وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

قياس وتحليل مؤشرات الامن الغذائي في ظل الازمات العراق حالة دراسية

رسالة تقدم بها

أحمد حسن علوان الشمري

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الاستاذ الدكتور

مهدي سهر غيلان الجبوري

1443 هـ

2021 م

﴿وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر فأمتعه قليلا ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير﴾

سورة البقرة: 126

صدق الله العلي العظيم

إقرار المشرف

اشـهد ان اعـداد الرسـالة المـــــــوسومـــــــة بـــ(**قيـاس وتحليـل مؤشـرات الامـن الغـذائي فـي ظـل الازمـات العـراق حالـة دراسـية**) التـــي تقـــدم بهـــا الطالـــب (**أحمـد حسـن علـوان الشـمري**) قـد جـرى تحـت أشـرافي فـي جامعـة كـربلاء / كليـة الإدارة والاقتصـاد، وهـي جـزء مـن متطلبـات نيـل درجـة الماجسـتير فـي علوم الاقتصاد.

المشرف أ.د مهدي سهر غيلان الجبوري

التاريخ: / /2021

توصية رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

أ.د صفاء عبد الجبار الموسوي

التاريخ: / /2021

اقرار الخبير اللغوي

أقـر بـأن الرسـالة المسـومة ب (**قيـاس وتحليـل مؤشـرات الامـن الغـذائي فـي ظـل الازمـات العـراق حالـة دراسـية**) قـد جـرت مراجعتهـا مـن الناحيـة اللغويـة حتـى أصـبحت ذا أسـلوب لغـوي سـليم وخـال مـن الأخطـاء اللغويـة ولاجله وقعت .

م. صلاح مهدي جابر
جامعة كربلاء
2021/6/

إقـــــــرار لجـــــنة المناقشـــــة

نشـهد نحـن أعضـاء لجنـة المناقشـة، الموقعـون أدنـاه، بأننـا إطلعنـا علـى رسـالة الماجسـتير الموسـومة بـــ (**قيـاس وتحليـل مؤشـرات الامـن الغـذائي فـي ظـل الازمـــات العـــراق حالـــة دراســـية**)، والمقدمـــة مـــن قبـــل الطالـــب (**أحمـد حسـن علـوان الشـمري**)،وقـد ناقشـنا الطالـب فـي محتوياتهـا وفيمـا لـه علاقـة بهـا، ووجـدنا إنهـا جـديرة بـالقبول لنيـل درجـة الماجسـتير فـي العلـوم الاقتصادية وبتقدير (إمتياز).

أ.د أسامة كاظم جبارة
كلية علوم الهندسة الزراعية
جامعة بغداد
(رئيساً)

أ.م.د سرمد عبد الجبارالخير الله
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء
(عضواً)

أ.م.د خضير عباس الوائلي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء
(عضواً)

أ.د مهدي سهر غيلان الجبوري
وزارة الزراعة
الوكيل الإداري للوزارة
(عضواً ومشرفاً)

إقـــــــرار رئيس لجـــــنة الدراسات العليا

بنـاءاً علـى إقـرار المشـرف العلمـي والخبيـر اللغـوي علـى رسـالة الماجسـتير قسـم الاقتصـاد / للطالـب (**أحمـد حسـن علـوان الشـمري**) الموسـومة بـــ (**قيـاس وتحليـل مؤشـرات الامـن الغذائي في ظل الازمات العراق حالة دراسية**)، ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري
رئيس لجنة الدراسات العليا
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د علاء فرحان طالب

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

الاهداء

إلى أشـرف الخلق أجمعين النبي الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) والى أهلِ بيتهِ الطيبين الطاهرين (عليهم السلام).

الى صاحب الفتوى المباركة أية الله العظمى سماحة السيد السيستاني أطال الله في عمره.

إلى شهداء العراق وشهداء الواجب المقدس وفاءً لدمائهم.

إلى من منحه الله الهيبة والوقار وعلمني العطاء بدون انتظار أســـال الله أن يطيل في عمره ليرى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار (**والدي العزيز**)

الى ملاكي في الحياة الى معدن الحب والحنان الى من كان دعائها سر النجاح (**والدتي العزيزة**)

الى من كانوا سندي وملجئي في الصعاب أخوتي وفقكم الله لكل خير.

إلى زوجتي واطفالي (محمد علي، فاطمة، آمنة).

الى من كانوا أنواراً في طريق العلم أساتذتي وفقهم الله لكل خير.

لكم مني هذا الجهد

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا كما يستحقه والصلاة والسلام على أشرف الخلق اجمعين النبي الامين محمد (صلى الله عليه وعلى اهل بيته الطيبين الطاهرين) وبعد...

في البدء أتقدم بخالص الشكر والامتنان والعرفان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور مهدي سهر الجبوري لما بذله من جهد كبيرة بالبحث والمتابعة وصبر دؤوب وتوجيه علمي مميز أسهم في إتمام هذه الرسالة.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء المتمثلة بالسيد عميد الكلية والسيد المعاون العلمي والإداري، كما وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان للسيد رئيس قسم الاقتصاد وجميع أساتذتي لما بذلوه من جهد وتحملوا العناء رغم الظروف الصعبة التي رافقت الدراسة من تفشي هذا الوباء فكانوا نعم المعلم والناصح الأمين فلهم مني أسمى أيات الشكر والامتنان.

وكما وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وما سيقدمونه من ملاحظ وتوجيهات علميه تغني هذه الرسالة فلهم مني كل الشكر والامتنان.

ولا أنسى ان أتقدم بالامتنان والعرفان إلى الأستاذ المساعد الدكتور خضير عباس الوائلي لجهوده الخاصة أثناء البحث، كما أتقدم بالشكر والتقدير الى أدارة وموظفي مكتبة الامام الحسين (عليه السلام) وموظفي مكتبة العتبة العباسية المطهرة وموظفي مكتبة الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء والجامعة المستنصرية لما بذلوه في الحصول على المصادر، وموظفي كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ولاسيما مكتب رئيس قسم الاقتصاد وموظفي شعبة الدراسات العليا.

ولا أنسى بالذكر من رحلوا عنا ولاسيما استاذنا الراحل المرحوم الاستاذ الدكتور محسن الراجحي رحمه الله والأستاذ الراحل الاستاذ الدكتور محمد علي العامري الغائبين على اعيننا الحاضرين في قلوبنا أسال الله أن يسكنهما فسيح جناته. وكذلك أتقدم بالشكر والامتنان إلى إخوتي طلبة الدراسات العليا وكذلك أتقدم بالشكر والامتنان الى رئاسة هيئة استثمار كربلاء المقدسة جميع إخوتي وزملائي موظفي الهيئة.

الباحث

المستخلص

تعد مشكلة الامن الغذائي من المشاكل التي برزت بصورة كبيرة عالميا في عقد الستينيات من القرن الماضي وكان لها الاثر الذي تسبب في عدد من الاشكالات لعدد من الدول ولاسيما الدول غير القادرة على توفير الغذاء لشعوبها، وقد عانى العراق من العقوبات الاقتصادية في عقد التسعينيات من القرن العشرين من هذه المشكلة، كما وتعد من المشاكل المؤثرة على مختلف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية على الدولة ،لان عدم توفر الغذاء يعني عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي لذلك كان ومازال العراق من الدول التي تسعى الى وضع عدد من الاستراتيجيات لمحاولة رفع مستوى الإنتاج الزراعي للوصول الى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الامن الغائي وخاصة بعد تغير النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 لكون العراق من الدول الزراعية لما يمتلكه من المقومات والإمكانات البشرية والمادية والأراضي الصالحة للزراعة، تنطلق هذه الدراسة لقياس وتحليل مؤشرات الامن الغذائي وبيان قدرت البلد على مواجهة الازمات التي من الممكن أن تحدث ويكون لها الأثر السلبي في حال عدم وضع الاستراتيجيات الملائمة لذلك، ومن اجل الوقوف على مدى تحقق وتوفر الامن الغذائي في البلد تم إعداد هذه الدراسة من ثلاثة فصول، تناول الأول مفهوم الامن الغذائي ومفهوم الازمات ، أما الثاني فقد تناول تحليل لاهم مؤشرات الامن الغذائي في العراق ، أما الثالث فقد تناول قياس وتحليل أهم مؤشرات الامن الغذائي (الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي في العراق) عن طريق استعمال نماذج التحليل القياسي، باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (*ARDL*)، والذي يعد من الاساليب القياسية المتقدمة، ويعتمد هذا الأنموذج على اختبار استقراريه السلاسل الزمنية ويعطي هذا الانموذج نتائج عن طبيعة العلاقة في الاجلين القصير (انموذج تصحيح الخطأ) وكذلك نتائج للأجل الطويل، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل فضلا عن العلاقة قصيرة الاجل بين الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي وكذلك كانت سرعة التكييف في اغلب النماذج سريعةً نسبياً ومن ثم فان الاختلالات التي يمكن أن تحدث سوف يتم تصحيح النسبة الاكبر منها في السنة نفسها واعادتها تجاه القيمة التوازنيه طويلة الاجل.

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	أ
2	الاهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	المستخلص	د
5	قائمة المحتويات	هـ - و
6	قائمة الجداول	و- ز
7	قائمة الاشكال البيانية	ز-ح
8	قائمة المخططات	ح
9	المقدمة	1
10	اولا: -اهمية الدراسة	2
11	ثانيا: -مشكلة الدراسة	2
12	ثالثا: -فرضية الدراسة	2
13	رابعا: اهداف البحث	3-2
14	خامسا: -منهجية الدراسة	3
15	سادسا: -الحدود الزمانية والمكانية	3
16	سابعا: -هيكلة الدراسة	4-3
17	ثامنا: -الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة	8-4
18	الفصل الاول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي والأزمات	29 -10
19	المبحث الاول: مفهوم الامن الغذائي وأبعاده	27-9
20	أولا: مفهوم الامن الغذائي	15-10
21	ثانيا: معوقات الامن الغذائي	20-16
22	ثالثا: أبعاد الامن الغذائي	21
23	رابعا: مستويات الامن الغذائي	24-22
24	خامسا: القواعد الأساسية لتحقيق الامن الغذائي المستدام	26-25
25	سادساً: مؤشرات الامن الغذائي	29-26
26	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للازمات	54-30
27	أولا: مفهوم الازمات	33-31
28	ثانيا: الفرق بين الازمة وبعض المفاهيم المقاربة	36-34
29	ثالثا-خصائص الازمات	36
30	رابعا: أنواع الازمات	39-37
31	خامسا: مراحل تطور الازمات	40 -39
32	سادسا: الازمات الاقتصادية والمالية	43 -41

33	سابعا: الاطار الفكري للازمة	51-44
34	ثامناً: أثر الازمات على الامن الغذائي في العراق	54-52
35	الفصل الثاني: تحليل أهم مؤشرات الامن الغذائي في العراق	92-55
36	المبحث الأول: تحليل أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق	72-56
37	أولا: -تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي	68-56
38	ثانيا: الموارد البشرية	75-69
39	ثالثا: -المحددات الزراعية في القطاع الزراعي	84-76
40	رابعا: -مؤشرات التجارة الخارجية	89 -85
41	خامسا – الاستثمار في القطاع الزراعي	92-89
42		
43	المبحث الثاني: تحليل الواقع الغذائي في العراق بالاعتماد على مؤشري (الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي)	105-93
44	أولا : مؤشر الفجوة الغذائية	98-94
45	ثانيا: مؤشر الاكتفاء الذاتي	102-99
46	ثالثا – الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لمجموع أنتاج واستيراد الحنطة والرز	
47		105-102
48	الفصل الثالث: قياس وتحليل مؤشرات الامن الغذائي في العراق	129-107
49	المبحث الأول: توصيف انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء ال موزعARDL	111-107
50	المبحث الثاني: تقدير الدوال باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	127-112
51	أولا : أختبار استقراريه متغيرات الانموذج المقدر	112
52	ثانيا: تقدير الدوال باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	113
53	إنموذج الفجوة الغذائية	121-113
54	إنموذج الاكتفاء الذاتي	129-122
55	الاستنتاجات والتوصيات	133-130
56	المصادر	144-134
57	**Abstract**	145

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	تطورات الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي للمدة 2000-2019	61
2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي للمدة 2000-2019	68
3	عدد السكان الكلي وسكان الريف للمدة 2000-2019	72

4	القوى العاملة الكلية والعاملة في القطاع الزراعي ونسب التغير للمدة 2000-2019	75
5	أقسام سطح العراق	76
6	الأراضي الصالحة للزراعة والمستخدمة للمدة 2000-2019	77
7	المساحات المحصودة والإنتاج ومتوسط الغلة من الحنطة للمدة 2000-2019	70
8	المساحات المحصودة والإنتاج ومتوسط الغلة من الشلب للمدة 2000-2019	84
9	قيمة الصادرات والاستيرادات الزراعية والميزان التجاري للمدة 2000-2019	87
10	التخصيصات الاستثمارية الكلية والتخصيصات الاستثمارية في القطاع الزراعي	91
11	الكميات المنتجة والمستوردة والاستهلاك المتاح وحجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحنطة للمدة 2000-2019	94
12	الكميات المنتجة والمستوردة والاستهلاك المتاح وحجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الرز للمدة 2000-2019	98
13	مجموع الإنتاج والاستيراد والمتاح للاستهلال والفجوة اللغذائية والاكتفاء الذاتي للحبوب الستراتيجية(الحنطة والرز) للمدة 2000-2019	105
14	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة	111
15	لأنموذج الفجوة الغذائية ARDL نتائج نموذج	112
16	للنموذج المقدر لأنموذج الفجوة الغذائية Bounds Test اختبار الحدود	114
17	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لأنموذج الفجوة الغذائية	115
18	نتائج أنموذج تصحيح الخطاء والعلاقة طويلة وقصيرة الاجل لدالة الفجوة الغذائية	117
19	لأنموذج الاكتفاء الذاتي ARDL نتائج إنموذج	120
20	للأنموذج المقدر لأنموذج الاكتفاء الذاتي Bounds Test اختبار الحدود	122
21	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لأنموذج الاكتفاء الذاتي	123
22	نتائج أنموذج تصحيح الخطاء والعلاقة طويلة الاجل لأنموذج الاكتفاء الذاتي	125

قائمة الاشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.	معدل انتشار النقص التغذوي في الدول العربية للفترة من 2000-2018	15
2.	تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة2000 - 2019	60
3.	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2000-2019	65
4.	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي للمدة 2000-2019	65

5.	نصيب الفرد من الناتج المحلي والناتج الزراعي بالأسعار الجارية	67
6.	تطور عدد السكان الكلي والسكان في الريف للمدة 2000-2019	71
7.	معدل النمو السنوي للعمالة الكلية والعمالة في القطاع الزراعي	74
8.	الأراضي الصالحة للزراعة والمستغلة للمدة 2000-2019	77
9.	مسار تطور الإنتاج والمساحات المزروعة لمحصول الحنطة للمدة 2000-2019	79
10.	مسار تطور الإنتاج والمساحات المزروعة لمحصول الشلب للمدة 2000-2019	83
11.	قيمة الصادرات والاستيرادات الزراعية والميزان التجاري للمدة 2000-2019	86
12.	الانكشاف الاقتصادي	89
13.	تطور النفقات الاستثمارية الكلية والزراعية للمدة 2000-2019	92
14.	الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لمحصول الحنطة للمدة 2000-2019	100
15.	الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لمحصول الرز للمدة 2000-2019	102
16.	الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لمحصولي الحنطة والرز للمدة 2000-2019	104
17.	معدلات النمو المركب للاستيرادات والاستهلاك المتاح والفجوة والاكتفاء الذاتي	104
18.	فترات الابطاء المثلى لانموذج الفجوة الغذائية	113
19.	معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي الفجوة الغذائية	116
20.	أستقرارية الانموذج المقدر للفجوة الغذائية	117
21.	فترات الابطاء المثلى لانموذج الاكتفاء الذاتي	121
22.	معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي دالة الاكتفاء الذاتي	124
23.	استقراريه النموذج المقدر لنموذج الاكتفاء الذاتي	125

قائمة المخططات

رقم المخطط	عنوان المخطط	الصفحة
1	مستويات وأبعاد ومكونات الامن الغذائي	25

المقدمة:

يعد الامن الغذائي من الموضوعات المهمة لدى متخذ القرار لما يعكس من أثر اقتصادي وسياسي واجتماعي بالمجتمع في جميع البلدان والأنظمة الاقتصادية المختلفة ، وان موضوع الامن الغذائي يرتبط بالأمن الاقتصادي والسياسي للبلد ، وتعد كل بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء خطط واستراتيجيات لتامين الغذاء لأفراد المجتمع وبناء خزين استراتيجي لاهم السلع الزراعية والمواد الغذائية ولاسيما الحبوب (القمح والرز).

وان أولوية السياسات الاقتصادية للبلد تتطلب دعم القطاع الزراعي لارتباطه الوثيق بتحقيق اهم مؤشرات الامن الغذائي ومنها سد الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل والمنتجات الزراعية المختلفة وحسب المجاميع السلعية الزراعية (ومن أهمها الحبوب والذي يعد الخزين الاستراتيجي الغذائي للبلد).

وبالنسبة للعراق يشكل الامن الغذائي تحديا كبيرا لما يفرضه الواقع على الرغم من توافر الظروف الملائمة التي يتوقف عليها تحقيق الامن الغذائي من موارد بشرية (القوى العاملة في القطاع الزراعي) وأيضا موارد طبيعية (مساحات الأراضي الصالحة للزراعة) والموارد المائية (المياه السطحية والجوفية) فضلا عن الصوامع والمخازن والسايلوات لخزن الحبوب والمخازن المبردة والمجمدة لحفظ وخزن السلع والمنتجات الزراعية لمدد زمنية مختلفة ، الا ان ما يلحظ على الرغم من زيادة انتاج مختلف المحاصيل الزراعية ولاسيما الحبوب كمحاصيل استراتيجية الا ان تلك الزيادة في المعروض من الإنتاج المحلي لا تسد الحاجة من الاستهلاك المحلي نتيجة للزيادة في النمو السكاني وزيادة الحاجات البشرية للسلع الغذائية وهذا يتطلب وضع سياسات زراعية تتناسب ونسبة معدل الزيادة السكانية من جهة ومواجهة الازمات الاقتصادية المختلفة وكما في جائحة كورونا والتي أدت الى قطع سلسلة الامدادات الغذائية بين بلدان العالم ومنع نقل السلع الغذائية من بلد لأخر والاعتماد على الإنتاج المحلي.

لذلك فالأمن الغذائي كمحصلة نهائية يتأثر بالأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية والصحية مما يتطلب وضع الحلول والسياسات الزراعية بمواجهة تلك التحديات وتحليل اهم المؤشرات (الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي) لأهميتها في تحقيق الامن الغذائي.

اولاً: -أهمية الدراسة

إن أهمية موضوع تحقيق الامن الغذائي يتطلب تحليل ودراسة أهم المسببات والمعوقات التي تؤثر في تحقيق أهم متطلبات الامن الغذائي ولاسيما الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لأهم السلع والمنتجات الزراعية التي تلبي احتياجات الفرد منها وبصورة أمنة وبكميات كافية وتم التركيز في هذه الدراسة على محاصيل الحبوب لاهيتها النسبية الكبيرة ولأكثر من 50% من المجاميع السلعية الغذائية والتي لها الأثر الكبير في تحقيق الامن الغذائي.

ثانيا-مشكلة الدراسة

تجذر انعدام الامن الغذائي في العراق وهذا بسبب قصور الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على سد الاحتياجات الامر الذي أدى الى تدهور معدل الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي على الرغم من توفر جميع مقومات تحقيق الامن الغذائي، الا ان هناك العديد من المعوقات وأيضا الازمات التي تحد من سد الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لأهم المجاميع السلعية الزراعية الرئيسة ومنها الحبوب ومن ثم تحقيق الامن الغذائي للبلد.

إذ ان المعروض المحلي من الإنتاج الغذائي لا يلبي الزيادة في النمو السكاني، أضافة الى المعوقات المحلية والازمات العالمية تنعكس اثارها بصورة مباشرة على القطاع الزراعي وإنتاج الغذاء، لذلك يتطلب مواجهة وإيجاد الحلول لها لتحقيق الامن الغذائي في العراق.

ثالثا: فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مفادها وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في أهم مؤشرات الامن الغذائي (الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي)

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى قياس وتحليل مؤشرات تحقيق الامن الغذائي في ظل الازمات ومن أهمها (الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي) سواء أكانت هذه الاثار في الاجل القصير أم الطويل وباستعمال أسلوب **ARDL** للوصول الى أفضل النتائج ووضع الحلول والمقترحات لتحقيق الامن الغذائي للبلد.

خامساً: منهجية الدراسة:

تم اعتماد أساليب المنهج الوصفي وباستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **(ARDL)** في تحليل المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية المؤثرة في اهم مؤشرات الامن الغذائي (الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي)

سادساً: الحدود الزمانية والمكانية

تم الاعتماد على البيانات من الجهات الرسمية في وزارة التخطيط (الجهاز المركزي للإحصاء) والبنك المركزي العراقي فضلا عن تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ولمدة الدراسة 2000-2019، اذ شهدت هذه المدة فترة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ما قبل عام 2003 وأحداث 2003 وتغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 والازمة العالمية المالية عام 2008 واحداث العصابات الإرهابية عام 2014 وانهيار أسعار النفط عام 2015وأخرها أزمة كوفيد 19.

اما الحدود المكانية فقد اختصت الدراسة بالعراق كحالة دراسية .

سابعاً: هيكلة الدراسة

قسمت الدراسة الى ثلاث فصول ، اذ تناول الفصل الأول الاطار النظري للأمن الغذائي والأزمات ، وبمبحثين : الأول تناول الاطار النظري للأمن الغذائي ، اما الأخر فقد تناول الاطار النظري للازمات .

وتناول الفصل الثاني تحليل أهم مؤشرات الأمن الغذائي في العراق للمدة 2000-2019 وبمبحثين: المبحث الأول تضمن تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق، اما المبحث الثاني تضمن الواقع الغذائي في العراق للمدة من 2000-2019 .

اما الفصل الثالث فقد تناول قياس وتحليل العلاقة بين اهم مؤشرات الامن الغذائي بمبحثين: تناول الأول توصيف انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، اما الاخر فقد تناول تقدير النماذج باستعمال الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **(ARDL)**.

ثامناً: الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

1-المراجع العربية

أ- دراسة (أيوب محمد جاسم 2011)[1]

قام أيوب محمد جاسم بدراسة تحقيق الامن الغذائي في منظور الاقتصاد الإسلامي وتضمنت مفهوم الامن الغذائي في القرآن والسنة واللغة فضلا عن الى معالم النظام الاقتصادي الإسلامي ومنظومة التوازن في الاقتصاد الإسلامي وأسباب ظهور مشكلة العجز الغذائي. توصلت الى أن إشكالية العجز الغذائي ماهي الا نتاج القصور في الاستخدام الأمثل الموارد المتاحة، فضلا عن أن الشريعة الإسلامية تحوي أصول ومبادئ لنظام إقتصادي يمتاز بالشمولية والتكامل، ومن ثم أذا ما تعاونت الدول الإسلامية على ترسيخ هذا النظام سوف يكون مفتاح للعديد من المشاكل ومنها الامن الغذائي.

ب- دراسة (عماد حسن النجفي 2015)[2]

قام عماد حسن النجفي بدراسة تقدير مؤشرات الامن الغذائي وتحليلها في بلدان عربية مختارة للمدة 1996-2012 وتضمنت فرضية تنص على أن انخفاض مستوى الإنتاج من القمح في مواجهة الطلب المحلي المتزايد انعكس على انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي ومن ثم زيادة حجم الفجوة الغذائية.

وتوصلت الى أن زيادة الاستهلاك من القمح لم يعود الى زيادة الإنتاج فقد وانما الى زيادة كمية الاستيراد من القمح فضلا عن وجود فجوة غذائية حادة في الدول العربية ومنها العراق ولم تقتصر الفجوة على محصول القمح وانما تضمنت اغلب المنتجات الزراعية ومن ثم هناك عجز في الإنتاج المحلي عن مسايرة التزايد في الطلب.

جـ -دراسة (خالد قحطان عبود 2016) [3]

قام خالد قحطان بدراسة الامن الغذائي في العراق وآفاقه المستقبلية في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية وتضمنت الاطار المفاهيمي للأمن الغذائي وتأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية بالأمن الغذائي وكذلك السياسات الزراعية

---

[1] - أيوب محمد جاسم، تحقيق الامن الغذائي في منظور الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الشريعة –الجامعة الإسلامية بغداد ، 2011.

[2] - عماد حسن النجفي ولؤي غازي العلاق ، تقدير مؤشرات الامن الغذائي وتحليلها في بلدان عربية مختارة للمدة 1996-2012 ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (21)العدد(84) 2015.

[3] - خالد قحطان عبود ، الامن الغذائي في العراق وآفاقه المستقبلية في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية ، أطروحة دكتوراء مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ،2016.

وبـرامج التغذيـة والحمايـة الاجتماعيـة فـي الـدول النامية والمتقدمـة (نمـاذج مختـارة) فضـلا عن الى بيان الواقع الزراعي في العراق للمدة من (2003-2014).

وتوصـلت الـى مجموعـة مـن الاسـتنتاجات منهـا أتسـام مسـتويات الامـن الغـذائي العراقـي للمـدة 2003-2014 بالتذبـذب وذلـك لعـت أسـباب علـى الـرغم مـن وجـود تحسـن طفيـف فـي الإنتـاج الزراعـي الا أنـه لـم يكـن مواكـب لتزايـد الطلـب المحلـي وبالتـالي اللجـوء الـى الاسـتيراد لسـد الفجـوة الغذائيـة ، وكـذلك تبنـي أغلـب الـدول الناميـة بـرامج الحمايـة الاجتماعية التي تستهدف الفئات الهشة في المجتمع .

د_ دراسة (آمنة باقر حسن 2017) [1]

قامـت أمنـة بـاقر حسـن بدراسـة سياسـة الامـن الغـذائي المسـتدام فـي العـراق مـا بعـد عـام 2003 الفـرص والتحـديات وتضـمنت أن بـروز مشـكلة الامـن الغـذائي سـببت العديـد مـن المشـاكل لأغلـب الـدول وذلـك بسـبب عـدم قـدرت الـدول علـى تـأمين مـا تحتاجـه مـن الغـذاء بسـبب التزايـد فـي الطلـب ومحدوديـة الإنتـاج، بالإضـافة الـى أن مشـكلة الامـن الغـذائي لـم تعد تحديا للنظام الاقتصادي فقط وانما للنظام السياسي والاجتماعي.

وتوصـلت الـى أن مواجهـة التحـديات التـي يعـاني منهـا القطـاع الزراعـي فـي العـراق تعـد مـن الأولويـات السياسـة العليـا للـبلاد مـا دفـع الـى وضـع خطـط اسـتراتيجية للنهـوض بـالواقع الزراعـي وسـد مقـدار الفجـوة الغذائيـة الحاصـلة بسـبب تزايـد حجـم الاسـتيرادات وقلـة الإنتاج.

ذ- دراسة (نصيف جاسم محمد ومحمد علي حمد 2018) [2]

قام كل من (نصيف جاسم محمد ومحمد علي حمد) بدراسة أثر السياسة الزراعية في تقليص الفجوة الغذائية وسـبل تحقيق الامن الغذائي للمنتجات الحيوانية في العراق للمدة 1990-2015 وتضـمنت دراسـة كل من اللحوم الحمراء واللحوم البيضـاء لانهما يمثلان جزاً كبيراً من الامن الغذائي للمجتمع وقد تم استخدام أنموذجين في التحليل، الأول أنموذج السياسة الإنتاجية والثاني أنموذج الفجوة الغذائية لتحليل السياسة الإنتاجية ، إذ تم استخدام الإنتاج كعامل تابع والاستهلاك والاستيراد والسكان والحماية الاجتماعية كمعامل مستقل وقد توصل الى ان متغير الاستهلاك

[1] - امنة باقر حسن ، سياسة الامن الغذائي المستدام في العراق مابعد عام 2003 (الفروض والتحديات)، رسالة مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسة ، جامعة بغداد 2017.

[2] - نصيف جاسم محمد ومحمد علي حمد ، اثر السياسة الزراعية في تقليص الفجوة الغذائية وسبل تحقيق الامن الغذائي للمنتجات الحيوانية في العراق للمدة 1990-2015 ،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 2، العدد 42،ج2، 2018.

والاســـتيراد كان لهما تأثير معنوي ، اما متغير عدد الســـكان ومعامل الحماية كان لهما تأثير معنوي في اللحوم الحمراء وغير معنوي في اللحوم البيضاء .

2 – المراجع الأجنبية

أ- دراسة (Noor Thoyibbah and Noor'Aznin 2015)[1]

قام كل من (Noor Thoyibbah and Noor Aznin) بقياس وتحليل محددات الأمـــن الغـــذائي فـــي ماليزيـــا باســـتعمال إنمـــوذج تصـــحيح الأخطـــاء المتجهـــة (VECM) وتضـمنت الدراسـة قضـية الأمـن الغـذائي المجـردة وهـو الحصـول علـى مزيـد مـن الاهتمـام لـدى العـالم اليـوم. ورغـم أن ماليزيـا بلـد متوسـط الـدخل قـادر علـى إنتـاج غـذائها الخـاص بهـا، إلا أنـه لا يـزال هنـاك نقـص فـي الإمـدادات الغذائيـة لتلبيـة الحاجـات المحليـة وكـذلك بينـت أن العوامـل التـي تـؤثر فـي نمـوذج الأمـن الغـذائي فـي ماليزيـا خـلال المـدة 1982-2011.

ويشـمل التحليـل مؤشـر إنتـاج الأغذيـة بوصـفه بـديلاً للأمـن الغـذائي، فـي حـين تشـمل المتغيـرات الأخـرى أسـعار الأغذيـة، والسـكان المـاليزيين، والعمـال الأجانـب، وانبعاثـات ثـاني أكسـيد الكربـون بوصـفها عوامـل مهمـة مـن عوامـل الأمـن الغـذائي. ويـتم تقيـيم أثـر هـذه العوامـل باسـتخدام نهـج إنمـوذج تصـحيح الأخطـاء المتجهـة (VECM). سلسـلة علـى أسـعار المـواد الغذائيـة، والسـكان المـاليزيين، والعمـال الأجانـب، الانبعاثـات لثـاني أكسـيد الكاربون وإنتاج وقود الديزل الحيوي على أساس متكاملة.

وتوصـلت الدراسـة الـى أن هنـاك سـببية طويلـة الأمـد بـين المتغيـرات التابعـة والمتغيـرات التفسـيرية. وهـذا الأنمـوذج أداة كميـة مفيـدة لتقيـيم الأمـن الغـذائي، ولا سـيما لتحديـد متغيرات محددة تفسر التأثير الأعلى في الأمن الغذائي على الصعيد الوطني.

[1] - Noor Thoyibbah and Nor'Aznin , An Econometric Analysis of Food Security Determinants in Malaysia: A Vector Error Correction Model Approach (VECM) , Universiti Utara Malaysia (UUM), Malaysia 2015.

ب- دراسة (Elena Kopnova and Lilia Rodionova2017)[1]

قام كل من (Elena Kopnova and Lilia Rodionova) بدراسة المحددات الاقتصادية للأمن الغذائي في شمال أفريقيا.

وأجري تحليل إحصائي للعوامل الاقتصادية والمالية فيما يتعلق بمحددات الأمن الغذائي باستخدام إنموذج عملة الفريق استنادا إلى الإحصاءات الدولية الرسمية لمنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي للمدة 1991-2014.

وتوصلوا الى أن النمو السكاني، وتكثيف الإنتاج الزراعي، والتجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي دورا حاسما في الأمن الغذائي وكشفت الدراسة عن العلاقة بين الأمن الغذائي وتطوير النظم المصرفية والمالية في المنطقة، ودرجة العولمة واستراتيجية سياسة الاستثمار طويلة الأجل التي ينتهجها البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة لمكافحة الجوع والفقر لها ما يبررها.

جـ-دراسة **((Adesola Afolabi and Romanus Osabohien 2018**[2]

قام كل من (Adesola Afolabi and Romanus Osabohien) بدراسة تحليل وقياس الأمن الغذائي ومرافق الائتمان الزراعي في نيجيريا، وبينو أن كفاءة التسهيلات الائتمانية تسهم بشكل إيجابي في قاعدة الإنتاج في قطاع ما، ولا سيما القطاع الزراعي النيجيري الذي يعترف به على أنه نبض الاقتصاد عن طريق توظيف أكثر من (70 %) من القوة العاملة في البلد، وكذلك بينو أن إمكانات تسهيلات الائتمان الزراعي من حيث الائتمان المصرفي التجاري لصندوق خطة ضمان الزراعة والائتمان الزراعي (ACGSF) وأسعار الفائدة المقابلة للمزارعين من أجل زيادة الإنتاج الزراعي تمثل المسار إلى الأمن الغذائي في نيجيريا، وقد استخدمت الدراسة نهج "تأخر التوزيع الذاتي" (ARDL) في مجال البيانات الزمنية المستمدة من النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومؤشرات التنمية العالمية للمدة 1990-2016، وأظهرت نتيجة (ARDL) أن ائتمانيات البنوك التجارية و(ACGSF) زادت الأمن الغذائي بنسبة(8.12%)

1- Elena Kopnova, Lilia Rodionova, AN ANALYSIS OF THE ECONOMIC DETERMINANTS OF FOOD SECURITY IN NORTH AFRICA,2017.

2- Romanus Osabohien and Adesola Afolabi, An Econometric Analysis of Food Security and Agricultural Credit Facilities in Nigeria, Article in The Open Agriculture Journal · October 2018.

و(0.002%)على الترتيب ، في حين أن عدد السكان يقلل من الأمن الغذائي بنسبة (0.001%).

وتوصلت الدراسة إلى أنه ينبغي مراقبة السكان من خلال تنظيم الأسرة والتمويل الكافي لصندوق الخدمات المالية من جانب الحكومة ورصد المصارف التجارية التي تتصدر أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية.

ولقد جاءت دراستنا لتبحث موضوع قياس وتحليل مؤشرات الامن الغذائي في ضل الازمات العراق حالة دراسية وقد تناولت أهم مؤشرات الامن الغذائي في العراق للمدة من 2000-2019 وقد تم تقدير وتحليل هذه المؤشرات (الفجوة الغذائية، الاكتفاء الذاتي ، نصيب الفرد من الناتج الزراعي ، الناتج المحلي الإجمالي ، الانكشاف الاقتصادي ، قيمة الواردات الغذائية الى قييمة الصادرات) وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في اهم مؤشرات الامن الغذائي (الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي) .

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للأمن الغذائي و الأزمات

المبحث الأول
الاطار المفاهيمي للأمن الغذائي

المبحث الثاني
الأطار المفاهيمي للأزمات

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي

يعد مفهوم الامن الغذائي من المفاهيم المهمة التي باتت تلازم جميع أنواع الامن وجزء من منظومة الامن الشامل في البلاد سواء كان الامن السياسي أو الاقتصادي أو الامن الاجتماعي أو الامن البيئي أو الامن القومي وذلك لان مشكلة الامن الغذائي من المشاكل المعاصرة والملحة، إذ باتت حياة الكثير من سكان العالم مهدد بخطر الجوع وسوء التغذية ومن ثم أصبحت مشكلة لها صفة العالمية، الا أنها تعد مشكلة الدول النامية بصفة خاصة، وهي مشكلة إنسانية من منطلق أن توفير الغذاء المناسبة لكل فرد هو حق من حقوقه الأساسية، وقد لفت القرآن الكريم أنظار البشرية إلى أهمية الغذاء في حياة الشعوب والأمم وقد ربطها بالأمن والاستقرار السياسي وهذا ما تجلي في سورة قريش اذ امتن الله عز وجل عليهم بنعمة الامن الغذائي والاستقرار السياسي وكما في قوله تعالى (الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) وقد نص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الانسان في باريس في 10 كانون الأول 1948 بموجب القرار 217المادة 25 أن (لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية) ومما يجسد عالمية المشكلة أيضا إذ انه تم تخصيص يوم (16 أكتوبر) من كل عام للاحتفال بيوم الغذاء العالمي ومن ثم يمكن القول متى ما توفر للشعب حاجاته من الغذاء المناسب أصبحت الحياة مستقرة وسوف تتوجه أنضار ذلك الشعب الى التنمية والبناء والتشييد ومتى ما أصبح غير ذلك ساد القلق وعدم الاستقرار وتفاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

أولا: مفهوم الامن الغذائي

1-المفهوم اللغوي للأمن الغذائي

الامن في اللغة: هو الطمأنينة وعدم الخوف، مهما كان مصدره [1]، وكما في كتاب لسان العرب لابن منظور "أمن: الأمان: والأمانة، وقد أمنت فأنا أمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن: ضد الخوف"[2]، وقد يقال لك الأمان: أي قد أمنتك وأمن البلد: أطمأن فيه أهله وامن الشر، وأمن فلان على كذا أوثق به واطمأن اليه والأمانة ضد الخيانة.

وقد وردت كلمة الامن في القرأن الكريم في عدة مواضع منها: " قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ ۖ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ (يوسف - 64)[3] وقوله تعالى " وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ (1) وَطُورِ سِينِينَ (2) وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ (3)[4]" (التين – الآية 3) ، وغيرها من الآيات التي تشير الى كلمة الامن، أما في معاجم اللغة الإنكليزية فتعني كلمة الامن (security) وتقابلها كلمة الخوف (fear) [5]،ومن المفهوم اللغوي للأمن نخلص الى أن نماء الافراد في المجتمعات يتوقف على توفير الامن في جميع جوانبه سواء كان أمن سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو غذائي.

ب-الغذاء في اللغة: أما تعريف الغذاء، فهو (ما يتعاطاه الانسان والحيوان والنبات يوميا ليستعيد به طاقته أو يجددها) أو هو الطاقة التي تبقي على الكائن حياً وتمده بالقوة اللازمة لتنفيذ الأنشطة البدنية والحيوية والعقلية"[6] وتتكون من المواد البروتينية والمواد السكرية والغذاء مفهوم كلي والتغذية جزء من ذلك المفهوم ويمكن تعريف التغذية أيضا بأنها (جملة العمليات التي تحدث للغذاء من لحظة تناوله الى إخراجه مروراً بعمليات الهضم والامتصاص) [7].

---

[1] -رابح حمدي وفاطمة بكدي، الامن الغذائي والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ،2016، ص34.
[2] - أبن منظور، لسان العرب، الجزء الأول، مكتبة الاوس، بيروت، لبنان ،1973، ص164.
[3] - القرآن الكريم، ص، ص234.
[4] -القرأن الكريم، ص597.
[5] - فراس عباس البياتي، الامن البشري بين الحقيقة والزيف المجتمع العراقي إنموذجاً، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص23.
[6] - رابح حمدي باشا وفاطمة بكدي، مصدر سابق، ص34.
[7] -آمال عبد الله فوزي، الامن الغذائي وتكنلوجيا الغذاء، الطبعة الأولى، الجنادرية للطبع والتوزيع، الأردن، عمان ،2017، ص9.

2- المفهوم الاصطلاحي للأمن الغذائي

يعود مفهوم الامن الغذائي اصطلاحا الى الستينيات من القرن الماضي، بعد حدوث الازمة الغذائية العالمية والتي تمخض عنها، انعقاد مؤتمر القمة للغذاء العالمي عام 1974 في روما [1]، وقد اختلفت التعاريف الخاصة بمصطلح الامن الغذائي نتيجة لاختلاف نظرة واضعي هذا المصطلح وهم المنظمات والهيئات الدولية، ومن تبنى هذا المصطلح من الحكومات المحلية ومن أهم المنظمات الدولية التي عرفة مفهوم الامن الغذائي هي[2]:

أ- **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO)***

أذ عرفت الأمن الغذائي بأنه (حصول جميع الناس، وفي جميع الأوقات على غذاء كاف لحياة ملؤها الصحة والنشاط) [3]، وكما تم تعريفه أيضا (يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذي يلبي الحاجات التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط)[4].

من خلال التعريف يتضح أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تؤكد على:

- المساوات من خلال حصول جميع الناس على الغذاء.
- الاستمرارية في توفير الغذاء.
- الكمية والنوعية من الغذاء التي توفر الصحة للفرد.

1- الصادق عوض بشير ،تحديات الامن الغذائي العربي ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم –ناشر، بروت ، لبنان ،2009 ص13.

2 - احمد عبد السلام هيبة، " الإنتاج الزراعي في الوطن العربي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، مكتبة المتنبي، 1978، ص 20.

3- FAO the state of food and agriculture, food security some microeconomic dimensions, Roma, 1996, p322.

4- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الامن الغذائي في العالم ، روما ،2010،ص8.

*_منظمة الأغذية والزراعة كما تعرف باسم فاو(FAO) نسبة إلى الاختصار(Food and Agriculture Organization) هي منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع في العالم. ويقوم بإدارتها حالياً(شو دونيو) تقوم الفاو بخدمة الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

ب -البنك الدولي*: -

بعد أن نشر البنك الدولي تقريره في عام 1986 الموسوم بـ (الفقر والمجاعة) عرف فيه الامن الغذائي بأنه ((وصول جميع الناس في جميع الأوقات الى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية) [1]، كما تم تعريفه أيضا (إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي اللازم لنشاطهم وصحتهم ويتحقق الامن الغذائي لبلد ما عندما يصبح هذا البلد بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء بالكامل في كل الأوقات وحتى أوقات الازمات وحتى أوقات تردي الناتج المحلي وظروف التسويق الدولية والمحلية) [2].

ونستخلص من التعريف أن البنك الدولي يؤكد على أربعة أسس هي:

- الأساس الكمي
- الأساس الزمني
- الأساس الصحي
- الأساس المادي

جـ -المنظمة العربية للتنمية الزراعية **: -

أذ عرفت الأمن الغذائي بأنه (توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل الافراد اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل بلد وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية) [3]، ومن خلال التعريف يتضح أن المنظمة العربية للتنمية والزراعة تؤكد على:[4]

1-World Bank. Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries. (Washington DC. 1986).p1.

2-خالد قحطان عبود، مصدر سابق، ص9.

3-عبد الغفور أبراهيم أحمد، الامن الغذائي – قياسه -متطلباته، الطبعة الأولى، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص13.

4-Noor Thoyibbah, opcit, p2.

*-هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية. وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في "بريتون وودز" بولاية نيو هامبشير الأمريكية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظرا إلى الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية، واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية والتي في مرحلة تحول، ولكن البنك اليوم زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله. ويركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام 2000، والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر.

**-وهي مؤسسة أنشئتها جامعة الدول العربية لتطوير وتنمية الزراعة في الدول العربية، مقرها في الخرطوم عاصمة جمهورية السودان تاريخ تأسيسها 1970، كما اكتملت عضوية المنظمة في عام 1980 بانضمام كافة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية إليها.

- توفير الغذاء بالكمية، والنوعية، اللازمة للنشاط والصحة.

-الاستمرارية والديمومة.

-الاعتماد على الناتج المحلي أولا.

د-منظمة الصحة العالمية*: -

أذ عرفت الأمن الغذائي بأنه (كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة -خلال عمليات انتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وأعداد الغذاء-لضمان ان يكون الغذاء أمناً وموثوقا به وصحيا، وملائما للاستهلاك الادمي). وعن طريق التعريف تؤكد منظمة الصحة العالمية على:

- تأمين الغذاء من حيث الكمية المناسبة.
- أن يكون الغذاء ملائم للاستهلاك البشري.

وقد أكدت منظمة الأغذية والصحة العالمية في تقريرها لعام 2019 على الاستدامة الى نماذج غذائية تحقق أهداف المبادئ التوجيهية للنظم الغذائية الصحية المستدامة لاسيما تعزيز جميع أبعاد صحة الافراد ورفاهيتهم وتخفيف الضغط على البيئة والتأثير فيها وسهولة الوصول اليها بالإضافة الى تيسير كلفتها على أن تكون أمنة ومنصفة ومقبولة ثقافيا [1].

3- المفهوم الاصطلاحي لانعدام الامن الغذائي

للتعرف أكثر على مفهوم الامن الغذائي عن طريق معرفة مفهوم إنعدام الامن الغذائي ، وقد تم تعريفه (الخوف من أن كمية الغذاء المتاح للاستهلاك لاتلبي المتطلبات أو الاحتياجات الغذائية للفرد في مدة زمنية محددة)[2]، لذا فأن انعدام الامن الغذائي يؤدي الى معانات أنسانية كبيرة ناتجة عن قصور في الموارد الاقتصادية الزراعية اللازمة لتوفير المتطلبات الغذائية لأفراد المجتمع، ما يؤدي الى حدوث العديد من الظواهر السلبية وفي مقدمة هذه الظواهر نقص الغذاء ونقص التغذية وينقسم انعدام الامن الغذائي الى ثلاث أنواع هما [3] :

[1] - منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، 2019، http://www.fao.org/3/ca6640en/ca6640en.pdf

[2]- عبد الغفور أبراهيم أحمد، مصدر سابق، ص15.

[3]-أنظر في ذلك: -اخلاص محمد حسين، دور تقنيات الري الحديثة في تحقيق الامن الغذائي في العراق، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،2012، ص126، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الجوع وانعدام الامن الغذائي (2020).

* هي واحدةٌ من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة متخصصة في مجال الصحة. وقد أُنشئت في 7 أبريل 1948. ومقرها الحالي في جنيف، سويسرا، ويدير السيد المنظمة (تيدروس أدهانوم). وهي السلطة التوجيهية والتنسيقية ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يخص المجالَ الصحي.

أ-**انعدام الأمن الغذائي العابر**: ويشير الى مشكلة مؤقتة أو قصيرة تحدث عندما يكون هناك نمط دوري لعدم كفاية الوصول الى الغذاء، كالانخفاض المفاجئ في توافر المنتجات أو عدم الحصول على ما يكفي من الغذاء من أجل الحفاظ على الحالة الغذائية الجديدة.

وقد يكون بسبب تقلب معدلات الاستهلاك في بعض المجتمعات من السلع الغذائية نتيجة عوامل مناخية تؤثر في العوامل التي تستخدم في الزراعة، وارتفاع الأسعار الحاد والمفاجئ للسلع الغذائية.

ب -**انعدام الأمن الغذائي المزمن**: ويشير الى ظاهرة تعاني منها أغلب البلدان النامية الناتجة عن قصور وضعف في الموارد الاقتصادية الزراعية اللازمة لسد الحاجات والمتطلبات الغذائية لأفراد المجتمع، ومن ثم حدوث تغذية غير كافية ومستمرة [1].

جـ -**انعدام الامن الغذائي المخفف**: والذي تعاني منه البلدان الصناعية والنامية ويحدث بسبب ارتفاع الأسعار من سنة الى أخرى وعدم استقرار [2]، وهو يعني انه لا يوجد يقين بالقدرة على الحصول على الغذاء الكافي الذي يكون أمن للاستهلاك الادمي.

د -انعدام الامن الغذائي المعتدل: ويعني عدم امتلاك الشخص النقود او المواد اللازمة للحصول على الغذاء الصحي ومن ثم قد يضطر الى اسقاط بعض الوجبات لعدم التيقن من الحصول على الغذاء الكافي.

هـ -انعدام الامن الغذائي الشديد: ويعني هذا القسم عدم قدرة الشخص على تناول الطعام لمدة يوم أو أكثر خلال السنة.

ويمكن ملاحظة الرسم البياني أدناه والذي يوضح نسبة انعدام الامن الغذائي في المنطقة العربية والبالغة 13.2% حسب تقرير حالة الامن الغذائي والتغذية في عام 2019.

[1] -حسين أحمد السرحان و حسين باسم عبد الأمير، انعدام الامن الغذائي وسبل المعالجة (القارة الافريقية انموذجا)، مجلة جامعة كربلاء العلمية –المجلد الخامس عشر، العدد الرابع / انساني،2017،ص140.

2-مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى، الدورة الخامسة والثلاثون، مسقط، عمان،2-4 مارس أ اذار 2020.

الشكل (1) معدل انتشار النقص التغذوي في الدول العربية للمدة من (2000-2018)

المصدر / منظمة الأغذية والزراعة، حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم 2019 http://www.fao.org/3/ca5162ar/ca5162ar.pdf

ثانيا – معوقات الامن الغذائي:

هناك العديد من المشاكل التي تواجه الكثير من الدول النامية ومنها العراق وهذه المشاكل متنوعة ومتداخلة فيما بينها ومن أهم تلك المشاكل هي مشكلة الامن الغذائي، وقد عرفة مشكلة الامن الغذائي كظاهرة اجتماعية عرفها الانسان منذ القدم، محاولا البقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، وهي قضية قد تتشابك في وجودها معوقات عدة لكل واحد من هذه المعوقات دلالته التأثيرية [1] ومن أهم تلك المعوقات هي:

1- المعوقات الاقتصادية:

تعد المعوقات الاقتصادية ذا أثر مباشر في الأمن الغذائي وذلك لكونها تتعلق بالإنتاج الزراعي من الناحية الكمية والنوعية وحتى يتم تحقيق مستويات عالية من الامن الغذائي لابد من استغلال عناصر الإنتاج، الأرض، رأس المال، والايدي العاملة بصورة أكثر كفاءة عن طريق استخدام تنظيم وتكنلوجيا مناسبة.

لتقليل من حجم الفجوة الغذائية التي يمكن أن تحدث بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي على مستوى الإنتاج مما يدفع بالدولة للجوء الى الاستيراد لسد النقص الحاصل بمقدار الفجوة الغذائية ومن ثم سوف يكون لهذا الاستيراد تبعات فضلا عن الاختلال في ميزان المدفوعات بالإضافة الى المخاطر التي قد تواجه الدولة وهي ارتفاع مستوى الأسعار للسلع المستوردة من المواد الغذائية نتيجة ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية مما قد يؤثر في حجم الأموال

(1) سلطانة بلقاسم وعرعور ملكية، معالجة تصويرية لمفهوم الامن الغذائي وابعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، العدد الخامس،2009، ص11.

التي يمكن أن تخصص لمشاريع أخرى لأنه لا يمكن التضحية بالأمن الغذائي في قبال المشاريع الأخرى [1].

كذلك تمثل الواردات عبئا كبيرا على الدول النامية نتيجة عجز الدولة عن الوفاء بالطلب المحلي الذي قد يتزايد مع زيادة حجم السكان وانخفاض حجم الإنتاج.

وهناك جانب أخر وهو الذي يمثل متغيراً محلياً وقد يزيد من حجم الفجوة الغذائية ألا وهو زيادة حجم السكان بمعدل لا يتناسب مع معدل الزيادة في حجم الإنتاج ومن ثم سوف تنعكس هذه الزيادة السكانية على زيادة حجم الطلب ومن ثم زيادة الأسعار التي قد تمثل مشكلة جديدة تواجهها الدولة الا وهي مشكلة التضخم.

وكذلك للتفاوت في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الأثر البالغ في زيادة حجم الفجوة الغذائية لذا سوف تتحمل الطبقات الفقيرة الأثر الأكبر.

2- المعوقات السياسية:

إن المقومات الطبيعية والبشرية لم تعد وحدها كافية في تأمين الغذاء الكافي لجميع أفراد المجتمع في دولة ما أو عدد من الدول ضمن تكتل اقتصادي معين ولكن لابد من توفر القوة والوزن السياسي، فالعديد من الدول عانت من عدم توفر الغذاء الكافي والجفاف كما في أفريقيا رغم توفر كميات كبيرة في دول أخرى لم يتم استغلالها لسد النقص الحاصل في افريقيا وامثالها [2].

وقد ظهر الضغط السياسي على الأنظمة عن طرق استخدام الغذاء كسلاح سياسي ، وهذا ما تكرس مثلا في الإعانات الامريكية من القمح المقدمة الى مصر عام 1994 والذي فرض على مصر عدم زراعة القمح والذي يعد من المحاصيل الاستراتيجية للشعب المصري والتخصص بزراعة الفراولة كسلعة للتصدير والمعروفة بشراهتها لمياه الري ، والنتيجة هي لم تستطع مصر من التصدير من الفراوله سوى سبعة أطنان مقابل استيراد ستة ملايين طن من القمح، وهذا أن دل على شيء فهو يدل على نوع خطير من أستخدم الغذاء كسلاح ، للضغط والاعتماد على القمح الامريكي من لدن مصر [3].

وكذلك ما عاناه العراق مدة التسعينيات من العقوبات الاقتصادية والذي نجم عنه موت مئات الأطفال بسبب سوء التغذية وفقدان المستلزمات الطبية، وما تشهده اليمن وسوريا من عقوبات سياسية التي نتائجها تنعكس على حياة المواطنين نتيجة استخدام الغذاء ورقة ضغط سياسي.

---

1 - الصادق عوض بشير ، مصدر سابق ص20.

2- يحيى بكرو وأخرون ، أزمة الامن الغذائي في سوريا ، الندوة الاقتصادية الثانية والعشرون،دمشق،نيسان،2009،ص5.

3- الصادق عوض بشير ، مصدر سابق، ص25.

ومن ثم لابد من قيام الدولة بمجموعة من الإجراءات التي تأمين الغذاء للمجتمع بأفراده أو جماعاته ومن أهم هذه الإجراءات هي: [1]

أ- القرارات التي تصدرها والتي تدل على أرادتها على تحقيق الامن الغذائي للمجتمع والذي يعد من المخارج الأساسية للدول التي تعاني من الفقر وتعد أزمة الغذاء من الازمات الأساسية فالقرارات التي تصدرها الدولة تساعد على اكمال التكامل السببي مع ما تسهم به الدولة من يد عاملة ورأس مال لدعم القطاع الزراعي.

ب- توفير البيئة التنموية الزراعية التي تساعد على تقليل حجم الفجوة الغذائية وذلك عن طريق تشجيع القطاع الخاص فضلا عن توفير الدعم اللازم لتطوير هذا القطاع.

جـ -تشجيع المنتوج الوطني عن طريق فرض ضرائب على السلع المستوردة ودعم بعض السلع التي ممكن أن تنافس المنتوج الأجنبي والتي يمكن أن تصدر للخارج عن طريق توفير الأسواق الخارجية ومن ثم الحصول على العملية الأجنبية التي عن طريقها يمكن سد النقص الحاصل في الامن الغذائي.

د-التدخل العقلائي للدولة بتكريس طابع الديمقراطية وإعطاء الفرصة للشعوب للتأثير في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصيرية.

هـ-تشجيع الاستثمار الزراعي سيما الاستثمار الأجنبي لأنه يساعد على نقل التكنلوجيا الحديثة فضلا عن الخبرات التي بدروها أن تساعد على تطوير كفاءة اليد العملة المحلية ومن ثم ينعكس على زيادة المنتوج الوطني.

3- المعوقات الاجتماعية:

أن المعوق الاجتماعي للأمن الغذائي لا يقل بالأهمية عن المعوقين الاقتصادي والسياسي لاسيما عندما تكون الزيادة في الفجوة الغذائية الناتج عن زيادة نسبة السكان بمعدل أكبر من زيادة معدل الغذاء، وكذلك زيادة الهجرة من الريف الى المدينة مما يوسع انخفاض اليد العاملة في القطاع الزراعي الذي يعد المصدر الرئيس للأمن الغذائي ومن ثم يمكن القول بأن المعوق الاجتماعي لا يقل في تأثيره عن المعوق الاقتصادي على الامن الغذائي، لأنه يرتبط بتحقيق الاستقرار للشعوب عن طريق التأثير في سلوكيات الفرد وتصرفاته الاجتماعية ومن ثم انعكاسه على الوضع العام للمجتمع

[1] -خالد قحطان عبود، مصدر سابق، ص 18.

ككل ومن الاثار الخطيرة لتوسع الفجوة الغذائية والتي تؤثر على سلوكيات المجتمع وتفشي البطالة وتردي الواقع الصحي[1] .

4- المعوقات البيئية:

تعد التطورات المعاصرة التي شهدها العالم والتي قادت الى تحديات بيئية متنوعة كان لها الأثر في الحد من تحقيق الامن الغذائي، وهذا يدل على أن العالم قد وقع تحت ضغوط تلك التحديات لذا تنوعت مصادرها وتوسع تأثيرها مما أسهم في الحد من أمكانية تحقيق الاستدامة البيئية، ولكون الفرد يتفاعل مع البيئة المحيطة ومن ثم سوف تترك البيئة المحيطة أثرها وكل ذلك ناتج عن سوء استخدام الموارد بصورة صحيحة وكذلك غياب الوعي والثقافة البيئية وعدم الشعور بالمسؤولية من قبل الفرد أتجاه البيئة المحيطة به فضلا عن القصور من قبل الجهات المسؤولة وعدم الشعور بالمسؤولية الملقاة على عاتقها بالحفاظ على البيئة العامة، ومن ثم فأن ذلك سوف ينعكس على تحقيق الامن الغذائي وتعزيز القدرة الإنتاجية[2].

5- المعوقات الديمغرافية:

تعد المعوقات الديمغرافية والتي تهتم بمجموعة من خصائص السكان وهي الخصائص الكمية، كالكثافة السكانية، والتوزيع، والنمو، وهيكل السكان وحجمه، فضلا عن الخصائص النوعية، والعوامل الاجتماعية كالتنمية، والتعليم، والتغذية، والثروة ومن ثم فللعنصر البشري التدخل من ثلاث جوانب وهي[3]:

أ -تعدد الأساليب والطرق التي تتخذ لتحقيق الامن الغذائي وهي سر بقاء المجتمع وقد تتطور هذه الطرق والأساليب مع تغير الحياة والظروف المحيطة بها.

ب-أن تنشيط الحيثيات الخاصة بالإنتاج والتسيير هي من مسؤولية الانسان وهي الدالة على الامن الغذائي.

جـ -يعتبر الكائن البشري هو المقياس للكفاية الغذائية لان منشئ الازمة الغذائية تعود الى التزايد السكاني العالمي بنسبة أكبر من نسبة زيادة الإنتاج وخاصة في الدول العربية وهذا ما جعل مسألة الازمة الغذائية من المسائل المهمة التي تستدعي الوقفة والعلاج فضلا عن أن التزايد بالكثافة السكاني

1 - أنظر في ذلك: حسين سلمان جاسم البغدادي، تحليل واقع الامن الغذائي العراقي وإمكانات تحققه، مجلة القاسم للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16) ، العدد (3)، 2014 ص170. وأبراهيم حربي إبراهيم، سياسات الامن الغذائي في العراق التحديات والحلول، مجلة الرافدين الجامعة 2016، ص209-2021.

2 - نوال يونس محمد وسلطان أحمد خلف، الامن الإنساني وتحديات البيئة، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلت تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية مجلد 4، عدد 10،2008، ص21-31.

3 -مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993، ص22.

رافقة تغير جوهري في أعادة توزيع السكان بين الريف والمدينة وتزايد الهجرة من الريف الى المدينة وهذا يعني تأثير البعد الديمغرافي بنسبة كبيرة على الامن الغذائي [1].

6- المعوقات الزمنية:

يعد العامل الزمني من العوامل المهمة في تحقيق الامن الغذائي لان عامل الزمن من العوامل المهمة في عملية الإنتاج والذي يعد هو الاساس في توفير الامن الغذائي وتقليل الفجوة الغذائية ومن ثم فأنه يعتبر مفهوماً ديناميكياً يتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية لأي بلد في تحقيق الأمن الغذائي كما هو الملاحظ في أوقات الازمات وغالبا ما تكون مدد قصيرة تكون الدولة مجبره على توفير وتأمين الامن الغذائي حتى مع زيادة الأعباء المالية على الموازنة.

7-المعوقات الطبيعية:

تعد العوامل الطبيعية من العوامل التي تتحكم بالإنتاج الزراعي وتتمثل بالظروف المناخية ، والأراضي الصالحة للزراعة، ونسبة تساقط الامطار ولاسيما أثرها في المحاصيل الاستراتيجية التي تعتمد على الزراعة الريعية ، فمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة في بعض الدول وعدم استغلالها في دول أخرى الذي يقابله الزيادة السكانية وخير مثال على ذلك أفريقيا التي يعاني سكانها من الجوع بالقياس مع غيرها من القارات ومازال حوالي 86% من الأراضي غير مستغلة هذا على الرغم من خصوبة الأرض ووفرت المياه[2]أما نسبة استغلال الأراضي الصالحة للزراعة في العالم العربي فلم تبلغ نسبة استثمارها سوى 22.5% من الأراضي القابلة للزراعة فضلا عن تذبذب الامطار وعدم انتظامها من سنة الى أخرى قد يؤدي الى انخفاض الإنتاج والوصول الى مستويات حرجة في بعض الأحيان لاسيما الأراضي التي تعتمد على الامطار(الزراعة الديمية) والتي غالبا ما تكون في المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والشعير[3].

1 - برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2000. www.ELgzeera.net /NR/ exeres

[2] -إبراهيم احمد سعيد، مشكلات الأمن الغذائي دراسة تحليلية في مشكلات الأمن الغذائي العربي، الطبعة الأولى، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1993، ص20.

[3] -فاروق علي البكدش، الموارد الزراعية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1994، ص58.

ثالثا-أبعاد الامن الغذائي:

أن للأمن الغذائي أربعة ابعاد تم تحديدها من قبل منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) وكما مبينة أدناه:

1- **توافر الأغذية:** يؤدي توافر الأغذية دوراً بارزاً في توفير الامن الغذائي وهذا يتحدد أما عن طريق الإنتاج المحلي الكافي لتأمين الغذاء أو عن طريق التجارة الخارجية التي ممكن أن تأمن ذلك المستوى من الامن الغذائي وان كان هذا البعد غير كافٍ في تأمين الغذاء للأشخاص بالشكل المناسب [1]

2- **الحصول على الأغذية** : أن هذا البعد يعتمد على حجم الطلب على الغذاء والذي يمكن أن يتم توفيره عن طريق ركيزتين هما : الوصول المادي والوصول الاقتصادي (ويتحقق الوصول الاقتصادي عن طريق الدخل المتاح وأسعار الأغذية وتوفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه أما الوصول المادي فممكن أن يتحقق عن طريق توافر البنى الأساسية ونوعيتها بما في ذلك الموانئ والطرق والاتصالات والسكك الحديدية ومرافق تخزين الأغذية وغيرها)[2] ولكي يكون حصول الطعام ووصوله كافيا بالنسبة للفرد والمجتمع كماً ونوعاً لابد من تدخل السياسات في الدخل والنفقات والاسعار والأسواق من أجل تحقيق الامن الغذائي[3]

3- **استخدام الأغذية**: يتضمن هذا البعد بعدين الأول يتعلق بقياس مؤشرات الجسم البشري الذي يتأثر بنقص الأغذية بصورة مباشرة وبالخصوص الأطفال دون السن الخامسة والذي يسبب التقزم والهزال ونقص الوزن أما البعد الثاني فيتم تحديده عن طريق عدد من المحددات التي تعكس نوعية الأغذية وطرائق التخزين بالإضافة الى الشروط الصحية والنظافة كذلك يمكن ملاحظة الافراد الذي يمتلكون طاقة كافية كدليل على توفر غذاء كافي وصحة جيدة [4].

4- **ضمان استقرار الامدادات الغذائية**: ويتضمن هذا البعد الاستمرارية والديمومة في توفير الامن الغذائي في جميع الأوقات ومن ثم فالغذاء المتوفر لشخص ما ليوم واحد لا يعد ذلك الشخص مؤمن غذائيا وانما يمكن وضعه ضمن دائرة انعدام الامن الغذائي ويمكن التعبير عن هذا البعد بالأمن الغذائي المستدام [5].

---

[1]- يوسف بن يزن، محددات وممهدات الامن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، 2018، ص 18.

[2] - نفس المصدر، ص19.

[3] - حسين باسم عبد الأمير وحسين أحمد السرحان، مصدر سابق ، ص139.

[4] - يوسف بن يزن، مصدر سابق ، ص18.

[5] -بشرى رمضان ياسين، تحديات ومعوقات الامن الغذائي في العراق وآفاقه المستقبلية، مجلة جامعة دهوك، المجلد(17)، العدد(2)، 2014، ص4.

رابعاً – مستويات الامن الغذائي:

نتيجة لاختلاف التعاريف الخاصة بمصطلح الامن الغذائي فقد انعكس ذلك على الاختلاف في بيان مستويات الامن الغذائي وكما يأتي:

1- مستويات الامن الغذائي حسب تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، عام 1996:

أ- **الامن الغذائي المطلق** (الاكتفاء الذاتي) [1][2]**:** وهو يعني أنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل او يفوق الطلب المحلي. وهذا المستوى مطابق تماما لمفهوم الاكتفاء الذاتي.

يعد الاكتفاء الذاتي هو مقياس يعبر عن مدى أمكانية اشباع المتطلبات من السلع الغذائية من الإنتاج المحلي للدول ونسبة الاكتفاء الذاتي تعني نسبة كمية الإنتاج الى كمية الاستهلاك.

وقد واجه هذا المستوى العديد من الاعتراضات والانتقادات لأنه يعد تحديداً مطلقا ومن أهم هذه الاعتراضات هي [3]: -

- أنه يفوت على الدولة التجارة الخارجية التي يمكن أن تستفيد منها عن طريق التخصص في الإنتاج والميزة النسبية.
- بما أنه مفهوم عام فسوف يكون شعارا وغير واقعي
- أن معيار الاختيار الرشيد في ظل العولمة تحدده التكلفة البديلة المثلى من السلع المطروحة ومن ثم غياب التمييز بين المنتج المحلي او الأجنبي.
- عدم مراعات إمكانية الحصول على السلع واستهلاكها مع توافراها
- عدم مراعات التكلفة للسلعة المنتجة ومدى جدوها الاقتصادية.

ب- **الأمن الغذائي النسبي**: وهو قدرة دولة ما على توفير حاجات أفرادها من السلع الغذائية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام. وهو يعني أن تكون الدولة قادرة على تأمين الحاجات الغذائية بالتعاون مع دول أخرى عن طريق توفير ما يلزم من المنتجات عن طريق ما تتمتع به كل دولة من ميزة نسبية ومن ثم يمكن من خلال هذا المستوى أن تكون المنتجات لكل بلد قادرة على المنافسة وعدم تفويت المنافع التي ممكن أن يحصلوا عليها عن طريق التجارة الخارجية ومن ثم سوف يكون تطوير التجارة مشجعاً للتخصص في أنتاج السلع بالاعتماد على

[1] - فاطمة بكدي رابح حمدي باشا، الامن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الاكاديمي،2016،ص42.
[2] - محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000 ، ص 21.
[3] - فاطمة بكدي، ورابح حمدي باشا، مصدر سابق ،ص42-43.

ماتتميز به الدولة من ميزة نسبية فضلا عن توفير رصيد من العملات الأجنبية اللازم لاستيراد بعض السلع التي لا تتوفر لها ميزة نسبية [1].

2- تقسيم مستويات الامن الغذائي بحسب الحيز المكان:

أ- **المستوى الفردي والاسري**: ويعني ذلك حسب اللجنة الدولية للأمن الغذائي بأنه (توافر الإمكانيات لجميع افراد الاسرة دون مواجهة مخاطر غير لازمة تفقدهم هذه الإمكانيات)[2]وهو ما يذهب اليه أغلب الكتاب وأن اختلفت تعبيراتهم فقد عرفه الدكتور عبد الغفور إبراهيم أحمد بأنه (عندما يستطيع أن يحصل على الغذاء الكافي لمعيشته اليومية على مدار السنة فمستوى الامن الغذائي عنده يتوقف على مقدرته على اقتناء تلك الكمية وهذه الخيرة ترتبط في الأساس بالدخول والاسعار)[3]ومن ثم من خلال التعريف لابد للأسرة أن تؤمن الغذاء الكافي لها اما عن طريق الإنتاج بالنسبة للأسر الريفية أو بالشراء للأسر الأخرى وهذا ما تذهب الية منظمة الأغذية والزراعة العالمية في تقريرها لعام 1992 .

ب- **المستوى المجتمعي**: وهو المستوى الذي يتم عن طريقه تأمين الحاجات الغذائية الأساسية لأفراد المجتمع (ويكون عندما يتم تأمين ما يلزم من الحاجات الغذائية الأساسية لأفراده والتي يحددها علم التغذية من الموارد الغذائية المختلفة مع ضمان توفير حد أدنى من تلك الاحتياجات بالكم والنوع الضروري لاستمرار حياة هؤلاء الافراد في حدود دخولهم) [4]ومن ثم لابد من تمتع المجتمع بقدرته على المحافظة على سبل العيش والحصول على الحاجات بصورة مناسبة وكذلك تطوير الاستراتيجيات الإدارية التي يمكن أن تأمن الغذاء فضلا عن دعم الإنتاج للوصول الى المستوى الذي يمكن أن يأمن للمجتمع الغذاء اللازم ومراعات العدالة في التوزيع من حيث الجنس أو الطبقات المجتمعية.

ت- **المستوى الدولي:** ويتحقق هذا المستوى من الامن الغذائي عندما تكون الدولة قادرة على تنظيم وتوفير الغذاء الكافي لأفرادها في جميع الأوقات عن طريق زيادة حجم الإنتاج والتخصص ومراعات الميزة النسبية وتفعيل دور التجارة الخارجية وقد تم تعريفه بأنه (توافر الغذاء الكافي على المستوى الدولي لمقابلة الحاجات أو المتطلبات الغذائية الأدنى للفرد)[5] ولهذا فقضية الغذاء

---

[1] - فاطمة بكدي ورابح حمدي باشا، مصدر سابق، ص 44.

[2]- سمية محمد محمد صالح، الامن الغذائي في السودان، دراسة تحليلية لأوضاع واستراتيجيات انتاج القمح من 1990-2015، بحث مقدم الى جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد،2017، ص19.

[3] - عبد الغفور إبراهيم أحمد، مصدر سابق، ص 13.

[4] - أمنة باقر حسن، مصدر سابق ص 30.

5- سمية محمد محمد صالح، مصدر سابق ص 19.

وتوفيره بحاجة الى استراتيجيات تكون قادرة على تأمينه ولاسيما في حال حدوث الازمات عن طريق وضع خطط شاملة تمكن الدولة من معالجة أي نقص يمكن أن يحصل[1].

ث- **المستوى الإقليمي**: ويراد به توفير الغذاء على مستوى الإقليم وقد تم تعريفه (توافر الغذاء الكافي لكل الاسر في أقليم معين لمقابلة الحاجات الاستهلاكية الأدنى لها)[2]، ومن ثم فأن الإقليم يكون أمن عندما يتوفر الغذاء بالكمية والنوعية الكافية لأفراده.

ج- **المستوى القومي**: ويقصد به توفير الغذاء على المستوى القومي ومن ثم فهو يكون بصورة أوسع مما سبق من المستويات ويعني (توافر الغذاء الكافي على المستوى القومي لمقابلة الحاجات أو المتطلبات الغذائية الأدنى في فترة زمنية معينة) [3]، ويعني ذلك توفير الغذاء بالشكل الذي يؤمن أدنى الحاجات الضرورية لمدة زمنية معية عادةً ما تكون سنة.

ح- المستوى العالمي: وهو يعد أهم المستويات التي تعنى به المنظمات الدولية ويتحقق ذلك عن طريق الاتفاقات الدولية والتجارة الخارجية التي تؤمن للعالم الامن الغذائي اللازم وعدم استخدام مسألة الغذاء كأدات لإخضاع الشعوب وأراكعها وقد تسال (جاك ديوف) المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) في أكتوبر عام 2007 بمناسبة (يوم الغذاء العالمي) قائلا "اذا كان عالمنا ينتج طعاما كافيا لإطعام جميع الناس، فلماذا هنالك 854 مليون شخص لايزالون ينامون ومعدتهم خاوية؟" وهؤلاء أغلبهم في الدول النامية ولكن الباحث (**كارولين نقوين**) العاملة في برنامج البيئة لشبكة السياسة العالمية في لندن ترى بأن السبب يعود الى السياسات الخاطئة والمدمرة للحكومات.

وقد أضاف كل من الدكتورة فاطمة بكدي والدكتور رابح حمدي باشا في كتاب (الامن الغذائي والتنمية المستدامة) لعام 2016 مستويين من الامن الغذائي وهما كما يأتي [4]:

د -المستوى الغذائي الصوري (الظاهري): وهو يشير الى الامن الغذائي المضلل وغير الواقعي ويحدث هذا النوع عندما يتم حساب الناتج المحلي من دون أخذ بنظر الاعتبار المواد الأولية والمدخلات في العملية الإنتاجية.

هـ- المستوى الغذائي المستدام: وهو قدرة الدولة على تحقيق الامن الغذائي مع الاخذ بنظر الاعتبار الاستمرارية وعدم حرمان الأجيال اللاحقة.

---

1 - أحمد المقداد وعاهد أبو ذيب، أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الامن الغذائي العربي، جامعة ال البيت، الأردن، المنجد42، العدد3، 2015، ص681.

4 - سعيد عبد الله محمد بن الباز، مفهوم الامن الغذائي ، جريدة الرياض ، مقالات في علم الاقتصاد ، العدد 14591، 2008 ،**ص 12.**

5-Ellit m Berry and wen peng, w,berry , e.m, the concept of food Security ,2018,p5.

4- فاطمة بكدي ورابح حمدي باشا ، مصدر سابق ،ص 44.

ومن خلال المخطط (3) يمكن ملاحظة مستويات وأبعاد الامن الغذائي وحسب ما جاء في نشرة الغذاء والتغذية العالمية 2015.

مخطط (1) مستويات وأبعاد الامن الغذائي

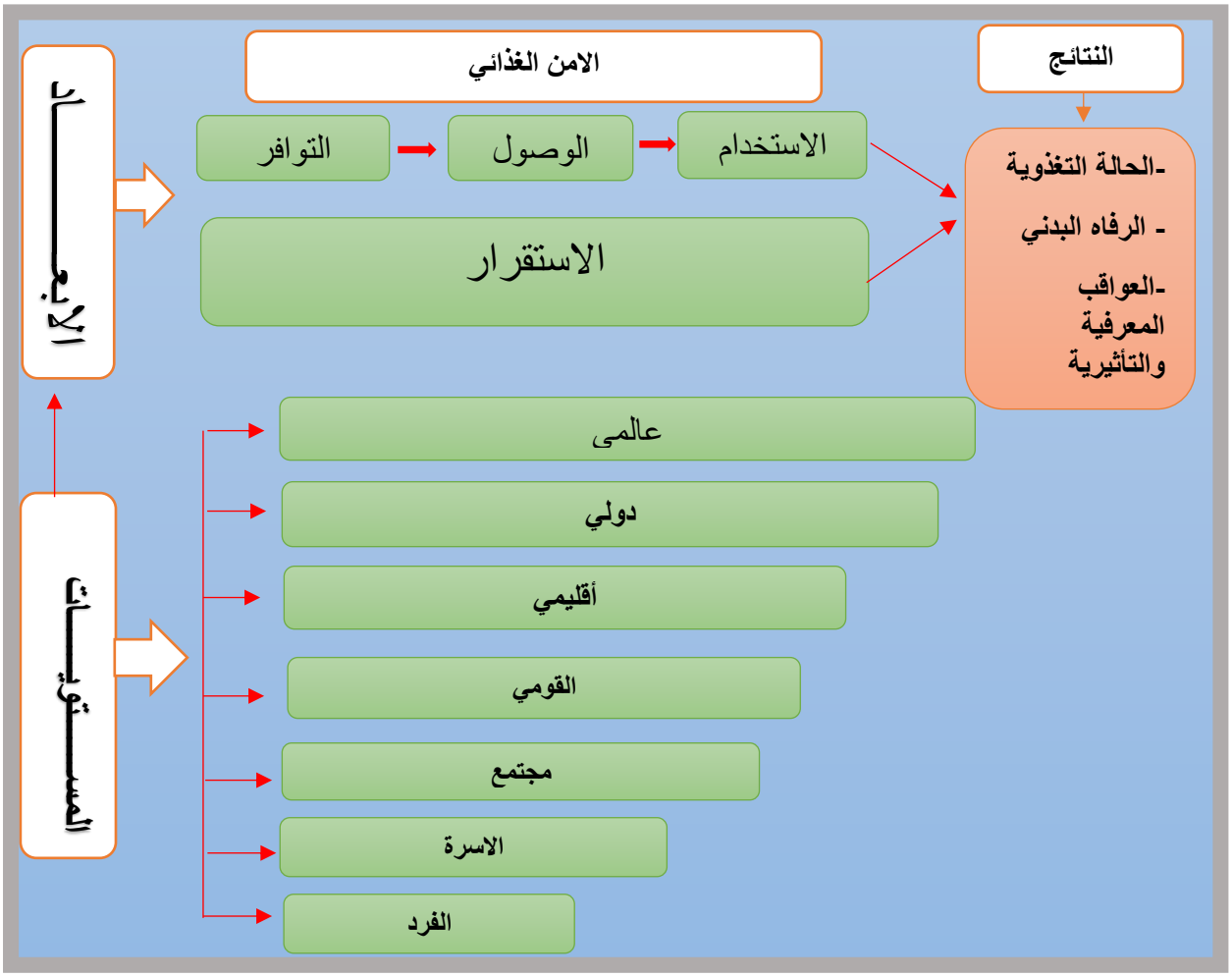

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على نشرة الغذاء والتغذية، المجلد، 36(2) ،2015، ص17 والمصادر السابقة.

خامساً: القواعد الأساسية لتحقيق الامن الغذائي المستدام:

بعد انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما 13-17 نوفمبر 1996 الخاص بالأمن الغذائي العالمي وتماشيا مع بروز مفاهيم التنمية المستدامة خرج مفهوم الامن الغذائي من الإطار التقليدي وتحولت الأنظار الى تحقيق الامن الغذائي المستدام والذي يركز على تحقيق الاستدامة في إدارة الموارد الطبيعية بالإضافة الى أرساء طرق وأنماط إنتاجية مستدامة تأخذ بحسابها الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان مع مراعات عدم الاضرار بصحتهم أو بالبيئة وتتمثل هذه القواعد بما يأتي[1]:

[1] - أعلان روما بشأن الامن الغذائي العالمي، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، 13-17 نوفمبر 1996.
https://www.google.com/search?q

1- توفر بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية ملائمة تستهدف إيجاد أفضل الظروف لتخفيف مستويات الفقر وإحلال السلام الدائم.
2- أتباع سياسة تهدف الى تخفيف مستويات الفقر والقضاء على الجوع وانعدام المساواة لاسيما تحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة في الحصول على أغذية كافية وصحية.
3- تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والريفية في كل المناطق عن طريق أتباع سياسات وممارسة مستدامة.
4- السعي لتعزيز الامن الغذائي عن طريق نظام تجاري عالمي عادل في السلع الغذائية والزراعية لاسيما التجارة عامة.
5- العمل على تقليل الكوارث الطبيعية التي يتسبب فيها الانسان وتبني سياسات لمواجهتها.
6- تشجيع الاستثمار والتخصص في القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الموارد البشرية والنظم الغذائية والزراعية لاسيما التنمية الريفية.
7- تنفيذ خطة العمل ورصدها ومتابعتها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.

سادسا: مؤشرات الامن الغذائي:

لمعرفة مدى تحقق الأمن الغذائي لأي بلد يستوجب الوقوف على المؤشرات التي يمكن عن طريقها معرفة وقياس مستوى الامن الغذائي ولعل من أكثر المصادر استخداما لتقييم عدد الأشخاص الذي يعانون من انعدام الامن الغذائي في العالم هي التقارير الخاصة بحالة الامن الغذائي والتغذية في العالم والتي تصدرها المنظمات الدولية والتي سبق وان أشرنا اليها في مقدمة هذه الدراسة كمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية والزراعة وقد تعددت المؤشرات التي تم استخدامها لمعرفة مدى تحقق الامن الغذائي كمؤشر الفجوة الغذائية ومؤشر الاكتفاء الذاتي ومؤشر الاعتماد على الخارج ومؤشر المستوى الغذائي للفرد ومؤشر قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات ومؤشر نقص الوزن وغيرها من المؤشرات، وغالبا يتم استخدام المؤشرات حسب ما متوفر من بيانات خاصة بذلك المؤشر وسوف نتطرق الى أهم تلك المؤشرات وحسب ما متوفر من بيانات يمكن من خلالها قياس وتحليل مدى تحقق الامن الغذائي في العراق وكما يأتي [1] .

1-Ruth Haug, Noragric Report No. 83, Food security indicators, How to measure and communicate results Norwegian University of Life Sciences, Faculty of Landscape and Society Department of International Environment and Development Studies,noraqric,2018,p1.

1- **الفجوة الغذائية :** تعد الفجوة الغذائية من المؤشرات المهمة لمعرفة وبيان حالة الامن الغذائي وتعرف الفجوة الغذائية (مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه الى الاستهلاك من الغذاء)[1]، من التعريف يتضح بأنه كلما قلت الفجوة الغذائية دل على قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الطلب المحلي الذي يكون متزايداً عادةً مع زيادة السكان ومن ثم ينعكس على انخفاض مقدار الاستيراد، أما في حالة ارتفاع مقدار الفجوة الغذائية نتيجة انخفاض نسبة الإنتاج المحلي فقد يدفع بالدولة الى سد مقدار النقص الحاصل من زيادة حجم الاستيراد، وقد يختلف مقدار الفجوة الغذائية من سنة الى أخرى متأثرا بعدد من العوامل منها حجم الإنتاج ومستوى الاسعار ويمكن قياس الفجوة الغذائية الفعلية كما يلي[2]:

الفجوة الغذائية = الإنتاج المحلي من الغذاء – الاستهلاك من الغذاء .....(1)

2-الاكتفاء الذاتي: وهو (قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في أنتاج كل حاجاته الغذائية محليا) [3]، أما مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي فهو يعبر عن نسبة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية الى الاستهلاك الكلي للغذاء ومن ثم فهو يقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي النسبة 100% نقول إنه تحقق الاكتفاء الذاتي ويتم حسابة وفق العلاقة الاتية:

الاكتفاء الذاتي =الإنتاج المحلي /الاستهلاك المتاح × 100%.....(2)

ومن ثم فأن مفهوم الاكتفاء الذاتي سوف يكون أضيق دائرة من مفهوم الامن الغذائي لأنه الاكتفاء الذاتي يسعى لعدم اللجوء الى العالم الخارجي من خلال الاعتماد على الناتج المحلي بينما الامن الغذائي يسعى لقياس قدرة الدولة على توفير الغذاء الملائم لمواطنيها عن طريق تأمينه من خلال الإنتاج والاستيراد [4].

3-**الناتج المحلي الإجمالي**: ويعرف الناتج المحلي الإجمالي (مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما في مدة معينة عادتا ما تكون سنة) [5]، وهو من المؤشرات المهمة والذي يمكن عن طريقه رصد الوضع الغذائي ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال ثلاث طرائق وكما يأتي:

---

2 - سهيلة شيخاوي وعدالة العجال ،نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية، الجزائرة ،افاق 2022، مجلة الباحث الاقتصادي،المجلد6،العدد10، 2018 ، ص82.

2 -.بوعريوة الربيع، دور السياسة الفلاحية في تحقيق الامن الغذائي بالجزائر خلال الفترة (2002-2015)، جامعة محمد بوقرة بومرداس، ص 419 .

3 -عبد القادر رزين المخادمي، الازمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2009 ص213.

4 - يوسف بن يزن، محددات ومهددات الامن الغذائي في المنطقة العربية، ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد(38)، 2018، ص19.

5- خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادى الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، ط3 1999 ص107.

أ – طريقة الانفاق

ب-طريقة الدخل

جـ-طريقة القيمة المضافة

4-**الناتج المحلي الزراعي**: وهو مقياس لبيان مدى اعتماد الدولة على ذاتها عن طريق توفير الناتج المحلي من السلع الضرورية بالكمية والنوعية الملائمة لأفراد المجتمع والتي توفر لهم الامن الغذائي الذي يؤمن لهم حياتهم وعدم الاعتماد على الخارج ويمكن حسابه عن طريق معادلة الاكتفاء الذاتي عن طريق العلاقة التالية:

الاكتفاء الذاتي =الإنتاج المحلي /الاستهلاك المتاح × 100%.....(3) [1] .

5-**مؤشر نسبة قيمة الواردات الغذائية الى قيمة الصادرات**:

عن طريق هذا المؤشر يمكن بيان قدرة البلد على تمويل فاتورة الواردات الغذائية عن طريق الفجوة الغذائية والتي يمكن الحصول عليه عن طريق العلاقة التالية [2]:

الفجوة الغذائية = الناتج المحلي من الغذاء – الاستهلاك من الغذاء .....(4)

ومن خلا النتائج المستخرجة يمكن بيان نسبة العجز في الميزان التجاري الغذائي فكلما كانت نسبة الفجوة الغذائية كبيرة دلت على عدم توافق بين الطلب والعرض.

6-نصيب الفرد من الناتج الزراعي: يعنى هذا المؤشر في بيان مدى سد الحاجات الاستهلاكية للأفراد من الغذاء عن طريق كفاءة القطاع الزراعي [3]، ويمكن بيان نصيب الفرد عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي} = \frac{\text{الاستهلاك الكلي من الغذاء}}{\text{عدد السكان}} \quad .....(5)$$

وتجدر الإشارة هنا الى أن الاستهلاك الكلي من الغذاء يتمثل في كميات السلع الغذائية المتاحة للاستهلاك وكافة الاستخدامات الأخرى، ويتم تقديره بإضافة الإنتاج الى صافي التجارة الخارجية للسلع الغذائية [4].

1 - يوسف بن يزن، ص19.

2 -لرقم جميلة، الامن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر ,2006، ص 22.

3 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الامن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم،2007، ص25.

4 -جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الامن الغذائي العربي، 2010، ص32.

7-الانكشاف الاقتصادي: ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لبيان مدى التأثر بأزمات الاقتصاد العالمي إذ كلما كانت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كان ذلك يدلل على انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي والتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية وزيادة التبعية الاقتصادية ويمكن حساب الانكشاف الغذائي عن طريق حصر الصادرات والاستيرادات بالغذائية [1].

$$\text{مؤشر الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات + الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\% \quad \ldots\ldots(6)$$

1 - أبراهيم العيسوي، قياس التبعية للوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت 1989، ص63.

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي للازمات

يعد مفهوم الازمة من المفاهيم التي لها عمق تاريخي وهو من المفاهيم الداخلة ضمن علم الطب الاغريقي القديم وقد شاع استخدامه في القرن السادس عشر ضمن المعاجم الطبية وقد تم أقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على توتر العلاقات بين الدولة والكنيسة ، وبعد حلول القرن التاسع عشر تم استخدامه للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية [1]، وقد واجه الانسان العديد من الازمات منذ النشأة ولحد الان، وتعد أدارة الازمة أو السيطرة عليها من المهام الأساسية للبلدان والتي تعتمد على كيفية التعامل مع الازمة ساعة وقوعها وإمكانية أدارة الازمة بشكل صحيح والتخلص من نتائجها السلبية [2]، وقد أدت التطورات والتغيرات العالمية كالعولمة وتحرير الأسواق العالمية الى تفاقم هذه الازمات وتنوعها واختلاف أشكالها، وقد يختلف أثر هذه الازمات ومستوى تأثيرها على حياة الانسان سواء على مستوى الفرد أو المجتمع بل كان لبعض هذه الازمات الأثر العالمي والتأثير في التاريخ الاقتصادي وكان من أبرز الازمات العالمية هي أزمة الكساد العظيم عام 1929م[3] وأزمة وول ستريت عام 1987م والازمة المالية عام 2008 وأخرها أزمة جائحة كارونا (COVID-19) عام 2019.

1 - محمد عبد الله المرعول، الازمات مفهومها وأسبابها واثارها ودورها في تعميق الوطنية، الطبعة الأولى ، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض ، 2014، ص19.

2 - مصطفى عطية جمعة ، منهج الرسول في إدارة الازمات، الطبعة الأولى ، شمس للنشر والاعلام، القاهرة ،2018،ص12 .

3 - أحمد أبريهي علي، الازمة المالية الدولية وأثرها على قطاع المال في العالم، الطبعة الأولى، دار الحكمة، بغداد ،2009 ص14 .

أولا: مفهوم الازمات

1-المفهوم اللغوي للازمة:

يشير المفهوم اللغوي (للازمة) الى الشدة في الامر وتعني أزمً: عض بالفم كله عضاً شديدا [1]، وأشتق أسم (أزمة) من الفعل أزم، يأزم، أزما وتعني الشدة والضيق وقد سماها العرب بالأوازم وهي السنة شديدة القحط [2].

ويختلف معنى الازمة تبعا للعلوم الذي تتناوله، ففي علم السياسة تعني مرحلة انتقالية بين استقالة حكومة وتشكيل حكومة جديدة أو توتر العلاقات بين دولة وأخرى أو بين دولة وعدت دول، اما في علم الطب فتعني النهاية الفجائية التي تحدث في مرض حاد كالتهاب الرئة مثلا، وأما في علم الاقتصاد فتعني الاضطراب الفجائي الذي يطرأ على التوازن الاقتصادي وينشأ عن اختلاف التوازن بين الإنتاج والاستهلاك مما يسبب الغلاء والافلاس [3].

أما معنى كلمة أزمة (crisis) في معاجم اللغة الإنجليزية فتدل على عدة معاني منها التعبير عن حدث مهم، او حالة خطرة، او نقطة تحول الى الأفضل، أو تغيير جذري في حياة المرء، أو لحظة حرجة، أو مصيرية تؤدي الى التحول نحو الاحسن [4]، وهناك من يحاول الربط بين لحظة الخطر وترقب القلق في السياسة والتجارة وغيرها كالأزمة المالية والازمة الغذائية والازمة الوزارية [5].

2 -المفهوم الاصطلاحي للازمة:

هناك تعاريف متعددة للازمة الاقتصادية ولكن رغم تعددها الا أنها تتشابه في محتواها وهذا أن دل على شيء فهو يدل على اختلاف الزاوية التي ينظر منها للازمة فقد ينظر للازمة من الناحية الإدارية أو المالية أو الاقتصادية وما يهمنا في هذه الدراسة هو الازمة الاقتصادية وسوف نذكر فيما يأتي بعض هذه التعاريف:

1 المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط4 ،2004، ص16.
2 -أبن منظور، مصدر سابق، ص 71.
3 -معجم المعاني الجامع. https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar
4-merriam ,webster,(1973),(webster new collegiate dictionary) ,first brinting , Massachusetts: merriam company,sprig field ,p256.
5- Fowler-h .w ,and fowler, f.g , (1he conise oxford dictionary of current english) oxford:oxford university press .(1977),p290.

أ- (ذلك الموقف الذي يخلق إنقطاعا، أو تغييرا مفاجئا في واحدة أو أكثر من المتغيرات النظامية) [1]

ب- (حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي الى الاخلال بالنظام المتبع في المنظمة مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركا سريعا، واهتماما فوريا، وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه اعتماد على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظمة) [2]

جـ-(فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي السابق وحتى انخفاض الانتاج، والتي يصبح فيها النمو الفعلي إدنى من النمو الاحتمالي) [3]

ت- (تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا في مجمل المتغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات، والودائع المصرفية، وأسعار الصرف وهذا يحتاج الى جهد كبير في تفسير الظواهر الخاصة بتغيير أسعار الموجودات الحقيقية، كالعقار والسلع المصرفية الى غير ذلك من تأثير في أصول الثروة كافة بمختلف أنواعها [4].

وعند النظر للتعاريف آنفاً نجد أن الازمة اختلاف في أحد مؤشرات الاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من المؤشرات الأخرى.

3: -المفهوم الاقتصادي للازمة

للوقوف على المفهوم الاقتصادي للازمة يمكن النظر اليها من عدة جوانب فمن ناحية كونها ظاهرة وهي بهذا تعرف بنتائجها أو مظاهرها كالبطالة وانهيار البورصة والمضاربات النقدية الكبيرة والمتقاربة مثلا، ويمكن النظر اليها من ناحية كونها مفهوم بحت وهذا ما يذهب اليه وفق المنظور الماركسي جراء التناقضات في طريقة الإنتاج الرأسمالي، ولذلك يرى ماركس الازمة بأنها أمر حتمي ومستمر في هذا النظام. وهناك عدة تعاريف للازمة من ناحية المفهوم الاقتصادي منها:

1-Graciela L.kaminsky, varieties of currency crises, (national bureau of economy research,combridge,2003) p 2.

[2] - محمود محمد العجلوني، إدارة الازمات في القطاع في أقليم الشمال، دراسة ميدانية ، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثالث (الازمة المالية ونعكاساتها على اقتصاديات الدول – التحديات والافاق المستقبلية) كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الاسراء، عمان 28-2009/4/29، ص5.

[3]- دانييل ارنولد، تحليل الازمات للامس واليوم، ترجمة عبد الامير شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص13.

[4] -ثريا الخزرجي، الازمة المالية العالمية الراهنة وأثرها على الاقتصادات العربية، التحديات وسبل المواجهة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث ، كلية العلوم الإدارية والمالية ،جامعة الاسراء ، عمان ، 28-2009/4/29، ص5.

أ -(انقطاع دوري يحصل في عملية الإنتاج يتمثل في انكماش القوى الإنتاجية المستخدمة الامر الذي يؤدي الى نقص في الاستهلاك النهائي والاستثمار المنتج في الوقت الذي توجد فيه حاجات اجتماعية وفردية غير مشبعة)[1].

ب-(الازمة عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله كما انه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليه هذا النظام) [2].

ج-(الحالة التي تواجه الافراد أو المشروعات أو البلدان التي تعجز معها مواردها وامكانياتها الحالة العادية أو الطبيعية أو تلك التي يراد تحقيقها) [3].

د- (هي الاضطراب الذي يطرأ على التوازن الاقتصادي الذي ينشأ في العادة عن أختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك)

هـ-(فقدان الثقة في عملة البلد أوأحد أصوله المالية الأخرى ما يتسبب في سحب المستثمرين الأجانب لرؤوس أموالهم من البلد) [4].

ويستدل من تعاريف الازمة الاقتصادية بأنه توجد العديد من الأسباب المؤدية للازمة ما يتطلب البحث عن جذور كل أزمة وإيجاد الحلول لها.

وتعد الازمة الغذائية كجزء من الازمة الاقتصادية ومن أهم الازمات لما لها من ارتباط وثيق بحياة الافراد والمجتمعات

ثانيا: -الفرق بين الازمة وبعض المفاهيم المقاربة

هناك الكثير من المصطلحات الشائعة والتي تكون مقاربة لمفهوم الازمة الاقتصادية في بعض خصائصها ونظرا لحصول الخلط في بعض الدراسات بينها وبين الازمه نرى من المناسب التطرق إلها ومن هذه المصطلحات هي: -

1- رمزي زكي، الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة مساهمة نحو الأفضل ، منشورات المعهد العربي للتخطيط، كاظمة لنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985 ص13.

2 - بلال خلف السكارنة، خطط الطوارئ ودورها في إدارة الازمات المالية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الاسراء الخاصة، 28-29/نيسان 2009، ص 5.

3 - عبد الوهاب محمد جواد جابر الموسوي، الليبرارية والأزمات دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2018، ص 118.

4 -أحمد مهدي بلوافي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المجلد 21، العدد 2، 2008، ص6-7.

1-الكارثة:

تعد الكارثة من أكثر المفاهيم ارتباطا بالأزمة وقد يتولد عنها أزمة ولكن ليس هي أزمة بحد ذاتها [1]، وهي تعبر عن حالة مدمرة حدثت وتولد عنها خسائر بشرية ومادية وبيئية غالبا ما تكون أكبر من قدرة المجتمع [2]، وقد تؤدي الى حدوث خلل وارباك في التنظيمات الاجتماعية وفي سرعة الاعداد للمواجهة وتضارب الأدوار على مختلف المستويات [3].

2-الصراع والنزاع:

يعبر عن تناحر أرادات وقوى تحاول كل منها تحطيم الأخرى كليا أو جزئيا والسيطرة على إدارة الخصم [4]، وقد يقترب مفهوم الصراع من الازمة الا أنه يكون أقل حدة بالإضافة الى أن مفهوم الصراع قد يكون معروف من حيث أبعاده واتجاهاته وأطرافه وقد يمتاز بالاستمرارية بخلاف الازمة التي عادةً ما تكون مجهولة فيها وتنتهي الازمة بمجرد بروز نتائجها [5].

3 -المشكلة:

وهي حالة غير مرغوب حدوثها وتدل على التوتر وعدم الرضا نتيجة وجود بعض الصعوبات التي تمنع من الوصول الى الأهداف وقد تؤدي الى وجود الازمة وتمهد لها [6]، وللتعامل مع المشكلة لابد من توفر الجهد والتفكير المنتظمين للقضاء عليها، وعادةً ما تمتاز بطول فترتها وتكرارها على خلاف الازمة التي عادةً ما تتخذ موقفا حادا شديد الصعوبة بحيث يصعب التنبؤ بنتائجها.

4– الحادثة:

تعرف الحادة بأنها (شيء مفاجئ عنيف تم بشكل سريع وأنقضى أثره فور اتمامه وقد نجم عنه أزمة لكنها لا تمثله فعلا وانما تكون فقط أحد نتائجه) [7]، وتعد الحادثة أيضا

---

[1] -السيد عليوة، إدارة الازمات في المستشفيات، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص12.
[2] -عماد صالح سالم، إدارة الازمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، أبو ظبي للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص21.
[3] - كامل، عبد الوهاب محمد، سيكلوجية أدارة الازمات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص21.
[4] - السيد عليوة، مصدر سابق، ص 12.
[5] - محسن أحمد الخضيري، إدارة الازمات، وكالة الاهرام للتوزيع، القاهرة، 1998، ص 118.
[6] -بشرى عشور حاجم الخزرجي، الاقتصادات النامية بين الازمات المالية وتحديات الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2002، ص 16.
7- السيد عليوة ، مصدر سابق، ص12.

كونها حدث فجائي لم يتوقع ويتم وينقضي بمجرد اتمامه وخاصةً إذا لم تكن هناك ظروف دافعة لاستمراره، أما الازمة فقد تتولد من حادثة لكنه لا تمثلها فعلا وأنما تكون واحده من نتائج تلك الحادثة وكذلك تمتاز بطول مدتها بعد نشوئها [1].

5 -الصدمة:

تعرف الصدمة بأنها (حدوث تغيرات شديدة ومفاجئة في المتغيرات الاقتصادية أو هي حدوث شيء غير متوقع يؤدي الى تغيرات شديدة في العرض الكلي والطلب الكلي بسبب حالة عدم التوازن في الاقتصاد) [2]، وتعد الصدمة من الأسباب الأساسية لحدوث الازمة، ويتم التعامل مع الصدمة بطريقة الاستيعاب والامتصاص بحيث يتم التغلب على عنصر المفاجئة فيها [3].

من خلال ما تقدم فقد تبين الفرق بين الأزمة والمصطلحات التي تم التطرق إليها وتبين أنها لها الدور الكبير في التأثير في حياة الفرد والمجتمع بعدها من الأسباب التي تؤدي الى نشوء الازمات الاقتصادية ولكون الازمات تعد حالة استثنائية تؤثر في سير عمل الدول والتي تتعرض لها ولابد من تطوير أساليب التعامل معها وعدم البقاء على الأساليب التقليدية في التعامل مع الازمات والتميز بينها وبين باقي المصطلحات التي من الممكن أن تكون.

6-الخلاف:

وهو التضاد وعدم المطابقة والمعارضة سواء بالشكل أو المضمون أو الظروف وهو ليس بحد ذاته أزمة، وأنماء يكون باعثاً لها ومن ثم يمكن النظر الى الازمة بأنها موقف استثنائي يهدد أي منظمة ويشكل خطرا ويحدث تغيرات جوهرية وعميقة بالأنشطة الخاصة بها مما يتطلب الاستجابة والمعالجة خلال فترة معينة والا سيكون له تأثير كبير في مستقبل هذه المنظمة واستمراريتها [4].

1- أحمد عبد الرحمن ،المنظومة المتكاملة لإدارة الازمات والكوارث (بناء المنظومة) ، ط1، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر ، القاهرة ،2008، ص19.

2 - غسان إبراهيم أحمد، أثر الصدمات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدول جنوب شرق أسيا (تايلاند، كوريا الجنوبية) حالة دراسية ، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (16)العدد (49) ج2، مجلت تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2020 ، ص136.

3 - أحمد عبد الرحمن، مصدر سابق، ص19.

4 - غسان قاسم داود اللامي ود. خالد عبد الله إبراهيم العيساوي، إدارة الازمات والاسس والتطبيقات ، 2015. https://www.google.com/search?ei=Dke2X6HFC4mNkwWbzqGwBw&q

ثالثا: خصائص الازمات

هناك عدد من الخصائص التي تشترك بها الازمات يمكن أجمالها في النقاط الاتية: [1]

1- عدم توفر البيانات والمعلومات الكافية: أن عدم توفر البيانات الكافية يسبب حالة من عدم وضوح الرؤية لدى واضعي القرار ومن ثم عدم القدرة على اتخاذ القرارات التي تسهم في حل الازمة.
2- عنصر المفاجئة: تعد هذه الخاصية من الخصاص المهمة في الازمة والتي غالبا ما تؤدي الى أحداث مفاجئة كبرى عند جميع الأطراف.
3- التعقيد والتداخل: تمتاز الازمة بدرجة كبيرة من التشابك والتداخل بين المصالح والأسباب الخاصة بالأزمة.
4- حدوث حالة من الخوف والرعب: تسبب الازمة الاقتصادية بأيجاد حالة من الخوف والرعب في الاقتصاد والمجتمع.
5- عدم القدرة على اتخاذ القرار: بسبب عدم توفر المعلومات الكافية لدى واضعي السياسات.
6- ظهور مؤيدين للازمة اثناء حدوثها: عند حدوث الازمات عادتا ما يظهر مؤيدين وداعمين لها ومن أهم أصحاب هذه القوى هم أصحاب المصالح المعطلة.
7- الازمة مكلفة: تمتاز أغلب الازمات بتكليف اقتصادات الدول الكثير من الخسائر المالية والمادية.
8- قابليتها للانتقال: وهي من الخصائص المهمة في الازمة الاقتصادية هي قابليتها على الانتقال بين الدول بسبب أنفتاح العالمي في جميع الجوانب.

[1] - يوسف أحمد أبو فارة ، أدارة الازمات مدخل متكامل ،أثراء للنشر والتوزيع ، 2009، ص55.

رابعا: أنواع الازمات:

ان طريقة التعامل مع الازمات وفهمها يتطلب معرفة نوع الازمات وماهية هذه الازمات ومن أجل التعرف على الازمة وأسبابها لابد من معرفة المعايير التي يستند اليها ويستخدمها الباحث في تصنيف الازمات ومن هذه المعايير [1].

1- تصنيف الازمات من حيث المصدر ويمكن تصنيفها الى صنفين:

أ- الازمة الناشئة بفعل الانسان، كالأزمات الاقتصادية والاضطرابات العامة والملوثات البيئية وغيرها من الازمات التي يكون حدوثها بسبب فعل الانسان

ب- الازمات الطبيعية، كالزلازل والبراكين والجفاف والفيضانات وغيرها من الازمات التي يكون حدوثها بمعزل عن تدخل الانسان

2- تصنيف الازمة من حيث درجة السيطرة عليها ويمكن تصنيفها الى صنفين أيضا: -

أ- أزمة تحت السيطرة، وهي التي تكون تحت سيطرة الدولة وضمن إمكانياتها المتاحة.

ب- أزمة خارج السيطرة، وهي الازمة التي تكون خارج قدرة الدول والتي تمتاز بأثار شديدة مما يصعب السيطرة عليها ومعالجتها.

3- تصنيف الازمة من حيث طبيعتها ويمكن تصنيفها الى عدة تصنيفات: -

أ- من حيث مصدر الازمة:

- أزمة مصدرة كالقيام بأحداث أزمة في بلد ما لأهميتها في بلد أخر
- أزمة منشئها وجذورها في البلد نفسه سواء كانت أزمة سياسية أم اقتصادية أم غيرها.

ب- من حيث عمق الازمة:

- أزمة هامشية وسطحية غير عميقة
- أزمة عميقة جوهرية ذات تأثير هيكلي

[1] -قاسم أحمد حنظل وسامي ذياب محل واخرين، بعض عوامل النجاح الحرجة لإدارة الازمات، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلت تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16) العدد(خاص) ج2 ،2020، ص23.

جـ -من حيث تكرار الازمة [1]:

- أزمة تمتاز بالتكرار والدورية، وهي التي تعصف في المنظمات بصورة دورية وتحدث نتيجة أسباب في الغالب اقتصادية، وتعد الدورة الاقتصادية من الأسباب الرئيسة للازمة الدورية بحث أن كل مرحلة (الرواج، الانكماش، الركود، الانتعاش) من الدورات الاقتصادية تؤدي الى وقوع أزمة
- أزمة فجائية غير متكررة (غير دورية)، وهي التي لا يرتبط وقوعها بأسباب دورية متكررة، بحيث أن حدوثها يكون بصورة عشوائية ويصعب توقعها والتنبؤ بها ومن ثم لابد من توفر نظام فعال قادر على توقع الازمات لتقليل حجم المخاطر لأنها في الغالب تكون عنيفة ومدمره لان حدوثها يكون دون سابقة أنذار واضحة كالأزمات الناتجة عن الزلازل والبراكين

د-من حيث مدة الازمة: [2]

- أزمة طويلة الأمد بحيث تستمر معالجة هذه الازمة مدة طويلة
- أزمة قصيرة الأمد بحث يتم السيطرة عليها وأخمداها في مدة قصيرة.

ذ -من حيث تبعات وأثار الازمة:

- أزمات لها أثار وخسائر بشرية
- أزمات لها أثار وخسائر مادية
- أزمات لها اثار وخسائر معنوية
- أزمات لها أثار مختلطة

هـ – من حيث مستوى معالجة الازمات:

- أزمة محلية، وهذه الازمة تتطلب معالجة محلية لأنها تتعلق بالدولة نفسها.
- أزمة إقليمية، وتتطلب هذه الازمة تنسيقا اقليما لمعالجتها
- أزمة دولية، وتتطلب هذه الازمة جهود دولية لمعالجتها

[1] - يوسف أبو فارة ، أدارة الازمات في المنظمات العامة والخاصة (مداخل وحلول عملية) ، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع ، 2020 ص121.

[2] - أياد نصر ، سيكلوجية أدارة الازمات، دار الخليج للطباعة والنشر، 2017، ص5.

و -من حيث نوعية الادراك للازمة: [1]

- أزمة إيجابية، وهي الازمة التي تكون مثل صفارة الإنذار والتنبيه للمسؤولين لاتخاذ القرارات اللازمة وبالتالي يكون لها نفع عام ينعكس على أفراد المجتمع
- أزمة سلبية، وهي الازمة التي تقتضي ظهور اثار سلبية تضر بشريحة كبيرة من المجتمع

يـ -من حيث الأداء السلوكي للازمة: [2]

- الزمة الزاحفة، وهي الازمة التي تنمو ببطء وتكون محسوسة ولكن لا يستطيع أصحاب القرار ايقافها ومنع وصولها الى القمة
- الازمة العنيفة الفجائية، وهي الازمة التي تحدث بصورة فجائية وعنيفة بحث تخرج عن الطابع المألوف
- الأزمة العلنية الصريحة، وهي الازمة التي يشعر بها متخذي القرار ولها مظاهرها الملموسة
- الازمة الضمنية المستترة، وتعد هذه الازمة من أخطر أنواع الازمات لان أسبابها تكون مجهولة وكذلك عواملها ومظاهرها.

خامسا: مراحل تطور الازمات:

تمر الازمة الاقتصاد بعدها ظاهرة اجتماعية بدورة حياة -وتمثل هذه الدورة الأهمية القصوى في متابعتها والاحاطة بها لدى متخذ القرار وكلما كان اتخاذ القرار سريعاً كانت الإحاطة بها وعلاجها أسرع-وهناك خمس مراحل للازمة الاقتصادية [3]

[1] - بشرى عاشور، مصدر سابق ،ص 9.
[2] - محسن أحمد الخضيري، مصدر سابق،ص141 وص143.
[3] - محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة الازمات والكوارث، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة ، مصر ،2019 ص47.

1- مرحلة الميلاد: -

وهي المرحلة التي تبدأ فيها الازمة في الظهور وبشكل أحساس لأول مرة ويكون هذا الإحساس مبهم ومقلق ويدلل على وجود شيء ما يلوح بالأفق، ويحذر من خطر ما غير محدد المعالم أو الاتجاهات والحجم والمدى الذي ممكن أن يصل أليه.

2-مرحلة النمو الاتساع:

وهي المرحلة التي تنمو فيها الازمة نتيجة لعدم معالجتها في المرحلة الأولى والسيطرة عليها في الوقت المناسب ويعود نمو هذه الازمة وأتساعها لنوعين من المحفزات هما:

أ- محفزات ومغذيات ذاتية وتكوت هذه المحفزات والمغذيات كانت مع الازمة في مرحلة الميلاد.

ب- محفزات ومغذيات خارجية اكتسبتها وتفاعلت معا الازمة وأضافت اليها قوة دفع جديدة وقابلية على النمو ولاتساع.

2- مرحلة النضج:

وهي المرحلة التي تعد من أخطر المراحل للازمة وتمثل قمة ما تصل اليه الازمة ونادرا ما تصل الازمة الى هذه المرحلة بسبب عدم السيطرة على الازمة في المرحلة الأولى والثانية أو ان متخذ القرار يتميز بالتخلف وعدم المبالات وعاجز عن التعامل مع الازمات وعند الوصول الى هذه المرحلة يصبح من الصعب السيطرة على الازمة ولا مفر من الصدام معها.

3- مرحلة الانحسار:

وهي المرحلة التي تبدأ فيها الازمة بالانحسار والتراجع نتيجة للصدام العنيف الذي يفقدها حزاء من القوة الدافعة لها فتخفت شدتها وتتقلص.

4- مرحلة الاختفاء:

وهي المرحلة التي تصل اليها الازمة نتيجته لفقدانها القوى الدافعة المولدة لها بحيث تتلاشى مظاهرها والاهتمام بها ولكن من الضروري الاستفادة من الدروس لتلافي تكرارها مستقبلا .

سادسا: الازمات الاقتصادية والمالية

بناءً على ما تقدم لابد من التميز بين نوعي من الازمات وهي الازمات الاقتصادية والأزمات المالية وذلك لمحاولة أزاله التداخل بين النوعين من الازمات

1- الازمات الاقتصادية

تعرف الازمة الاقتصادية بأنها "هي عبارة عن خلل يحصل بصورة مفاجئة يطرأ على التوازن الاقتصادي بين كل من الإنتاج والاستهلاك وقد تصيب الاقتصاد العيني في اقتصاد بلد أو مجموعة بلدان" وتكون الازمات الاقتصادية على ثلاثة صور وكما يلي :[1]

أ- الازمات الدورية

وتسمى بأزمة فيض الإنتاج ومنشأها من مختلف مجالات الاقتصاد الرأسمالي والتي ترتبط بالطابع الدوري لتطور الإنتاج ومن هنا أخذة تسمية فيض الإنتاج لأنها تشمل كل عملية جديدة للإنتاج أو تشمل الجوانب الرئيسة لها كالإنتاج والاستهلاك والتداول والتراكم ومن ثم فأن الهزات التي ممكن أن تتولد من هذه الازمات تكون أكثر عمقا بالمقارنة بغيرها من الازمات [2].

ب- الازمة الوسيطة:

وهي الازمات التي تحدث نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية للإنتاج الرأسمالي ولايمكن لهذه الازمات أن تأخذ الطابع العالمي ولذلك تعتبر من المعايير المميزة لهذه الازمة أنها أقل شمولا من الازمات الدورية وعادتا ما تقتصر على الأطر الوطنية وكذلك كونها محدودة العمق ولا تمتاز بالدورية كما هو في الازمات الدورية [3].

1- Paul C. Light ,Predicting Organizational Crisis Readiness,(wagner school of public service, new York ,2003) p 10-12.

[2] - فوزية غالب، الازمة المالية العالمي في الية نظم السيطرة والتحكم الالي، مجلة الاقتصادي الخليجي،العدد 25، جامعة البصرة، العراق ،ص29.

[3] - خالد أحمد علي محمود، اقتصاد المعرفة وأدارة الازمات المالية في أطار المؤساسات الاقتصادية،دارالفكر الجامعي،2019، ص15.

جـ -الازمات الهيكلية:

وتسمى أيضا بالأزمة البنيوية وعادتا ما تشمل مجالات معينة أو قطاعات كبيرة وتمتاز هذه الازمة بأنها تختص بمجالات معينة وقد تكون أزمة فيض أو نقص بالإنتاج كأزمة الامن الغذائي وأزمة الطاقة والأزمات الخاصة بالمواد الخام وغيرها من الازمات [1].

2-الازمات المالية:

لا يوجد تعريف محدد للازمة المالية ولكن من المفاهيم المبسطة للازمة المالية هي (أضراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في بعض المؤسسات المالية تمتد أثاره الى قطاعات أخرى)[2] تعرف الازمة المالية بأنها (التوسع في الائتمان المحلي المصحوب بزيادة في الطلب على النقود في ظل أسعار صرف ثابتة مما يؤدي الى حدوث مضاربات حادة في العملة المحلية وانخفاض كبير في حجم الاحتياطات الدولية وعندها تضطر الحكومات الى التخلي عن أسعار الصرف الثابتة لعملتها المحلية لعدم قدرتها على الدفاع عنها عند مستوى ثابت)[3] ومن خلال ما تقدم هناك عدة أنواع من الازمات المالية منها الازمات المصرفية والأزمات الخاصة بسعر الصرف وأزمة المديونية وأزمة الفقاعة وسوف نتطرق بشكل موجز الى هذه الأنواع .

أ- الازمة المصرفية:

وهي الازمة التي تحدث بسبب زيادة الطلب على سحب الودائع لان البنك يستخدم النسبة الكبيرة من هذه الودائع في عمليات عده منها الإقراض والتشغيل [4] ، وتعد الازمة المصرفية حالة أختلال في النظام المصرفي وتتمثل في ثلاثة أنواع :

- -أزمة السيولة: وتحدث هذه الازمة بسبب عدم قدرة المصرف على الوفاء بسبب الزيادة الكبيرة في سحب الايداعات من قبل المودعين وذلك الان أغلب

[1] - خليل خميس، الازمات الاقتصادية والمالية واثارها على مسارات التنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، 2016، ص124.

[2] - حمد فواز الدليمي وأحمد يوسف دويدين، أدارة الازمات الدولية المالية والاقتصادية، عمان، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2011، ص13-14.

[3] - أثير عباس عبادي، الازمات في الأسواق المالية وأنعكاساتها في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للاقتصاد العراقي، أطروحة دكتوراه مقدمة لمجلس كلية الادار والاقتصاد جامعة بغداد لنيل درجة الدكتوراه، 2011، ص26.

[4] - موسى اللوزي وآخرون – الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ج2 ،2011، ص28.

الأموال المودعة لدى المصرف يقوم المصرف بتشغيلها واقراضها ولا يحتفظ الا بنسبة ضئيلة

- -أزمة مصرفية: وهي الازمة التي تحدث عندما تمتد أزمة السيولة الى أغلب المصارف ولذلك تعد الازمة المصرفية أعمق من أزمة السيولة.
- -أزمة ائتمان: وهي الازمة التي تحدث بسبب توافر الودائع لدى المصرف وتمتنع المصارف عن منح القروض خوفا وتحسبا من عدم القدرة على الوفاء بطلبات السحب.

ب- أزمة سعر الصرف:

وهي الازمة التي تحدث بسبب تغير أسعار الصرف بحيث تكون العملة غير قادرة على الوفاء بمهامها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة وقد يضطر البنك المركزي للدفاع عن العملة عن طريق بيع جزءٍ من الاحتياطيات الخاصة به أو رفع سعر الفائدة ([1] وتسمى هذه الازمة بأزمة ميزان المدفوعات **وعادةً** ما تحدث هذه الازمة عندما تتخذ السلطات النقدية قرارات تخفيض سعر العملة لمضاربة مما قد يؤدي لانهيار سعر العملة كما في الازمة الاسيوية 1997 [2].

جـ -أزمة المديونية:

وهي الازمة التي تحصل بسبب الاقتراض إذ تلجئ الكثير من الدول الى الاقتراض على أن يكون هذا الاقتراض خاضعا لشروط منها مبلغ خدمة الدين ومدة السداد وغيرها من الشروط وعندما تعجز الدولة عن الوفاء بخدمة الدين تقع أزمة المديونية مما يدفع الدولة الى الدخول في المفاوضات الإعادة الجدولة ومثال على ذلك أزمة المكسيك عام 1982 [3]

د ـ أزمة الفقاعة (أزمة أسواق المال) [4]

وهي الازمة التي تحدث بسبب ارتفاع سعر الاصول بحيث تتجاوز قيمتها الحقيقية العادلة بسبب شدة المضاربة وعادةً ما يكون هذا الارتفاع غير مسوغ

[1] - كمال زريف وعبد السلام عقون، سياسة أدارة الازمات المالية العالمية، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص20.

[2] محمد إبراهيم خيري الوكيل، الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور أسلامي، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة الأولى،2014، ص94-95.

[3] - بول كروجمان، العودة الى الكساد العظيم، أزمة الاقتصاد العالمي، ترجمة هاني تابري ، دار الكتب العربي، بيروت ،2010،ص69.

[4] - فاطمة سيد عبد القادر، المشتقات المالية والأزمات المالية، دار حميثرا للنشر، 2017، ص126.

بحيث يسهم في تضخم الفقاعة ويكون سبب الشراء ليس بسبب قدرة الأصل على توليد الدخل وأنماء هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره، ولكن بمجرد ما تعود أسعار الأصول الى القيمة الحقيقية يحدث انهيار، بحيث تصل الى أدنى مستوياتها ومن ثم سوف يرافق ذلك الذعر والخوف مما قد يمتد الى أسعار الأصول الأخرى سواء أكانت بالقطاع نفسه أم في قطاعات أخرى كما حدثت في هولندا في المدة 1635-1637[1]

سابعا: الإطار الفكري للازمة:

لقد أخذت الازمات الاقتصادية موضع الاهتمام لدى الفكر الاقتصادي وكان للمدرسة الكلاسيكية قصب السبق في ذلك وقد اختلفت المدارس في تفسير الازمات ويرجع الاختلاف في تفسير المدارس للازمة الاقتصادية الى الفرضيات التي تستند اليها والتطورات التي طرأت على الازمات الاقتصادية من حيث أسبابها وأشكالها وطرائق معالجتها والمدة التي ظهرت فيها [2].

وتعود بداية فكرة الازمة الى أشاره بعض المفكرين وهو الفيلسوف الإنجليزي (هربرت سبنسر) عام (1820-1930) وفق فلسفة البقاء للأجدر كما أن تكرار الازمات لفتت نظره وأثارت التساؤل هل أن الدورات الاقتصادية تعمل على تطهير الاقتصاد من الشركات غير المتكيفة وقد توصل الى أنه قد تصحح الازمات الافراط النسبي في الإنتاج ضمن الدورات القصيرة [3].

وقد أشار الكاتب الفرنسي (كليمنت) الى الدورات الاقتصادية في كتابة (الدورات الاقتصادية) عام 1860 والذي بين فيه التداخل بين التوسع والانكماش ضمن الاقتصادات الرأسمالية أما في 1890 فقد نافش (أرثر لويس سبيشوف) التحركات التي تتمثل في الافراط بالإنتاج للسلع الرأسمالية والنقص النسبي في أنتاج السلع الاستهلاكية

[1] - عمر يوسف، الازمة المالية المعاصرة، (تقدير أقتصادي أسلامي)، أربد عالم الحديث للنشر والتوزيع ، 2010، ص24.
[2] - عبد القادر الجبوري، التاريخ الاقتصادي للازمة، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1980، ص 156.
[3] - سعيد عبد الرزاق بلعباس وآخرون، الازمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، ط1، جامعة الملك عبد العزيز،2009، ص 16.

وهي ما تسمى بالتحركات الدورية [1]، وفيما يأتي سوف نتعرض لاهم تفسيرات المدارس الاقتصادية للازمة.

1- تفسير المدرسة الكلاسيكية

يعد ظهور المدرسة الكلاسيكية أمتداد طبيعي الى المذهب التجاري وقد قامت هذه المدرسة على مجموعة من الفرضيات ومن يتتبع هذه الفرضيات يعرف كيف كانت تنظر هذه المدرسة للازمة[2]،لقد اختلفت الآراء حول العوامل المسببة للازمة الاقتصادية منذ القرن الثامن عشر ولاسيما في الربع الأخير منه سيما بعد ظهور كتاب أدم سمث (ثروت الأمم)1776 ومن مفكري المدرسة الكلاسيكية فضلا عن أدم سمث ريكاردو وجون ستيوارت مل والمفكرين في جامعة كامبردج، ويعتقد أدم سمت أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كان من الأسباب الرئيسة في تعثر القوى الدافعة، ويرى بأن المجتمع ليس بحاجة الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأنما سوف يعمل المجتمع الاقتصادي وفقا للقوانين الاقتصادية وبدون تدخل الدولة على زيادة الرفاه الاقتصادي ولذلك يرى أن الازمات ماهي الا نتيجة تضارب المصالح بين الافراد وأن كانت حالة شاذة لا تحصل الا لفترة قصيرة، كما يعتقد أدم سمث بأن اليات السوق الحرة كفيلة بتجاوز الازمات تلقائيا وبدون حاجة الى تدخل عامل خارجي ، ولذلك هو يعتقد بأن الازمات الاقتصادية تنشأ بسبب تدخل الدولة في عمل القوانين الطبيعية أو من قبل جه أخرى [3]،ويفهم من الكلاسيك والنيو كلاسيك بأنهم أخذو مفهوم الدورة الاقتصادية بدلا عن مفهوم الازمة لانهم ناقشوا موضوع الدورات الاقتصادية ولاسيما الكساد إذ يعد الكساد الجانب السلب في الدورة الاقتصادية مع الالتزام بكفاءة وإمكانية اليه السوق من تعديل الدورة الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي[4] ،ولكن على الرغم مما يذهب اليه الكلاسيك ويؤمنون به في الدفاع عن أفكارهم ألا انه هناك منهم من أشار الى وجود الازمات الاقتصادية وممن أعترفوا بوجود الازمات وأن كان بصورة غير مباشرة، **مالتوس** في كتابه (الاقتصاد

---

[1] - راضي عبيد نغيمش، مصدر سابق، ص35.

[2] - سامي خليل، النظريات السياسية النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1989 الطبعة الأولى، ص191.

[3] - سمير سهام داود، تحليل تطورات الازمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي مع التركيز على الازمة الاسيوية في جنوب شرق أسيا، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001، ص 23.

3-Soto, Jesus Huerta De,"Money, Bank Credit And Economic Cycles", Second Edition, Translated by (Melinda A. Stroup (Ludwing Von Mises Institute, Alabama, 2009.

السياسي) عام 1820 والذي يعد من أوائل الكتاب الكلاسيك الذين بحثوا في الازمات الاقتصادية والذي يرى بأن الازمة الاقتصادية هي أفراط في الإنتاج من أجل تشغيل العمال المنتجين الجدد ومن ثم يتسائل مالتوس كيف يمكن أيجاد مشترين يتوافقون مع هذه الزيادة في الإنتاج وبالخصوص أن أغلب المشترين وفقا لتحليل مالتوس هم الأغنياء الذين ركزوا على زيادة مدخراتهم والعمال الذين استبدلوا عملهم فقط ومن ثم فهم لا يمتلكون الا نسبة ضئيلة من القوة الشرائية لذا سوف تبرز أزمة أفراط في الإنتاج ولذلك يرى مالتوس ضرورة توفير طلب فعال كافي يتوافق مع ذلك الفائض في الإنتاج ومن ثم يمكن القول أن مالتوس لم يذهب الى ما ذهب اليه الكلاسيك من أنه الية السوق كافية في تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وأنماء يرى مالتوس بأن النظام غالبا ما يتعرض الى أزمات اقتصادية (أزمة فائض في الإنتاج) ولايمكن تحقيق التوازن الا عن طريق زيادة الطلب الفعال، أما **جان باتيست ساي** (1767-1832) فقد ذهب الى أنه عدم وجود توافق بين الاستهلاك والاستثمار ولكن يرى ساي بأن الافراط في الإنتاج أو البطالة لن تستمر الا لفترة قصيرة لان أليه السوق قادرة على القضاء عليها وأما الاقتصادي **سيموندي** وهو من الأوائل الذي أشاروا الى أمكانية ظهور الازمة ويعود ظهورها الى الافراط في الإنتاج الناتج عن المنافسة بين الرأسماليين للحصول على ربح أما الاقتصادي **هوبسن** عام 1914 فقد ذهب بالاتجاه نفسه الذي ذهب اليه مالثوس وهو الافراط في الادخار على حساب الاستهلاك مع نمو الدخل ومن ثم زيادة الادخارات التي ستحول الى استثمارات حسب الفروض الكلاسيكية ومن ثم زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من الطلب ومن ثم دخول الاقتصاد في مرحلة الانكماش المؤيدة للكساد[1].

2- تفسير المدرسة الماركسية:

تعود هذه المدرسة الى الاقتصادي الكبير (كارل ماركس) في القرن التاسع عشر والعشرين والتي تقوم على أساس علمي وفلسفي يركز على أظهار التناقضات الراسمالية حيث قام كارل ماركس بدراسة مستفيضة لجدور النظام الرأسمالي وبين بأن الازمات الاقتصادي التي تحث في النظام الرأسمالي هي تفسير للتناقضات الرئيسة التي تحدث في ذلك النظام وأعزى كارك ماركس الازمات الى التناقضات بين الطابع

1-Briam snowdon and howard R.vane ,m0dern macrocon0mics (Edward Elgar publishing limited ,UK,2005)P38.

الاجتماعي للإنتاج وملكية وسائل الإنتاج أما تفسيره للازمة فقد أنطلق من نظرية فائض القيمة.

ويعتقد مارس بأن الفرد الرأسمالي يستطيع أن يستغل العمال من خلال امتلاكه لوسائل الإنتاج و مصادرة جزء من الإنتاج عن طريق فائض القيمة وسوف تكون المقدرة الشرائية للعمال أقل من مقدرتهم الانتاجية ومن ثم سوف يستهلكون أقل مما ينتجون وهذا سوف ينعكس على زيادة الفائض وتراكمه لدى الرأسماليون بحكم محدودية حجمهم واستثمار هذا الفائض في شراء المزيد من وسائل الإنتاج وبالمقابل الاستغناء عن العمال لتقليل كلفة الإنتاج والأجور[1]، كما يرى ماركس أن أسلوب الإنتاج الرأسمالي يتميز بتحويل القوى العاملة الى سلعة بعد الفصل بين المنتجين وعناصر الإنتاج الأخرى وهو ما يخدم الرأسمالية بالدرجة الأولى كما يرى ماركس بأن العمل الحي هو المنتج لفائض القيمة ومن ثم سوف يتوسع رأس المال المشتق من الفائض في القيمة [2].

ويرى ماركس أن الطبيعة التوسعية للازمة الاقتصادية سوف تكون إيجابية بالنسبة للرأسماليين لان ارتفاع نسبة البطالة سوف تجعل العمال يقبلون بأجور أقل من الأجور التي كانوا يتقاضونها قبل حدوث الازمة ومن ثم زيادة حجم الإنتاج والارباح لدى الرأسماليين [3].

3- تفسير المدرسة الكينزيه:

أن ظهور المدرسة الكينزيه كان نتيجة أزمة الكساد الكبير عام 1929-1933 والتي تعد من أعنف الازمات في تلك لمدة وهذا ما زاد من اهتمام المدارس الفكرية من محاولة أيجاد الحلول للازمة ومن هذه المدارس المدرسة الكينزية وقد بدأ كنز تحليله للازمة بالهجوم على ما قدمته المدرسة الكلاسيكية وكذلك قانون ساي للأسواق وأدى اتساع حجم البطالة والكساد الاقتصادي والانهيار في البورصات الى ظهور كنز بنظرية جديدة أذ أدعى كنز بأن توازن الدخل القومي ممكن أن يتحقق في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل الذي يذهب اليه الكلاسيك وأن حالة التشغيل الكامل هي حالة خاصة كما أعتمد كنز على التحليل النفسي للمنتجين والمستهلكين في تحليل الازمات وتوصل الى أن كلما زاد الدخل القومي زاد معه الميل الحدي للادخار ومن

[1] - عبد السلام ياسين، الاقتصاد الكلي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، 1986، ص405.

1- Jesus Huerta De ,op cit, p 46.

[3] - صالح ياسر، الاقتصاد السياسي للازمة المالية الراهنة محاولة في فهم الجذور، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2009، 139.

ثم يقل الميل للاستهلاك وتنخفض الكفاية الحدية لرأس المال ما ينعكس على أنخفاض حجم الميل الاستثمار ومن ثم ظهور مشاكل عدم التوازن بين الاستثمار والادخار وهذا يؤدي الى ظهور مشاكل البطالة والركود والكساد[1].

كما ركز كنز على ضرورة التميز بين الازمة والدورة الاقتصادية وبين بأن الازمة هي حالة الشدة التي تنجم عن انعكاس فجائي وسريع لمسار الدورة نحو الصعود أو الهبوط العنيف أما الدورات التجارية فقد تتميز بتقلبات منتظمة ومتتالية زمنيا وهناك جملة من القوى الدافعة للنشاط الاقتصادي تؤثر بالدورة التجارية وتستمر هذه القوى الدافعة الى الحد الذي تفقد فيه السيطرة فتظهر قوى أخرى ولكن تعمل بأتجاه معاكس فتسحب النشاط الاقتصادي بالاتجاه نحو الهبوط وتستمرى حتى تفقد هي أيضا قدرتها على التأثير وهكذا [2].

4- تفسير المدرسة النقدية:

تمثل المدرسة النقدية الاتجاه الليبرالي الجديد في تفسير الازمة الاقتصادية على مستويين المحلي والدولي ويرى ميلتون فريدمان أن الازمة الاقتصادية ماهي الا بسبب تزايد النشاط الاقتصادي للدولة في مجال التجارة الخارجية وعلى المستوى الدولي [3].

ويرى فريدمان بأن السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة هي التي تسببت في أيجاد الازمات في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك يرى بأن الرأسمالية لا تنطوي على عيوب كثيرة وخطيرة وأنماء هناك عوائق تحول دون عمل قوانين الاقتصاد الحر، وتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

ويركز فريدمان على ما يترتب من نتائج بسبب السياسات النقدية الغير رشيدة كالاستمرار في التوسع النقدي ، لان التوسع في عرض النقد في اقتصاد يعمل دون مستوى التشغيل الكامل سوف يؤدي الى خلق فائض في الأرصدة النقدية ومن ثم انعكاسه على زيادة الانفاق والطلب الكلي وهذا بدوره سوف يدفع الاقتصاد بالوصول الى الاستخدام الكامل ولكن زيادة العرض النقدي بعد وصول الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل في الاجل الطويل سوف يؤثر أولا في الإنتاج ثم أرتفاع الأسعار ولكن

[1] -رمزي زكي – المواقف الراهنة للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ، بحث مقدم الى ندوة الخبراء المنعقد في الكويت (16-18) مارس ، دار الشباب للنشر، 1986 ،ص15 .

[2] - اوريش شيفر، أنهيار الراسمالية، ترجمة، عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 371، 2010، ص139.

[3] - عفيفة بجاي شوكت، مصدر سابق، ص 13.

الإنتاج لا يستمر ما يلبث ليتراجع الى المستوى التوازني في الاجل الطويل دون خفض معدلات البطالة، كذلك .

ويرى فريدمان بأن منشأ الازمات الاقتصادية هو الدورات النقدية وليس الدورات السلعية لان النقود تعد هي حلقة الوصل بين المعاملات الاقتصادية كما يرى أيضا بأن التضخم هو ظاهرة نقدية ولا علاقة لها بالأداء الاقتصادي وكذلك يذهب الى أن البطالة ناجمة عن تدخل الحكومة عن طريق اعانات البطالة وتشدد نقابات العمال وكذلك يعارض فريدمان السياسات الكينزيه قصيرة المدى في مواجهة أزمة الكساد عن طريق التدخل الحكومي وينفي العلاقة بين التضخم والبطالة في الاجل الطويل فكرة منحنى (فليبس) [1].

لذا يرى أصحاب الفكر الليبرالي الجديد أن سبب الازمات النقدية كما في أزمة السبعينيات من القرن العشرين افراط السياسات الكينزيه في الانفاق العام وكذلك تدخل الدولة والذي تسبب في عجز في الميزانية العامة للدولة وزيادة معدلات التضخم أما الحل فيرون بأنه ضرورة أتباع سياسة تشجيع العرض عوض الطلب.

5- تفسير مدرسة التوقعات العقلانية:

أن الفكرة التي تستند اليها هذه النظرية وهي أن السلوك الاقتصادي يستمد من التوقعات العقلانية أو الرشيدة.

ويرى أنصار هذه المدرسة في حالة توفر المعلومات الكاملة فأن الزيادة في عرض النقد في الاجل الطويل سوف تكون مؤثرة فقط في المستوى العام للأسعار أما الأسعار النسبية فلا تتأثر وكذلك خطط الإنتاج والمتغيرات الحقيقية ولكي يتحقق ذلك لابد من توفر معلومات كاملة بخطط الحكومة على عرض النقد، لان معرفة الافراد بخطط الحكومة المستقبلية عن زيادة النقد من عدهما سوف يجعل الافراد على الاستعداد للتوافق مع مستوى التغير في عرض النقد وكذلك الزيادة التي ممكن أن تكون في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة عرض النقد.

أما المشكلة التي ممكن أن تحدث وهي فيما لو تفاجئ الافراد بزيادة الأسعار من دون معرفة سابقة بذلك [2]، أما في الاجل القصير فهناك اتجاهين متضادين فالاتجاه الأول يمثل منظري التوقعات العقلائية والمناصرين لأفكار النقوديين مكونين ما يسمى

[1] - جيمس وريجاد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح وعبد العظيم، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 427.

[2] -رمزي زكي، مصدر سابق، ص 34.

(بنظرية دورة الاعمال النقدية) ويؤمنون بأن الصدمات الاقتصادية تسببها التغيرات في عرض النقد.

أما الاتجاه الثاني فقد يمثل قسم من مؤيدي ومنظري نظرية التوقعات العقلانية والمؤيدين للأفكار الكينزي ه في الاجل القصير ألا أنهم أكثر تشددا من النقوديون في أفكارهم وطروحاتهم الفكرية فيما يتعلق بالأجل الطويل ومكونين مايسمى ب (دورة الاعمال الحقيقية).

أما ما يذهب اليه أصحاب هذا الاتجاه هو أن التغيرات أو التقلبات التي تحدث في الاجل القصير ما هي الا صدمات حقيقية ولكن ناتجه من تغير الناتج [1].

6- تفسير اقتصاديات جانب العرض:

تعد المدارس الاقتصادية التي ظهرت في نهاية السبعينيات من خلال الاقتصادي آرثر لافر ودوغلاس جونزوهم من مؤيدي مدرسة شيكاغو النقدية، ويدعى أتباع هذه المدرسة أن زيادة الإنتاج في المشروعات تزداد كلما كانت الدولة أقل تدخلا في الحياة الاقتصادية، وأن الضرائب التي تفرضها الدولة تؤدي الى خفض حوافز العمل ومن ثم تجعل الاقتصاد في حالة من الركود أطول فترة ممكنة، وكذلك تخفيض مستوى الادخار والاستثمار.

وترى أن خفض معدلات الضريب المفروضة على الافراد سوف تنعش القطاعات الاقتصادية وانعكاسها على الموازنة الحكومية، وكذلك ترى مدرسة جانب العرض بأن مفاتيح النمو والرفاه الاقتصادي تكمن في تأمين رأس المال والتنظيم وعدم تدخل الدولة وعدم تبني الدولة التوجه الكينزي (سياسة الطلب) [2].

وترى ضرورة تبني سياسة العرض الكلي واستخدام الحوافز المالية كالتخفيضات الضريبية التي تساعد على زيادة إنتاجية العمل ومن ثم زيادة حجم الاستثمار. وينعكس ذلك على تقليص التهرب الضريبي وزيادة حجم الادخار وهي على عكس وجهة نظر النظرية التقليدية التي ترى بأن انخفاض الإيرادات الضريبية ما هي الا بسبب انخفاض حجم الضرائب المفروضة.

[1] - نبيل مهدي الجنابي، التوقعات العقلائية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ،2016، ص135.

[2] -نوف علي عواد الشمري، أدارة المتغيرات الكلية في ظل الازمات الاقتصادية – العراق حالة دراسية للمدة (1990-2013) رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2015، ص 84.

وكذلك يرى أثر لافر بأن التخفيض الضريبي سوف يعمل على رفع الإيرادات الضريبية وذلك من خلال تقديم الحوافز والتي تعمل على زيادة حجم النشاط الاقتصادي [1].

7- تفسير المدرسة المؤسسية

تعد المدرسة المؤسسية من روافد الفكر الاقتصادي الراسمالي المعاصر وقد خالفت هذه المدرسة أفكار كل من المدرسة الاكلاسيكية والمدرسة الحديثة.

أذ **بين** مؤسس هذه المدرسة (فبلن) عدم قناعته بمبدأ (اللذة والالم) لأنه يعتبر أن هناك دوافع كثيرة ممكن أن تحرك الانسان مثل (غريزة الصنعة) وكذلك بينو مؤسسي هذه المدرسة التناقض بين كل من المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الحديثة.

وذهب جالبرث الى بيان التغيرات المطلوبة من السياسات الاقتصادية (سياسات الضمان) وذلك لتحول المجتمع الى مجتمع الوفرة وكذلك أوضح جالبرث تحول سياسة الشركات الى سياسات تهدف الى التوسعة بعد أن كان هدفها هو الربح وكذلك رفض كل من جالبرث وفبلن فرضية الاستهلاك الرشيد لالنه من الممكن أن يزيد المستهلك من حجم استهلاكه حتى مع زيادة الأسعار.

أما ما تعتقد به المدرسة المؤسساتية أن الأسباب المؤدية الى الازمات هي أسباب غير اقتصادية والملاحظ هو حينما تكون سمعة شركة جيدة على الرغم من أستقرار أرباحها الا أن هناك أقبالاً على شراء أسهم تلك الشركة وذلك ما يؤدي الى الفقاعة الاقتصادية.

كما ترى هذه المدرسة أن العوامل المؤسساتية هي العامل الأهم والأكثر في خلق الازمات الاقتصادية وذلك الان المؤسسات التي تشجع على زيادة الائتمان تسبب في تكوين وتضخم الفقاعة الاقتصادية هذا من جانب ومن جانب أخر فأن المستثمرين بسبب اندفاعهم نحو شراء الاسم يكون لهم الأثر.

وكذلك ترى بأن عدم تحديد الأسعار وتركها وفقا لمتطلبات العرض والطلب يساعد على خلق اليه لتوليد الازمات [2]، وذلك لان عدم التوافق في تغير الأجور مع تغير الأسعار يكون سببا لتسارع الخسارة ومن ثم الازمة.

[1] - راضي عبيد نغمش، مصدر سابق، ص46.

[2] - عبد علي كاظم المعموري واحمد شهاب الحمداني، أهم الطروحات الفكرية للمدرسة المؤسساتية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية – كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد (21) ،2016 ص149.

ثامناً: -أثر الازمات على الامن الغذائي في العراق

لقد شهد العراق العديد من الازمات والحوادث التي كانت لها الاثار على الامن الغذائي وأن كان لها الدور في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي والاعتماد على المنتوج الوطني في توفير الغذاء من جهة ألا أنها كان لها الاثار السلبية من جهة أخرى، ومن هذه الازمات الحرب الإيرانية عام 1980، وحرب الخليج الثانية عام 1990 التي بدأت باحتلال الكويت، ومن ثم الحصار الاقتصادي والتي أعقبت مرحلة تحرير الكويت عام 1991، ثم تغير النظام 2003، والازمة المالية العالمية 2008 وأزمة قتال العصابات الإرهابية 2014 وأزمة انخفاض أسعار النفط 2015، وأخرها أزمة كوفيد 19، ولاسيما الازمات في المياه التي تكون تارة مقصودة من قبل الدول المسيطرة على منابع الأنهار وكما شهدها العراق في السنوات السابقة وخصوصا عام 2018، وأخرى أزمة قلت تساقط الامطار.

وجميع هذه الازمات كان لها الأثر على حياة العراقيين والقطاعات الخدمية والإنتاجية بما في ذلك القطاع الزراعي باعتباره مصدر تحقيق الامن الغذائي بالإضافة الى القطاع التجاري [1].

إذ أن القطاع الزراعي في العراق كان يمثل نسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي لاسيما في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين إذ بلغت نسبة مساهمته (36%) من الناتج المحلي الإجمالي [2]، وقد أخذت هذه النسبة بالتراجع بعد الحرب العراقية الإيرانية إذ بلغ (4.7%) عام 1980 وهذا التراجع يعود الى زيادة مساحات التصحر وقلت الدعم المقدم من قبل الحكومة نتاج الحرب التي أستمرت حتى عام 1988، وقد أخذ بالتزايد ولكن بمعدلات منخفضه أذ وصل الى أعلى مستوى عام 1989 إذ بلغ (16.3%)بعد انتهاء الحرب.

أما بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق بموجب قرار مجلس الامن (661) في 1990/8/6 والذي عد هذا الحصار بمثابة حرب مفتوح ضد العراق وبالخصوص الأطفال، إذ أخذت مستويات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض بعد فرض العقوبات على البلد إذ بلغت (4.2%)، عام 1990، فبعد أن كان الإنتاج المحلي من الغذاء حتى عام 1990

[1] -حماد نواف فرحان ، الأمن الغذائي في العراق مرحلة الاحتلال الامريكي والحكومات المتعاقبات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة،2017، ص3.

[2] -عبد الحسين محمد العنبكي ،الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، بغداد، مركز العراق للدراسات،2008،ص184-185.

يمثل ثلث إجمالي استهلاك المواد الغذائية التي تمد بالطاقة فقد كانت نسبة السعرات الحرارية فيها (3.120)كغم للفرد يومياً، وبعد الحار الاقتصادي انخفضت نسبة السعرات الحرارية الى (1.093)كغم للفرد يوميا خلال العامين 1994-1995.أما معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بسبب نقص الغذاء تشير تقارير اليونيسيف بعد أن كان (56) حالة وفاة لكل الف مولود خلال المدة 1984-1989 وخصوصا في مناطق الوسط والجنوب أرتفع الى (131) حالة وفاة في الفترة 1994-1999[1].

ونتيجة لهذا التراجع أخذت الحكومة على عاتقها دعم هذا القطاع للحفاض على مستوى معين من الامن الغذائي إذ بلغ الناتج الزراعي (20.5%)، عام 1995 من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه الزيادة المتحققة بفعل السياسات الحكومية المتمثلة بدعم القطاع الزراعي من أجل توفير متطلبات الامن الغذائي لسد النقص الحاصل لاسيما في المحاصيل الاستراتيجية، وبعد العمل بمذكرة التفاهم (الاتفاق النفط مقابل الغذاء) * [2]، تراجع الناتج الزراعي الى (8.4%).

أما بعد تغير النظام عام 2003 وبعد صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم (1483) في أذار عام (2003) والذي جعل العراق منطقة دولاريه إذ يصدر النفط بالدولار ويستورد احتياجاته بالدولار أيضا مما يجعل اثار الازمة حياديا على الاقتصاد العراقي[3]، ألا أن أثار الازمة كانت واضحة وخصوصا الازمة العالمية عام 2008 أذ بلغت نسبة مساهمة الناتج الزراعي (3.81%) من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن بلغ (8.32%) لعام 2003.

أما أزمة انخفاض أسعار النفط عام 2015 أذ بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي (4.16%) ومن ثم أخذ بالتراجع واستمرت نسب الناتج الزراعي بمستويات متباينة حتى بلغت (3.3%) عام 2019.

كما أن أثر الازمة في المياه كان واضحة خلال مدة الدراسة وبالخصوص عام 2018 وبعد تراجع نسب المياه في نهري دجلة والفرات وتراجع نسب تساقط الامطار في موسم الشتاء

---

[1] - الأمم المتحدة، اليونيسف،https://news.un.org/ar/story/2003/03/4592

[2] - مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد3 ص18

[3] - محمد جمعة علوان، أثر الازمات المالية على الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية من الفترة 2004-2013، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعيلية، المجلد الثامن، ملحق العدد الأول 2017، ص352.

* هو برنامج الأمم المتحدة، الصادر بموجب قرار مجلس الأمن المرقم (986)، لعام 1995، المسمى برنامج النفط مقابل الغذاء الذي يسمح للعراق بتصدير جزء محدد من نفطه، ليستفيد من عائداته في شراء الاحتياجات الإنسانية لشعبه، تحت إشراف الأمم المتحدة، في ديسمبر 1996، ووصلت أولى الشحنات في مارس1997 إلى العراق.

أصدرت الحكومة العراقية منع من زراعة الشلب في جميع محافظات البلاد وهذا ما أثر سلبا على تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي وتزايد نسبة الفجوة الغذائي إذ يعد الشلب من المحاصيل الاستراتيجية.

مما تقدم نستنتج بأن الامن الغذائي يتأثر بشكل كبير بالأزمات، سواء كانت هذه الازمات أمنية أو اقتصادية أو أزمة تراجع مستويات المياه، كون الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط الخام ما يقارب (85%) في تكوين الناتج وهي نسبة كبيرة جدا، وبما أن القطاع النفطي عرضة للتقلبات الخارجية ومع أحادية الاقتصاد العراقي فمن الطبيعي أن يتأثر الامن الغذائي بالأزمات.

الفصل الثاني

تحليل أهم مؤشرات الأمن الغذائي في العراق

المبحث الأول
تحليل أهم مؤشرات الأقتصاد الكلي في العراق

المبحث الثاني
تحليل الواقع الغذائي في العراق بالأعتماد على مؤشري الأكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية

المبحث الأول

تحليل أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق

أولا:- تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الزراعي

1- الناتج المحلي الإجمالي

أن حساب الناتج المحلي الإجمالي يبين مدى فاعلية كل قطاع من القطاعات على اختلافها سواء أكانت خدمية أم إنتاجية في تركيبة الاقتصاد الوطني، ويعبر الناتج المحلي الإجمالي عن المستوى المعاشي وكمقياس للرفاه الاقتصادي وهو من أهم المؤشرات الأساسية التي تستخدم لرسم السياسة الاقتصادية للبلد ، ويعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات المساهمة في تركيب الناتج المحلي الإجمالي لاسيما في العراق إذ يتوفر في العراق العديد من مقومات تطور القطاع الزراعي على الرغم من ريعية الاقتصاد العراقي، وذلك لضخامة القطاع النفطي الذي يصل اسهامه الى أكثر من (85%) وخصوصا بعد ما شهده العراق من الانفتاح على الأسواق العالمية النفطية[1].

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي(مجموع الناتج المتحقق من السلع، والخدمات النهائية من مختلف القطاعات مقومة بالأسعار السوقية خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة واحدة)[2] ويقسم الناتج المحلي الى قسمين الناتج محلي الإجمالي الاسمي ، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،والأول (الاسمي) يقيس الناتج لمحلي الإجمالي بالأسعار السائدة ولايأخذ التضخم بنظر الاعتبار على عكس من القسم الثاني(الحقيقي) إذ يقيس الناتج المحلي بالأسعار التي تحققت في سنة معينة بالقياس الى سنة الأساس إذ يستبعد سعر التضخم والتخلص من الزيادة في الناتج الناجمه عن أرتفاع الأسعار[3]، ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بالاسعر الثابتة حسب الصيغة الاتية

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية}}{\text{الارقام القياسية}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

[1] - وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية ،القطاع الزراعي في العراق أسباب التعثر ومبادرة الإصلاح دراسة معدة من قبل قسم السياسات الاقتصادية ، 2012، ص3

[2] - صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية ،وكالة المطبوعات الكويتية ، 1983، ص36

3-Johan Sloman,Economics,6thEd,pearson prentice Hall, England,2006,p373-374

2- تطور الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2000-2019

يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل مركبة من حروب وعقوبات أقتصادية قبل عام 2003 وما تلاها من مشاكل تمثلت بسياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة الإغراق التجاري وما رافقها من حرب مع العصابات الإرهابية وأنعكس كل ذلك على تبديد الموارد لاقتصادية للبلد وتدمير البنى التحتية ومن ثم تدهور القيمة الحقيقية للاستثمارات نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والذي يعد المورد الأساس لخزينة الدولة بحث تصل نسبته بالمقارنة مع باقي القطاعات الى أكثرمن (89%)أنعكس ذلك على تراجع النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض القيمة الحقيقية لدخول الافراد [1].

وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في مدة الدراسة من (2000-2019) عدد من الازمات الاقتصادية كانت أول تلك الازمات وهي أزمة ماقبل عام 2000 والتي كانت نتاج لما طال البلد من سوء الإدارة والعقوبات الاقتصادية ومن ثم الازمة الثانية عام 2003 وهي أزمة أحتلال العراق وما رافقها من عمليات السلب والتخريب لعدد كبير من المنشآت الصناعية بحيث وصل الناتج المحلي الإجمالي في هذه السنة الى أدنى مستوياته في مدة الدراسة ثم تلتها الازمة العالمية الكبرى عام 2008 وهي تعد من اسوء الازمات المالية والتي كانت بسبب مشكلة (رهن العقاري) في الولايات المتحدة الامريكية أما الازمة الرابعة وليس الأخيرة وهي الازمة الأمنية وتمثلت بالحرب على العصابات الإرهابية التي أدت الى سقوط بعض المحافظات مما تمخض عن ذلك توجيه اغلب موارد الدولة الى شراء السلاح وأخر تلك الازمات وهي أزمة (كوفيد 19) والتي خيمت بضلالها على أغلب دول العالم منذ عام 2020 ولحد الان

ومن الجدول (1) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة قد تراجع خلال المدة (2000 -2003) أذ بلغ بالأسعار الجارية (29585788.6) مليون عام 2003 وبمعدل نمو سالب(-27.88%) ، بعد أن كان(50213699.9) مليون دينارعام 2000 أما بالأسعار الثابتة فقد بلغ (66398213.0) مليون دينار عام 2003 وبمعدل نمو سالب(-36.66%)، بعد إن كان (112208511.5)مليون دينار عام 2000 ويعود هذا

[1] - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء ، التقرير السنوي لعام 2004 ص 4

الانخفاض الى عدة أسباب منها العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد فضلا عن أحداث 11 أيلول وتراجع أسعار النفط وتغير النظام في البلاد عام 2003.

وقد بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة بالتعافي والارتفاع منذ عام 2004 بسبب دخول العراق بمنعطفاً جديداً على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي نتيجة تغير النظام السياسي والانفتاح على العالم الخارجي وما تبعه من تحسن ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي وخصوصا بعد قرار رفع العقوبات الاقتصادية على العراق ، وقد استمرت الزيادة وبمعدلات متباينة خلال المدة (2004-2008)[1]، أذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (157026061.6) مليون دينار عام 2008 وبمعدل نمو (40.89%) بعد أن كان (53235358.7) مليون دينارعام 2004، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغ (120626517.1) مليون دينار عام 2008 وبمعدل نمو (8.23) بعد أن كان (101845262.4) مليون دينارعام 2004.

ولم يستمر هذا الارتفاع أذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى (130643200.4) عام 2009 وبمعدل نمو (20.8-) مقارنة بعام 2008 ، ويعود هذا التراجع الى الازمة المالية العالمية الكبرى (أزمة العقار) 2008 وتباطؤ النشاط الاقتصادي بالإضافة الى أنخفاض أسعار السلع ومنها المستوردة.

وقد أخذ الناتج بالارتفاع وبمعدلات متفاوتة خلال المدة (2010-2013) بسبب أرتفاع أسعار النفط فضلا عن الاستقرار الأمني وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، أذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية (273587529.2) مليون دينار عام 2013 وبمعدل نمو (7.61)، بعد أن كان أما (162064565.5) عام 2010.

أما المدة (2014-2016) فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي أنخفاضا وبمعدلات نمو سالبة أذ بلغ (196924141.7) مليون دينارعام 2016 بعد أن كان (266332655.1) عام 2014 ويعود هذا التراجع الى أنخفاض أسعار النفط بشكل كبير بالإضافة الى سيطرة

[1] - نبيل جعفر عبد الرضاوخالد مطشر مشاري، مستقبل الدولة الريعية في العراق، الطبعة الأولى، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، العراق، البصرة، 2016،ص84-85

العصابات الإرهابية على بعض المحافظات العراقية مما دعى الحكومة الى توجيه اغلب نفقات الموازنة الى وزارة الدفاع والحشد الشعبي لمقاتلة العصابات الإرهابية [1].

ومن ثم عاد الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع في المدة 2017-2019 ليسجل أعلى مستوى له عام 2019 إذ بلغ (277884869.4) مليون دينار بالأسعار الجارية وبمعدل نمو سنوي (3.33%) قياسا بعام 2017 والبالغ (221665709.5) مليون دينار أما بالأسعار الثابتة فقد بلغ(223075020.8) مليون دينار مقارنة بعام 2017 والبالغ (205130066.9) ويعود هذا الارتفاع الى أرتفاع أسعار النفط وأعلان تحرير العراق من العصابات الإرهابية بالإضافة الى زيادة مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

مما سبق نجد أن السنوات التي أنخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي تعود الى التأثر بالازمات الخارجية بالإضافة الى تردي الوضع الأمني، كون الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط الخام مايقارب (85%) في تكوين الناتج وهي نسبة كبيرة جدا، وبما أن القطاع النفطي عرضة للتقلبات الخارجية ومع أحادية الاقتصاد العراقي فمن الطبيعي أن يحدث أختلال في الناتج المحلي الإجمالي.

أما معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة من 2000-2004 بلغ (1.18%) يعود هذا الانخفاض في معدل النمو الى الحصار الاقتصادي بالإضافة الى تغير النظام في البلاد ومارافقها من سياسة التخريب للبنى التحتية ، في حين بلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة 2005-2009 (12.18%) وهذا الارتفاع بمعدل النمو المركب يعود الى الانفتاح على الأسواق العالمية بالإضافة الى قرار رفع العقوبات على العراق لاسيما أرتفاع أسعار النفط الى أكثر من (100) دولار وزيادة كميات النفط المصدر وأكتشاف حقول نفطية جديدة التي ساعدة على أرتفاع الناتج المحلي الإجمالي[2]، في حين بلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة2010-2014 (10.45%) وأن كان هناك أنخفاض في معدلات النمو بالمقارنة مع الفترة السابقة الا أنه يبقى مرتفعا مقارنة بالفترة الأسبق (2000-2004)ويعود هذا الارتفاع الى أرتفاع أسعار النفط ،بالإضافة الى الاستقرار

[1] - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي لعام 2014 ،ص 10

[2] - جمهورة العراق ،وزارة التخطيط ، التنبؤات المستقبلية بالمتغيرات الاقتصادية،2017 ، ص7.

الأمني، وأرتفاع نسبة مساهمة بقية القطاعات كالزراعة والصناعة والكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي [1]، أما معدل النمو المركب للمدة 2015-2019 أنخفض الى (7.38%) ويعود هذا الانخفاض الى أنخفاض سعر البرميل من النفط عالميا عام 2015 مع تراجع الطلب عليه ووفرة المعروض النفطي والمخاطر السياسية والتحديات الأمنية المتمثلة بسيطرة العصابات الإرهابية على بعض المحافظات [2].

ومن الشكل (2) يمكن ملاحظة تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة من (2000-2019).

ملاحظة: تم احساب معدلات التغير (النمو) والنمو المركب على وفق الصيغ الآتية:

1- معدل النمو السنوي وفق الصيغة[3] $R = \frac{Yt-Y0}{Y0} * 100$ **.....(8)**

2- معدل النمو المركب[4] $R=\frac{X1}{X0}\ ^{\wedge}\left(\left(\frac{1}{t1-t0}\right)-1\right)*100$ **.....(9)**

معدل النمو المركب R ، بيانات سنة المقارنةX1 ، بيانات سنة الأساسX0 ، سنة المقارنةt1 ، سنة الأساسt

الشكل (٢)تطورات الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٩

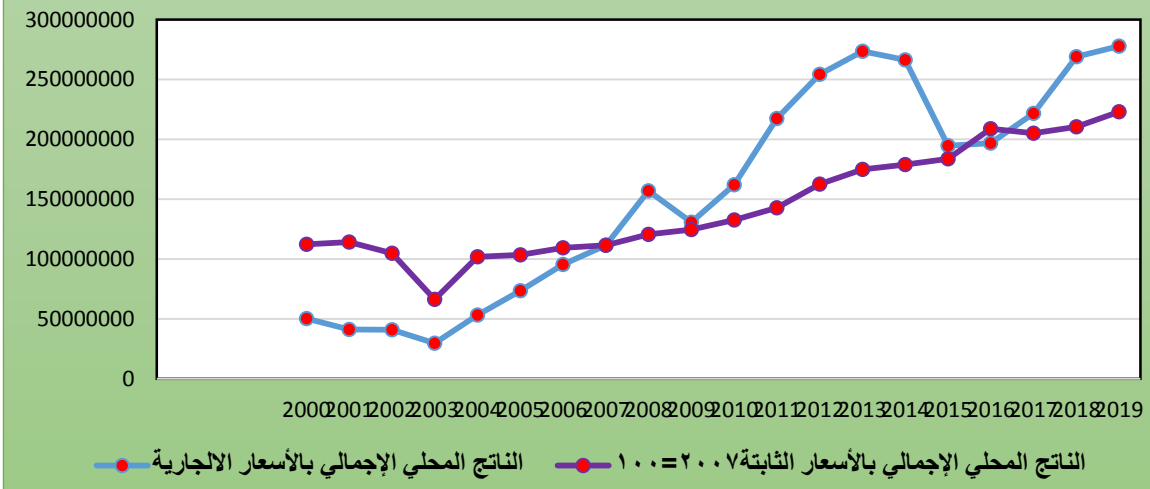

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) من خلال برنامج Eex

[1] -جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي 2010،ص6.
[2] -حيدر حسين ال طعمة، أنهيار أسعار النفط وتداعياتها على الاقتصاد العراقي، مركز الدراسات الستراتيجية،2015،ص1 .http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2015/01/12
[3] -محمد أحمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء، اليمن ، 2013،ص298.
[4] - الجهاز المركزي للإحصاء ، إحصاءات التجارة ، تقرير الاستيرادات 2019 ،ص1.

جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي بالأسعار الجارية والثابتة ومعدلات النمو للمدة 2000-2019

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الالجارية (1)	معدل نمو %GDP (2)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100=2007 (3)	معدل نمو %GDP (4)	حجم القطاع الزراعي والصيد في GDP بالأسعار الجارية (5)	حجم القطاع الزراعي والغابات والصيد في GDP بالأسعار الثابتة 100=2007 (6)	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في GDP (7)	معدل نمو الناتج الزراعي% (8)
2000	50213699.9		112208511.5		2327277.2	5635053.8	4.62	
2001	41314568.5	-17.72	114190796.9	1.77	2863495	5692833.0	6.9	23.04
2002	41022927.4	-0.70	104822921.0	-8.20	3512658.6	6665386.3	8.52	22.67
2003	29585788.6	-27.88	66398213.0	-36.66	2486865.5	4718909.9	8.32	-29.2
2004	53235358.7	79.94	101845262.4	53.39	3693768.2	5546198.2	6.9	48.53
2005	73533598.6	38.13	103551403.4	1.68	5064158.1	7286558.3	6.85	37.1
2006	95587954.8	29.99	109389941.3	5.64	5568985.7	7597524.8	5.8	9.96
2007	111455813.4	16.6	111455813.4	1.89	5494212.4	5494212.4	4.91	-1.34
2008	157026061.6	40.89	120626517.1	8.23	6042017.7	4730388.9	3.81	9.97
2009	130643200.4	-20.8	124702847.9	3.38	6832552.1	4898773.2	5.22	13.08
2010	162064565.5	24.05	132687028.6	6.40	8366232.4	5560828.4	5.13	22.44
2011	217327107.4	34.09	142700217.0	7.55	9918316.8	6465656.3	4.54	18.55
2012	254225490.7	16.97	162587533.1	13.94	10484949.3	6019561.4	4.1	5.71
2013	273587529.2	7.61	174990175.0	7.63	13045856.4	7459173.9	4.8	24.42
2014	266332655.1	-2.65	178951406.9	2.26	13128622.6	7309016.0	4.91	0.63
2015	194680971.8	-26.9	183616252.1	2.61	8160769.7	4613210.7	4.16	-37.83
2016	196924141.7	1.15	208932109.7	13.79	7832046.9	4598970.6	3.94	-4.02
2017	221665709.5	12.56	205130066.9	-1.82	6598384.8	3863223.0	2.94	-15.75
2018	268918874	21.31	210532887.2	2.63	6322747.2	4358551.1	2.45	-4.17
2019	277884869.4	3.33	223075020.8	5.96	8766710.8	6048361.4	3.3	38.65
الفترة الزمنية		معدل النمو المركب %						
2000-2004		1.18						9.68
2005-2009		12.18						6.17
2010-2014		10.45						9.43
2015-2019		7.38						1.44

المصـــدر:- العمـــود (1,3,5,6) جمهوريـــة العـــراق ، وزارة التخطـــيط، المجموعـــة الإحصـــائية للحســـابات القوميـــة للسنوات (2000-2019) العمود (2،4،7،8) حسب من قبل الباحث .

3- تطورات الناتج الزراعي ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

يعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في أغلب الدول عامة والعراق خصوصاً، نتيجة لما يمتلكه العراق من مقومات من المفترض أن يكون له دور كبير في الناتج المحلي الإجمالي بخلاف باقي القطاعات كما يعد هذا القطاع المصدر الرئيسي لتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية كصناعة النسيج والصناعات الغذائية فضلا عن قدرتها على امتصاص الفائض من اليد العاملة أذ تراوحت نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي خلال مدة الدراسة 2000-2019 (24.06، 14.00%) من القوى العاملة الكلية على الترتيب و حسب إحصاءات القوى العاملة للمنظمة العربية للتنمية والزراعية [1].

لاسيما وأن القطاع الزراعي في العراق كان يمثل نسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي لاسيما في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين إذ بلغة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي (36%) من الناتج المحلي الإجمالي إذ كان العراق يصدر القمح والشعير والتمور الى أوربا على الرغم من تواضع مستوى التكنلوجيا في ذلك الوقت وهيمنة النظام الاقطاعي إذ كان (2%) من المزارعين يمتلكون نسبة (68%) من الأراضي الزراعية وقد عانى القطاع الزراعي منذ الثمانينيات من عدد من المشاكل منها التصحر وأنخفاض مستوى الإنتاجية وأنخفاض مستويات المياه الخاصة بالري بالإضافة الى انخفاض مستوى العمالة [2]،ولكن أخذت مستويات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع بعد فرض العقوبات على البلد إذ تراوحت بين (20.2%) عام 1995 وكان ذلك بفعل السياسات الحكومية المتمثلة بدعم القطاع الزراعي من أجل توفير متطلبات الامن الغذائي الحاجة الماسة التي دعت الحكومة الى دعم هذا القطاع لسد النقص الحاصل لاسيما في المحاصيل الاستراتيجية، وقد أخذت هذه النسبة بالتراجع الى (8.4%) عام 1997 بعد العمل بمذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء)[3].

ومن الجدول (1) يمكن ملاحظة استمرار إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إذ تراجع الناتج الزراعي بعد أن سجل (2486865.5) مليون دينار عام 2003

1- المنظمة العربية للتنمية والزراعة ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية لسنوات متعددة

2 -عبد الحسين محمد العنبكي ،الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق،مصدر سابق.

3 - مايح شبيب الشمري ، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد3 ص18

وبمعدل نمو (29.2-) مقارنة بعام 2002 أذ بلغت (3512658.6) مليون دينار، أما نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي عام 2003 أذ بلغت (8.32%) بعد أن بلغ (8.52%) عام 2002، ويعود هذا الانخفاض الى تغير النظام في البلاد والتدهور الأمني والذي أنعكس على تخلف المشاريع وأنتشار الامراض الزراعية بالإضافة الى أنقطاع الدعم المقدم من قبل الحكومة فضلا عن أرتفاع أسعار مصادر الطاقة [1].

وقد أخذ الناتج الزراعي بالتزايد في المدة (2004-2014) وبمعدلات متفاوتة، أذ بلغ (13128622.6) مليون دينار عام 2014 وبمعدل نموا (0.63%) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (4.91%) وبعد أن بلغ (3693768.2) عام 2004 ويعود هذا الارتفاع الى الانفتاح على الأسواق العالمية بعد تغير النظام في العراق وأدخال عدد من الالات الزراعية الحديثة والبذور والاسمدة لاسيما الدعم المقدم من قبل الحكومة للقطاع الزراعي عن طريق المبادرة الزراعية الذي أنعكس على زيادة الناتج الزراعي .

ولم يستمر هذا التزايد حتى أخذ بالتراجع خلال المدة (2015-2018) وبمعدلات نمو سالبة، ويعود هذا التراجع الى سيطرة العصابات الإرهابية على عدد من المحافظات في البلاد وتفاقم أزمة النازحين، لاسيما أنخفاض أسعار النفط أبتداءً من النصف الثاني من عام 2014، الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي أمام تحدي صعب أزمة أقتصادية حقيقية ناجمة عن ريعية الاقتصاد العراقي من خلال أعتماده على النفط كمصدر رئيسي للايرادات، أذ أن (95%) من إيرادات موازنة الدولة تعتمد بنحو كلي على النفط، بالإضافة قلة الامطار وشحة المياه والذي أدى الى أنخفاظ متوسط غلة الدوم عام 2018 الامر الذي دعى الحكومة الى إصدار قرار بمنع زراعة الشلب في عموم محافظات البلاد[2]، كل هذه العوامل كان لها الأثر في أنخفاض حجم القطاع الزراعي والذي أنعكس على أنخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل أدنى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة، إذ بلغت (2.45%) عام 2018 [3].

---

[1] - حماد نواف فرحان ،الامن الغذائي في العراق مرحلة الاحتلال الأمريكي والحكومات المتعاقبات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ،2017،ص11، بحث منشور على الموقع الالكتروني:https://harmoon.org/wp-content/uploads/2017/07/Food-Security-in-Iraq

[2] - جمهورة العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي ، أنتاج الحنطة والشعير ، 2018، ص2.

[3] - أنظر في ذلك ،جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي(2018،2017،2016،2015).

وقد أخذ الناتج الزراعي بالارتفاع ليبلغ (8766710.8) عام 2019 وبمعدل نمو (38.65%) مقارنة بعام 2018 بعد أن بلغ (6322747.2) ويعود هذا الارتفاع الى زيادة أنتاج النفط الخام فضلا عن الانتعاش في النشاط الاقتصادي غير النفطي ولاسيما في قطاع الزراعة والكهرباء والماء وكذلك وفرة الامطار، لاسيما مساهمة وزارة الزراعة بدعم المزارعين بالمستلزمات الزراعية كالبذور والاسمدة والمبيدات والتقنيات الحديثة لاسيما حماية المنتج المحلي والتخطيط السليم فضلا عن دفع المستحقات المالية للفلاحين لمحصولي الحنطة والشعير من قبل وزارة التجارة [1].

أما معدل النمو المركب للناتج الزراعي بالأسعار الجارية للمدة من 2000-2004 (9.68%) في حين بلغ معدل النمو المركب للناتج الزراعي بالأسعار الجارية للمدة 2005-2009 (6.17%) يعود هذا الانخفاض بمعدل النمو المركب الى الانفتاح على الأسواق العالمية بعد تغير النظام عام 2003 وما رافقها من التحول نحو اقتصاد السوق أدى الى أجراءات عديدة لحماية وفتح التجارة الخارجية لاسيما الغاء التعريفة الكمركية ونظام الحصص ، وقد تضمن الامر الصادر من سلطة الائتلاف رقم (38) لعام 2003 ، فرض ضريبة أعادة اعمار العراق وأعتبارا من 15 نيسان 2004 وبنسبة (5%) تفرض على جميع البضائع ألا ماتم أستثناءه، وفي مقدمة البضائع المستثناة هي المواد الغذائية[2]، في حين بلغ معدل النمو المركب للناتج الزراعي بالأسعار الجارية للمدة2014 -2010 (9.43%) ويعود هذا الارتفاع الى أرتفاع أسعار النفط ، بالإضافة الى الاستقرار الأمني والمبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة، أما معدل النمو المركب للمدة 2015-2019 (1.44%) ويعود هذا الانخفاض الى سيطرة العصابات الإرهابية على بعض المحافظات العراقية فضلا عن سيطرتها على بعض الحقول النفطية وأنخفاض أسعار النفط [3]، لاسيما قلة الامطار وشحة المياه الذي أدى الى بأنخفاظ متوسط غلة الدوم عام 2018 الامر الذي دعى الحكومة الى إصدار قرار بمنع زراعة الشلب 2018 ومن خلال الشكل (3) يمكن ملاحظة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمتالي للمدة 2000-2019.

[1] -جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ،التقرير الاقتصادي السنوي 2019، ص13-14.
[2] - مركز حوكمة للسياسة العامة ، مشكلات وحلول القطاع الزراعي في العراق،ص4 ،http://www.iqgcpp.org/wp-content/uploads/2016/04/.
[3] -الفريق الفني للبحوث(إيكاردا)،برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة ،المراجعة االستراتيجية الوطنية لألمن الغذائي والتغذية في العراق،2018،ص24 . https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000106050/download .

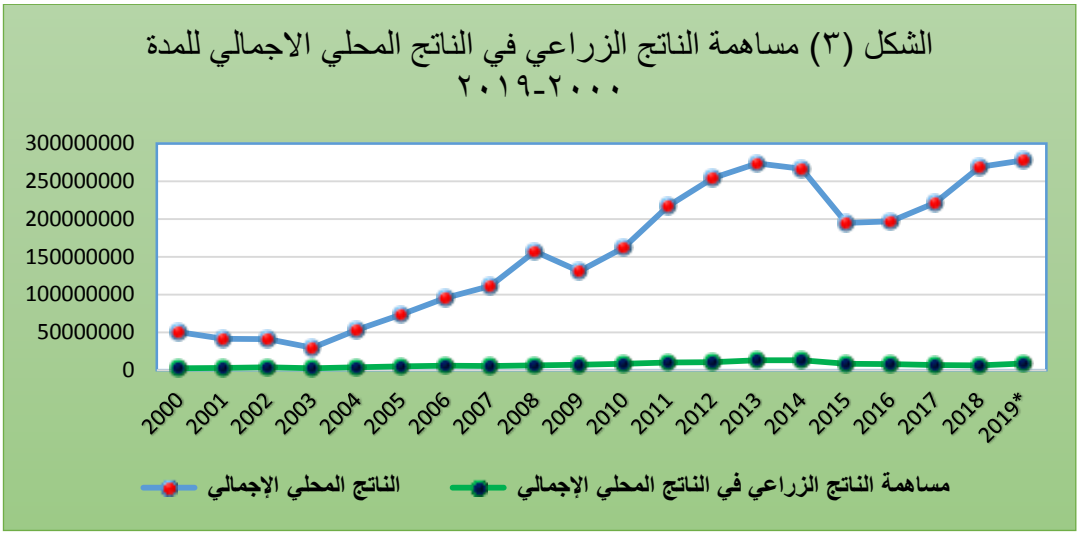

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) من خلال برنامج Eexel

أما معدلات النمو السنوي لكل من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والناتج الزراعي يمكن ملاحظتها من الشكل (4)

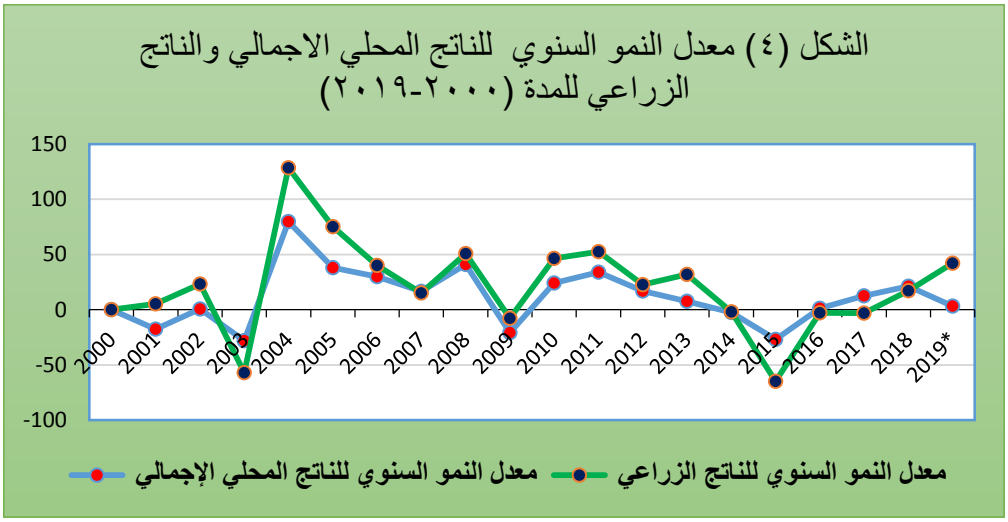

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) من خلال برنامج Eexel

من الشكل أنف الذكر نلاحظ أن معدلات النموا للقطاع الزراعي في أخذت بالارتفاع وبمستويات متباينة خلال المدة 2004-2014 نتيجة لتغير السياسي في البلد الذي أنعكس على بقية القطاعات بالإضافة الى الدعم المقدم من قبل وزارة الزراعة.

وقد تراجعة هذه المستويات خلال المدة 2014-2016 بسبب الحرب على العصابات الإرهابية وأنخفاض أسعار النفط أذ أنخفض متوسط سعر البرميل للنفط العراقي من

102.3 دولار/برميل عام 2013 الى(44.7) دولار/ برميل عام 2015، ثم الى 36 دولار/ برميل عام 2016[1].

وقد عاود معدل نمو للقطاع الزراعي بالارتفاع ليصل الى (38.65) عام 2019 نتيجة لتحسن الوضع الأمني بالإضافة الى أرتفاع أسعار النفط والسياسات المتبعة من قبل وزارة الزراعة كمنع أستيراد بعض المحاصيل الزراعية والدعم المقدم للمزارعين.

4 - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي للمدة 2000-2019

أن تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأن كان لايمثل المستوى المعاشي للفرد ، لانة قد يرتفع متوسط نصيب الفرد من دون أن ينعكس ذلك على تطور المستوى المعاشي لأغلب الافراد ولكن مع ذلك قد عنيت أدبيات التنمية والامن الغذائي بذلك باعتباره مؤشرا تنمويا يعبر عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

ومن الجدول (2) يمكن ملاحظة التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي إذ سجل عام 2000 (2.1,1.5) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية على التوالي و (0.097) من الناتج الزراعي وهو مستوى متدني وذلك بسبب الظروف التي مر بها البلد في تلك المدة من سوء الإدارة الاقتصادية والعقوبات الاقتصادية وارتفاع نسب البطالة وارتفاع معدلات التضخم وأستمر هذا الانخفاض لسجل أدنى مستوى له عام 2003 بحيث أنخفض من (1.1,0.4) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية على التوالي و(0.094) من الناتج الزراعي ويعود هذا الانخفاض في نصيب الفرد الى تغير النظام في البلاد لاسيما أنخفاض أسعار النفط والتخريب والدمار للبنى التحتية وتخلف المشاريع وأنتشار الامراض الزراعية بالإضافة الى أنقطاع الدعم المقدم من قبل الحكومة فضلا عن أرتفاع أسعار مصادر الطاقة .

أما بعد عام 2003 فقد أخذ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالزيادة ولكن بمعدلات متفاوتة فقد تراوح للمدة من 2004-2012 بين (2.0,7.4) بالأسعار الجارية و(0.136,0.305) من الناتج الزراعي .

[1] - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022،ص25

اما أعلى مستوى له خلال مدة الدراسة 2000-2019 عام 2013 إذ بلغ (7.7) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و(0.368) من الناتج الزراعي على الرغم من التحديات الاقتصادية الأمنية والسياسية الكبيرة التي تواجه البلد ويعود هذا الارتفاع الى زيادة أسعار النفط لاسيما زيادة مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة القطاع الزراعي بعد المبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة وكذلك الاستقرار في المستوى العام للأسعار أنعكس بتراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم الأساس) بحيث سجل نسبة (2.4%) مقابل (5.6%) لسنة 2012 [1]، ومن الشكل (5) يمكن ملاحظة تطورات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والزراعي بالأسعار الجارية .

الشكل (٥) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والناتج الزراعي بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٩

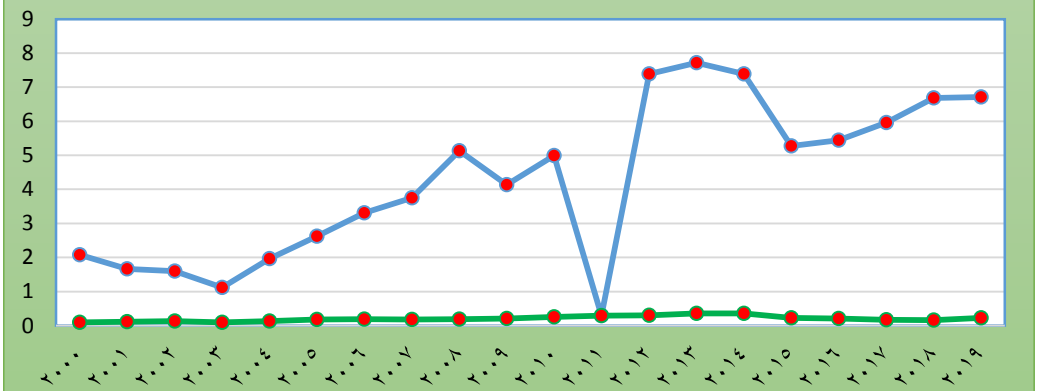

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2) عن طريق برنامج Eexel

من الشكل (5) نلحظ أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي أرتفع للفترة من 2011-2015 ومن ثم أخذ بالانخفاض متأثراً بالازمة الأمنية وانخفاض أسعار النفط منذ النصف الأخير لعام 2014ومن ثم عاد بالارتفاع عام 2019 نتيجة للتحسن الأمني وأرتفاع أسعار.

[1] - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء ، التقرير السنوي لعام 2013 ص 6

جدول (2) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي للمدة 2000-2019				
السنوات	عدد السكان (نسمة) (1)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون) (2)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون) (3)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي بالأسعار الجارية (مليون) (4)
2000	24085784	1.5	2.1	0.097
2001	24813365	1.0	1.7	0.115
2002	25564835	0.8	1.6	0.137
2003	26340227	0.4	1.1	0.094
2004	27139585	0.6	2.0	0.136
2005	27962968	0.6	2.6	0.181
2006	28810441	0.5	3.3	0.193
2007	29682081	0.4	3.8	0.185
2008	30577798	0.5	5.1	0.198
2009	31496406	0.5	4.1	0.217
2010	32437949	0.5	5.0	0.258
2011	33402567	0.7	6.5	0.297
2012	34392179	0.7	7.4	0.305
2013	35438000	0.7	7.7	0.368
2014	36004000	0.7	7.4	0.365
2015	36933714	0.5	5.3	0.221
2016	36169123	0.5	5.4	0.217
2017	37139519	0.6	6.0	0.178
2018	38124182	0.6	7.1	0.166
2019	39127889	0.6	7.1	0.224

المصدر:- العمود (1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية للسنوات (2000-2019) ، العمود الاعمدة (2,3,4) من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

ثانيا – الموارد البشرية :-

1- القوى العاملة في القطاع الزراعي

يعد السكان المصدر الرئيس للقوى العاملة لأنها جزء منه والذي تقع أعمارهم ما بين الحد الأدنى والاعلى للعمل والذين يكونون قادرين عليه وراغبين فيه والعرض من القوى العاملة يتمثل بقوة العمل خلال مدة معينة [1]. وأن تحليل القوى العاملة في القطاع الزراعي يتطلب معرفة عدد سكان الريف في العراق ومن الجدولين (3,4) نلحظ أن عدد السكان في الريف والقوى العاملة إذ بلغ سكان الريف (3,021,600) نسمة في عام 2000 والتي تمثل نسبة 12,5 %من أجمالي سكان العراق والبالغ (24,085,784) نسمة وهي تعد أقل نسبة خلال مدة الدراسة 2000-2019.

أما عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي لعام 2000 فقد بلغ (1381000) عامل وهو يمثل نسبة24.06 % من عدد العمالة الكلية في العراق للسنة نفسها والبالغة(5739000) عامل وهي مايقارب ربع العمالة الكلية.

وقد أخذ عدد السكان في الريف بالزيادة مع زيادة عدد السكان الكلي للعراق ولكن بنسب متقاربة إذ سجل أكبر عدد لسكان الريف عام 2019 والبالغ (11,789,880) نسمة وبنسبة 30.1 % من أجمالي سكان العراق والبالغ (39127889) نسمة ولكن على الرغم من وجود زيادة في نسبة سكان الريف الا أنه تظل تمثل نسبة قليلة ويعود هذا الانخفاض في عدد السكان في الريف الى استمرار الهجرة من الريف الى المدينة بسبب انخفاض مستوى الخدمات الأساسية لاسيما انخفاض مستوى المعيشة وتوفر فرص عمل ووظائف بدخول أعلى خارج القطاع الزراعي التي قد تكون من الأسباب المهمة للهجرة من الريف الى المدينة ويمكن ملاحظة تطور عدد السكان الكلي وسكان الريف عن طريق الشكل (6) .

أما عدد القوى العمالة في القطاع الزراعي فقد أخذة بالزيادة ولكن بنسب متفاوتة في مدة الدراسة 2000-2019 أذ سجلت أعلى نسبة للعمالة في القطاع الزراعي (1731000) عامل عام 2019 وهذا العدد يمثل (15.01%) من العمالة الكلية والبالغة (11413000) عامل.

[1] -عماد حسن النجفي ، مصدر سابق ،ص 303

أما معدل النمو المركب للسكان للمدة من 2000-2004 فقد بلغ (2.42%) في حين بلغ معدل النمو المركب لسكان الريف وللمدة نفسها (0.67-%) وأما معدل النمو المركب للسكان للمدة 2005-2009 (2.41%) في حين بلغ سكان الريف وللمدة نفسها بلغ (2.99%) وتعود هذه الزياده في سكان الريف الى ظاهرة العنف في أغلب المحافظات وخصوصا في مراكز المحافظات وحركة التهجير القسرية في عامي 2006-2007، أما معدل النمو المركب للسكان للمدة من 2010-2014 فقد بلغ (2.11%) في حين بلغ معدل النمو المركب لسكان الريف وللمدة نفسها (0.05%) ويعود هذا الانخفاض في سكان الريف الى التحسن الأمني وتردي الأوضاع المعيشية في المناطق الريفية وتوفر فرص عمل في القطاعات الحكومية أدى الى زيادة الهجرة من الريف الى المدينة[1]،أما معدل النمو المركب للسكان للمدة من 2015-2019 فقد بلغ (1.16%) في حين بلغ معدل النمو المركب لسكان الريف وللمدة نفسها (1.20%) ويعود هذا الانخفاض في السكان الى سيطرة العصابات الإرهابية على بعض المحافظات في عامي 2014-2015 وسياسة التهجير والقتل التي أتبعتها هذه العصابات وخصوصا في مراكز المحافظات كمحافظتي الموصل والرمادي.

ونستنتج مما سبق أن تراجع نسبة العمالة في القطاع الزراعي يعود الى هجرة العمالة من العمل في القطاع الزراعي الى القطاعات الأخرى بسبب انخفاض أجور العمل في القطاع الزراعي فضلا عن الانتقال من الريف الى المدينة لتحسين أوضاعهم المعاشية وزيادة دخولهم ولكن هذه الهجرة تتسارع بحجم كبير يتجاوز فرص العمل المتاحة في القطاعات الاقتصادية الأخرى وتتجاوز الإمكانيات الاستيعابية المحدودة للبلد بوضعه الراهن مما ينعكس على أرتفاع معدلات البطالة، وكذلك عدم السيطرة على المنافذ الحدودية والاغراق التجاري بالمنتجات الزراعية بعد عام 2003 ، بالإضافة الى تدني حصة الفرد من الناتج الزراعي إذ سجلت أعلى نسبة خلال مدة الدراسة أذ بلغت (0.365%) في عام 2013 وكما مبينة بالجدول (2) ولم تستمر هذه النسبة حتى عادت بالانخفاض لتصل الى (0.166%) لعام 20018 وتعود الأسباب الى انخفاض أسعار وأنتاج النفط الذي أنعكس بدوره على أنخفاض

[1] - وسن كريم عبد الرضا، نمو السكان في العراق وأنعكاساته البيئية ، المجلة الطريق التعليمية والاجتماعية، المجلد(6) ،2018 ،ص684.

حجم الدعم لباقي القطاعات ومنها القطاع الزراعي لكون القطاع النفطي يمثل أكثرمن 89 % أيرادات الموازنة العراقية لعام 2018 [1].

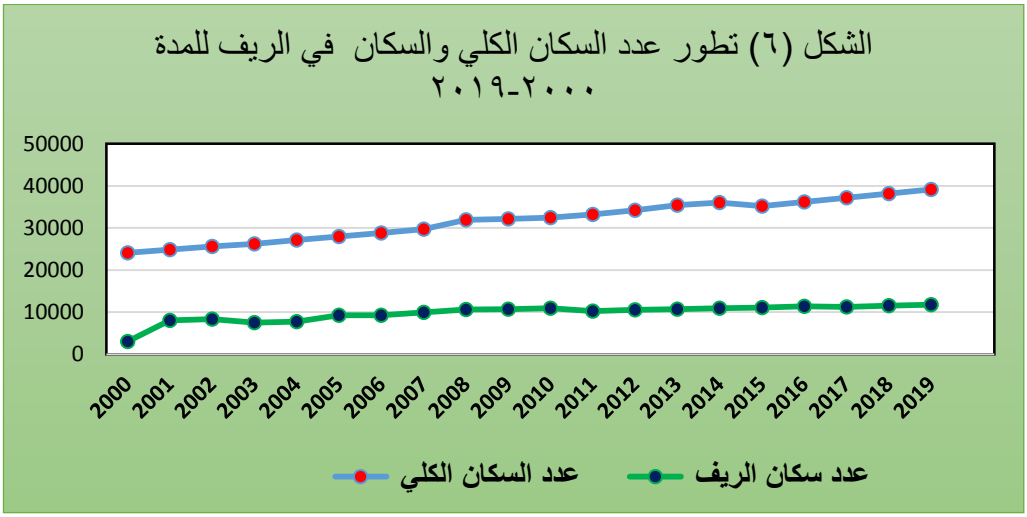

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) عن طريق برنامج Eexel

[1] - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء ، التقرير السنوي لعام 2018 ص 10

جدول (3) عدد السكان الكلي وسكان الريف للمدة 2000-2019(نسمة)					
السنوات	عدد السكان الكلي (1)	عدد سكان الريف (2)	نسبة سكان الريف من عدد السكان الكلي (3)	معدل النمو السنوي للسكان % (4)	معدل النمو السنوي لسكان الريف % (5)
2000	24085784	8021600	12.5	-	-
2001	24813365	8027490	32.4	3.01	0.07
2002	25564835	8331370	32.6	2.94	3.79
2003	26340227	7527000	28.7	2.39	-9.65
2004	27139585	7758000	28.6	3.67	3.07
2005	27962968	9250000	33.0	3.03	19.23
2006	28810441	9470000	32.1	3.02	2.38
2007	29682081	9929000	33.5	3.02	4.85
2008	30577798	10608000	33.3	7.45	6.84
2009	31496406	10716000	33.4	0.65	1.02
2010	32437949	10896000	33.5	1.03	1.68
2011	33402567	10234000	30.8	3.45	-6.08
2012	34392179	10528000	30.7	2.95	2.87
2013	35438000	10724000	30.2	3.59	1.86
2014	36004000	10921000	30.3	1.59	1.84
2015	36933714	11109000	31.5	-2.19	1.72
2016	36169123	11386400	31.4	2.71	2.50
2017	37139519	11198960	30.1	2.68	-1.65
2018	38124182	11495850	30.1	2.65	2.65
2019	39127889	11789880	30.1	2.63	2.56
المدة الزمنية			معدل النمو المركب %		
2004-2000				2.42	-0.67
2009-2005				2.41	2.99
2014-2010				2.11	0.05
2019-2015				1.16	1.20

المصدر:- العمود (2،1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة
العمود (3،4،5) من أعداد الباحث بالاعتماد على العمودين (2،1)

2- نمو العمالة في القطاع الزراعي

يعد القطاع الزراعي من القطاعات البارزة في الاقتصاد العراقي بسبب أستيعابه لاكثر من ربع إجمالي حجم القوى العاملة، ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لاسيما تلبيته للحاجات الاستهلاكية الغذائية بالإضافة الى توفير السلع والموارد الأولية التي تستخدم كمخلات في العديد من الصناعات التحويلية، وقد تراجعت نسبة العاملين في القطاع الزراعي عام 2005 حيث بلغت (1,500,000) عامل بعد أن بلغت (1,802,000) عامل لعام 2004 ويعود هذا التراجع الى أنخفاض حجم الاستثمار في القطاع الزراعي لاسيما استمرار الهجرة من الريف الى المدينة بسبب تدني مستوى الخدمات الأساسية وتضاؤل فرص العمل المجدي في الريف بالإضافة الى فتح باب التطوع على وزارتي الداخلي والدفاع وبرواتب مرتفعة وفتح باب التعيين في عدد من دوائر الدولة، ومن الجدول (4) يمكن بيان عدد العاملين في القطاع الزراعي بالإضافة الى القطاع العام ومعدلات النموا لكل منهما.

وقد أخذ حجم العمالة في القطاع الزراعي بالارتفاع بعد عام 2010 ويعود هذا الارتفاع الى المبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة بالإضافة الى أرتفاع أسعار النفط التي أنعكسة على زيادة التخصيصات لبقية القطاعات حيث بلغت العمالة في القطاع الزراعي لعام 2011 (1612000) عامل وهي تمثل (14.96) من العمالة الكلية البالغة (10778000) عامل.

وقدة أستمرت نسبة العمالية بالتزايد وبمعدلات متفاوتة لغاية 2015 حيث بلغت أعلى مستوى للعمالة في القطاع الزراعي إذ بلغت (1794000) عام ويعود هذا الارتفاع الى سيطرة العصابات الإرهابية على بعض مراكز المحافظات وسياسة التهجير.

أما معدل النمو المركب للمدة 2000-2004 للعمالة في القطاع الزراعي فقد بلغ (5.47%) وتعود هذه النسبة المرتفعة الى تدني الأجور الممنوحة للعمالة في القطاع العام قبل عام 2003 و الحصار الاقتصادي لاسيما تغير النظام في البلاد وأنعكاسه على تسريح أعداد كبيرة من منتسبي زارة الدفاع بعد قرار حل الجيش العراقي وهيكلة المنشأة العسكرية، أما معدل النمو المركب للمدة 2005-2009(0.40%) ويعود هذا التراجع في العمالة في القطاع الزراعي الى فتح باب التطوع على وزارة الداخلية والدفاع وبأجور مرتفعة بالإضافة على قلة الدعم المقدم للقطاع الزراعي وخصوصا بعد قرار أعفاء السلع الزراعة من التعريفة الكمركية ، أما معدل النمو المركب للعمالة في القطاع الزراعي للمدة 2010-2014 فقد بلغت (2.79%) ويعود هذا الارتفاع الى المبادرة الزراعية بالإضافة الى أرتفاع أسعار النفط

والـذي أنعكـس علـى بقيـة القطاعـات [1]،فـي حـين بلـغ معـدل النمـو المركـب للعمالـة فـي القطـاع الزراعـي وللمـدة 2015-2019 (0.92-) ويعـود هـذا التراجـع الـى تراجـع الـدعم المقـدم مـن قبـل الحكومـة للقطـاع الزراعـي بسـبب أنخفـاض أسـعار الـنفط بالإضـافة الـى توجيـه أغلـب التخصيصـات الـى وزارتـي الداخليـة والـدفاع لمواجهـة العصـابات الإرهابيـة التـي سـيطرة علـى بعض المحافظات.

ونسـتنتج ممـا سـبق أن هـذا التراجـع فـي عـدد العمالـة فـي القطـاع الزراعـي نـاتج عـن التـأثر بالازمـات الأمنيـة لاسـيما انخفـاض مسـتوى الأجـور فـي القطـاع الزراعـي مقارنـة بالقطاعـات الأخـرى بالإضـافة الـى قلـت الخـدمات المقدمـة للقطـاع الزراعـي والازمـة فـي الميـاه التـي أنعكسـة علـى تراجـع الإنتـاج ومـن الشـكل (7) يمكـن ملاحظـة معـدلات النمـو السـنوي للعمالـة فـي القطاع العام والقطاع الزراعي.

الشكل (٧) معدل نمو العمالة في القطاع الكلي والزراعي للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٩

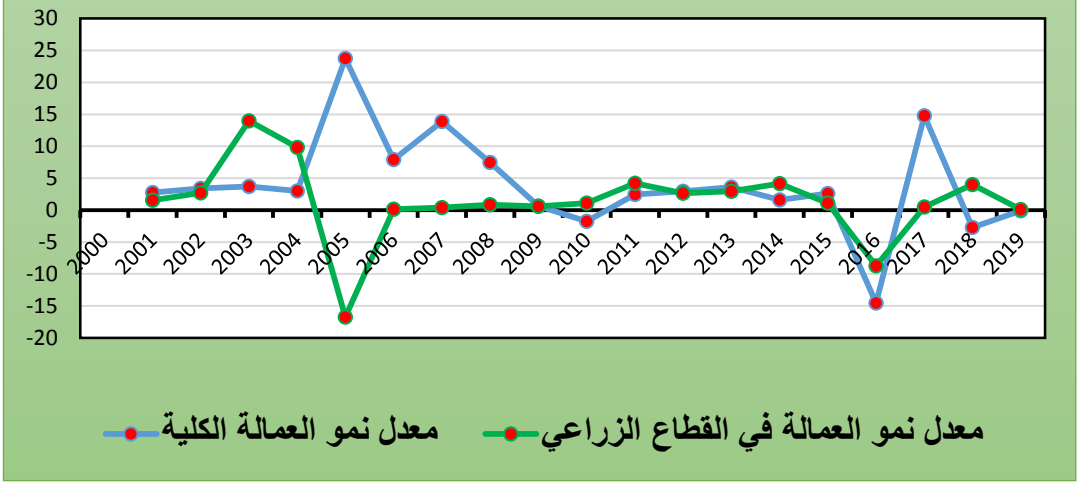

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4) عن طريق برنامج Eexe

[1] - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ، مصدر سابق، ص25

الجدول (4) القوى العاملة الكلية والعاملة في القطاع الزراعي ونسب التغير للمدة 2000-2019(مليون عامل)

السنوات	القوى العاملة الكلية (1)	معدل نمو العمالة الكلية% (2)	القوى العاملة الزراعية (3)	معدل نمو العمالة في القطاع الزراعي (4)	نسبة العمالة الكلية من السكان% (5)	نسبة العمالة في القطاع الزراعي من سكان الريف% (6)	نسبة العمالة في القطاع الزراعي من العمالة الكلية% (7)
2000	5739000		1381000		23.83	5.73	24.06
2001	5897000	2.75	1402000	1.52	23.77	5.65	23.77
2002	6098000	3.41	1440000	2.71	23.85	5.63	23.61
2003	6325000	3.72	1641000	13.96	24.01	6.23	25.94
2004	6516000	3.02	1802000	9.81	24.01	6.64	27.66
2005	8063000	23.74	1500000	-16.76	28.83	5.36	18.60
2006	8700000	7.90	1502000	0.13	30.20	5.21	17.26
2007	9906000	13.86	1508000	0.40	33.37	5.08	15.22
2008	10644000	7.45	1521000	0.86	34.81	4.97	14.29
2009	10714000	0.66	1530000	0.59	34.02	4.86	14.28
2010	10522000	-1.79	1547000	1.11	32.44	4.77	14.70
2011	10778000	2.43	1612000	4.20	32.27	4.83	14.96
2012	11096000	2.95	1655000	2.67	32.26	4.81	14.92
2013	11495000	3.60	1704000	2.96	32.44	4.81	14.82
2014	11679000	1.60	1775000	4.17	32.44	4.93	15.20
2015	11981000	2.59	1794000	1.07	32.44	4.86	14.97
2016	10235000	-14.57	1637000	-8.75	28.30	4.53	15.99
2017	11746000	14.76	1645000	0.49	31.63	4.43	14.00
2018	11427000	-2.72	1711000	4.01	29.97	4.49	14.97
2019	11413000	-0.12	1713000	0.12	29.17	4.38	15.01
الفترة الزمنية	معدل النمو المركب %						
2004-2000	2.57		5.47				
2009-2005	5.85		0.40				
2014-2010	2.11		2.79				
2019-2015	-0.97		-0.92				

المصدر:- العمود (1،3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية لسنوات متعددة لسنوات مختلفة العمود (2,4,5,6,7) من أعداد الباحث بالاعتماد على العمودين (1,3).

ثالثا: -المحددات الزراعية في القطاع الزراعي للمدة 2000-2019

1- الأراضي الزراعية: -

يعد توفر الأراضي الزراعية من العناصر المهمة التي يعتمد عليها النشاط الاقتصادي في تحديد كمية ونوعية الإنتاج الزراعي وحسب المناخ والخصائص المتاحة لتلك الأراضي ويقع العراق جنوب غرب قارة أسيا والذي يشكل القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي والذي تبلغ مساحته (435052) كيلو متر مربع [1] وكما مبينة بالجدول (5) أما مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فتبلغ 23.4 مليون دونم والمستغلة حاليا 6.3 مليون دونم وحسب ما مبينة بالجدول (6) ومن ثم فأن الأراضي المستغلة لا تمثل سوى نسبة 26،92% من أجمالي المساحة الصالحة لزراعة وهي نسبة قليلة جدا ولاسيما مع ملاحظة حجم السكان الذي وصل الى حدود (39127889) نسمه عام 2019 .

ويرى الباحث أن تنامي حجم الطلب على الغذاء بصورة موازية لزيادة حجم السكان قد يوسع حجم الفجوة الغذائية أذا ما بقي حجم الاستغلال متدني الى هذا الحد، ويوضح الشكل (8) أقسام الأراضي الصالحة للزراعة .

جدول (5) أقسام سطح العراق

التفاصيل	المساحة كم^2	%
السهول (بضمنها الاهوار والبحيرات)	132500	30.5
الأراضي المتموجة	42000	9.7
الجبال	92000	21.1
الصحاري	168552	38.7
المجموع	435052	100.0

المصدر:- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاءات البيئية للعراق (المؤشرات الجغرافية) 2018 ،ص21

[1] - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاءات البيئية للعراق (المؤشرات الزراعية) ،2018 ،ص8

جدول (6) الأراضي الصالحة للزراعة والمستخدمة للمدة 2000-2019	
المؤشرات	قيمة المؤشر (مليون دونم)
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	23.4
مساحة الأراضي المستغلة حاليا	6.3
مساحة الأراضي المزروعة (المروية)	2.7
مساحة الأراضي المزروعة (التي تستخدم مياه الابار)	2.7
مساحة الأراضي المزروعة (الديمية)	0.9

المصدر:- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاءات البيئية للعراق (المؤشرات الزراعية) ،2018 ،ص**8**

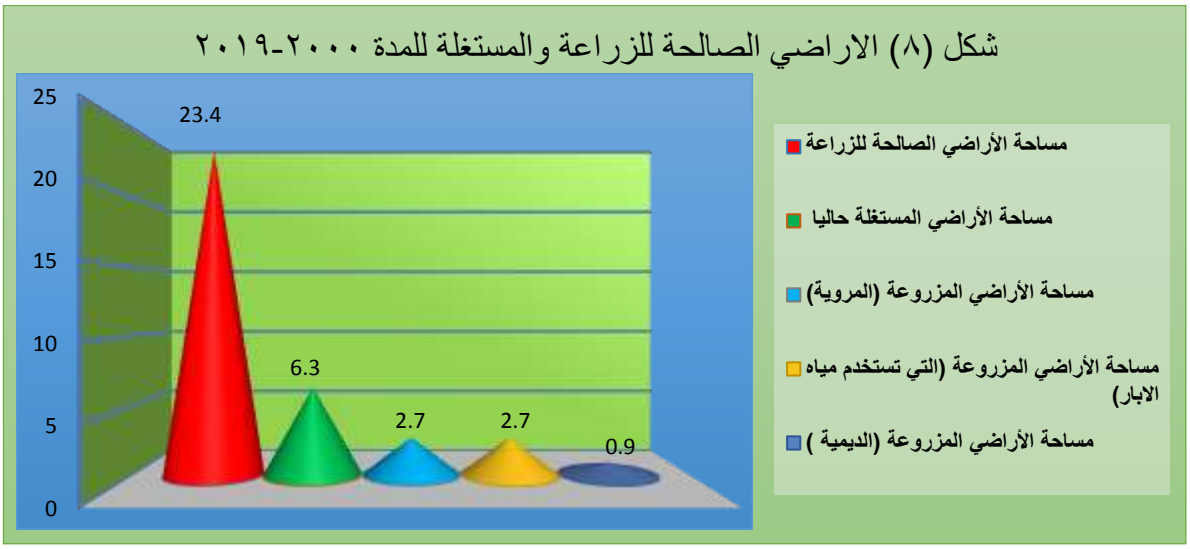

المصدر :- من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6) عن طريق برنامج Eexel

2- تطورات المحاصيل الاستراتيجية (القمح والرز) للمدة 2000-2019

تعد الحبوب من أهم السلع الغذائية الرئيسية كونها تمثل الغذاء الرئيس وتعد المساهم الرئيس في أتساع وانكماش الفجوة الغذائية فضلاً عن أيجاد فرص عمل لشريحة واسعة من الفلاحين والمزارعين وللوقوف أكثر على تطورات حجم الأراضي المزروعة وحجم الإنتاج لكل من محصولي القمح والرز كونها من المحاصيل الاستراتيجة سوف نتطرق لكل منها على انفراد وكما يأتي : -

أ- القمح: -

يعد القمح من المحاصيل الاستراتيجية وذات الأهمية الاقتصادية لكونها تتصل بالغذاء اليومي للإنسان وهي من أقدم المحاصيل الحقلية التي تم معرفة زراعتها في العالم كونها المصدر الأساس لغذاء الانسان [1]عن طريق الجدول (7) يمكن ملاحظة حجم الإنتاج للقمح ومعدلات النمو السنوي للمدة 2000-2019 إذ سجل أنتاج القمح (1040326) طن عام 2000 وهي نسبة متدنية ويعود ذلك الى قلة الدعم المقدم للقطاع الزراعي ولاسيما بعد إتفاقية النفط مقابل الغذاء فضلا عن قلة الامطار وأن مايقارب (0.9%) من الأراضي المزروعة تعتمد على الامطار.

أما غلة الدونم الواحد فقد بلغت (373.7)كغم دونم ولكن لم تستمر هذه النسبة المتدنية حتى أخذت بالتزايد ولكن بنسب متفاوتة لتسجل أعلى نسبة لها في مدة الدراسة (829.52) كغم/دونم خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015 والبالغة (650.46) كغم/دونم.

أما المساحة المحصودة خلال عام 2014 فقد بلغت (8437818) دونم وبمعدل نمو سنوي (16.5%) مقارنة بعام 2013 والبالغة(7245179) دونم وتعزو تلك الزيادة الى أسعار شراء المحصول المجزية وكذلك وفرة الامطار خلال الموسم فضلا عن زيادة المساحة المزروعة مقارنة بعام 2013 لاسيما دعم إسهام وزارة الزراعة للفلاحين والمزارعين بالمستلزمات الزراعية كالبذور والاسمدة والمبيدات والتقنيات الحديثة على الرغم من الظروف الأمنية، أدى كل ذلك الى التوسع في المساحات المزروعة وزيادة الغلة والمحصول[2].

[1] - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير أنتاج الحنطة والشعير 2005 ص1

[2] -جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير انتاج الحنطة والشعير 2014 ص2

أما معدل النمو المركب للمساحات المحصودة للمدة من 2000-2009 فقد بلغت (2.68%) في حين بلغ معدل النمو المركب للإنتاج وللمدة نفسها (5.04%).

أمامعدل النمو المركب للمساحات المحصودة للمدة 2010-2019 فقد بلغ (1.10%) وللانتاج وللمدة نفسها بلغ (4.68%) ويعود هذا التراجع في معدل النمو المركب للمساحات المحصودة والإنتاج، الى شحة المياه والامطار عام 2018 .

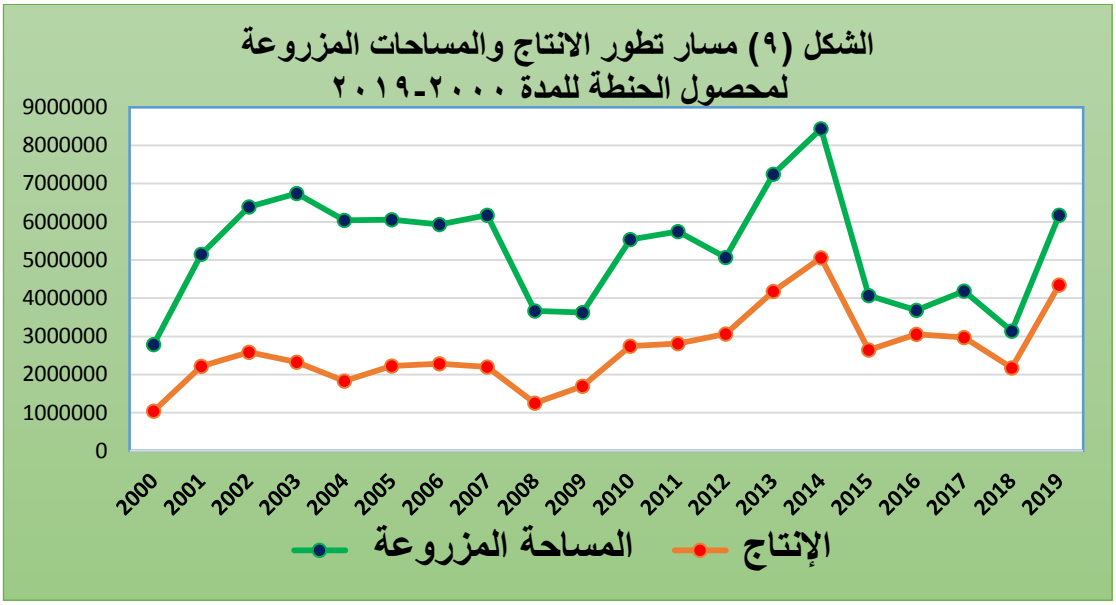

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7) عن طريق برنامج Eexe

ومن الشكل (9)أعلاه يمكن ملاحظة تغير المساحات المزروعة والإنتاج لمحصول القمح بنفس الاتجاه بالزيادة والانخفاض مع ملاحظة أرتفاع الغلة للمحصول خلال المدة منذ عام 2012 ولغاية 2019 عن السنوات السابقة نتيجة للسياسات الزراعة المتبعة والمتمثلة بدعم مدخلات الإنتاج وأيضا دعم المنتج النهائي (أسعار شراء المحصول).

الجدول (7) المساحات المحصودة والإنتاج ومتوسط الغلة من القمح للمدة 2000-2019					
السنة	المساحة المحصودة (دونم) (1)	معدل النمو السنوي% (2)	متوسط غلة الدونم للمساحة المحصودة (كغم/دونم) (3)	الانتاج(طن) (4)	معدل النمو السنوي% (5)
2000	2783648		373.73	1040326	
2001	5146878	84.9	431.22	2219446	113.3
2002	6391653	24.2	405.13	2589467	16.7
2003	6741633	5.5	345.49	2329198	-10.1
2004	6034970	-10.5	303.59	1832138	-21.3
2005	6058062	0.4	367.83	2228362	21.6
2006	5933647	-2.1	385.31	2286311	2.6
2007	6172536	4.0	356.87	2202777	-3.7
2008	3670185	-40.5	341.94	1254975	-43.0
2009	3626356	-1.2	468.90	1700390	35.5
2010	5533213	52.6	496.79	2748840	61.7
2011	5746455	3.9	488.81	2808900	2.2
2012	5065564	-11.8	604.54	3062312	9.0
2013	7245179	43.0	576.71	4178379	36.4
2014	8437818	16.5	599.10	5055111	21.0
2015	4066467	-51.8	650.46	2645061	-47.7
2016	3680382	-9.5	829.52	3052939	15.4
2017	4190123	13.9	709.80	2974136	-2.6
2018	3134883	-25.2	694.73	2177885	-26.8
2019	6173262	96.9	703.59	4343473	99.4
الفترة الزمنية		معدل النمو المركب%			
2000-2009		2.68			5.04
2010-2019		1.10			4.68

المصدر:- العمود (1،3،4) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي جداول خاضة بالوزارة العمود (2،5) من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة (1،3،4)

ب- الرز : -

يعد محصول الرز من المحاصيل المهمة والاستراتيجية الرئيسة وله الأهمية الخاصة من بين المحاصيل الصيفية وتتركز زراعته في العراق في محافظات الفرات الأوسط ولاسيما في كل من محافظتي النجف والقادسية وهناك ترابط بين إنتاجية محصول الرز ووفرة المياه بحيث تزداد وتنقص مع وفرة المياه وانخفاضها [1] وعن طريق الجدول (8) يمكن ملاحظة كميات الإنتاج ومعدلات النمو السنوي في مدة الدراسة 2000-2019 إذ سجل أنتاج الرز (254666) طن خلال عام 2000 ومتوسط غلة الدونم الواحد(737.84) كغم /دونم وهو أقل معدل للإنتاج سجل خلال مدة الدراسة، يعود السبب الى شحة المياه ولاسيما وأن الرز من المحاصيل التي تحتاج الى كميات مياه كبيرة وقلة الدعم المقدم للمزارعين بسبب الاتفاقية المبرمة مع العراق (النفط مقابل الغذاء) الذي جعل العراق يعتمد على الاستيراد في سد النقص الحاصل ومعالجة الفجوة الغذائية في محصول الرز، ولم تستمر هذه النسبة المتدنية حتى أخذت بالزيادة ولكن بنسب متفاوتة وقد أستمر هذا التزايد لغاية عام 2003 أذ تراجع الإنتاج الى (813150) طن نتيجة تغير النظام وقلت الدعم المقدم من قبل الحكومة.

أما كمية الإنتاج والمساحات المزروعة خلال المدة 2004- 2009 إذ تزايدت وبمعدلات متفاوتة نتيجة لتوفر الضروف الملائمة للزراعة من ناحية توفر المياه وأسعار المنتوج، وقد تراجع حجم الإنتاج والمساحات المزروعة عام 2010 نتيجة لتراجع منسوب المياه في نهري دجلة والفرات خلال خذه السنة[2].

أما حجم الإنتاج والمساحات المزروعة خلال المدة 2011-2014 فقد أخذ بالتزايد نتيجة للمبادرة الزراعة لاسيما أرتفاع أسعار النفط الذي أنعكس على الدعم لبقية القطاعات، ثم عاود الإنتاج بالتراجع والانخفاض خلال عامي 2015-2016 متأثراً بالوضع الأمني، وبعد أعلان النصر على العصابات الإرهابية وتحرير العراق عاود الإنتاج بالارتفاع أذ بلغ (265852) طن عام 2017 بعد أن بلغ (181320) طن عام

[1] - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي 2019،ص1

[2] - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء،2010،ص3

2016، وذلك نتيجة لعودة زراعة الررز في محافظة ديالى بالإضافة الى زيادة المساحات المزروعة للمحصول في محافظات أخرى [1] .

أما أعلى أنتاج سجل هو (574705) طن عام 2019 وبمعدل نمو سنوي 58.41% مقارنة بعام 2018 إذ سجل حجم الإنتاج (18196) طن ويعود سبب زيادة في الإنتاج الى رفع المنع عن زراعة المحصول الذي فرض خلال عام 2018 بعد توفر المياه بكميات كافية وزيادة المساحة المزروعة الناتجة عن غزارة حجم الامطار خلال موسم الشتاء الذي أدى ألي تضرر محصولي الحنطة والشعير خلال عام 2019 فضلا عن دعم وزارة الزراعة للفلاحين والمزارعين بالمستلزمات الزراعية كالبذور والاسمدة والمبيدات والتقنيات الحديثة بالإضافة الى تسلم المستحقات المالية للفلاحين لمحصولي القمح والشعير[2] كل هذه العوامل كانت محفزا لزيادة حجم المساحة المزروعة إذ بلغ حجم المساحة المزروعة (510691) دونم عام 2019 وبمعدل نمو سنوي(54.49%) مقارنة بعام 2018 إذ بلغت المساحة المزروعة(21690) دونم.

أما معدل النمو المركب للمساحات المحصودة للمدة من 2000-2009 (29.31%) في حين بلغ معدل النمو المركب للإنتاج وللمدة نفسها (30.16%).

أما معدل النمو المركب للمساحات المحصودة للمدة 2010-2019 إذ بلغ (10.28%) وللانتاج وللمدة نفسها بلغ (13.94%) ويعود هذا الانخفاض في حجم الإنتاج والمسحات المحصودة في المدة 2010-2019 الى الازمة في المياه الخاصة بالزراعة وخصوصا عام 2018 .

[1] - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء،مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعية في العراق،2017،ص9

[2] جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2019 ص14

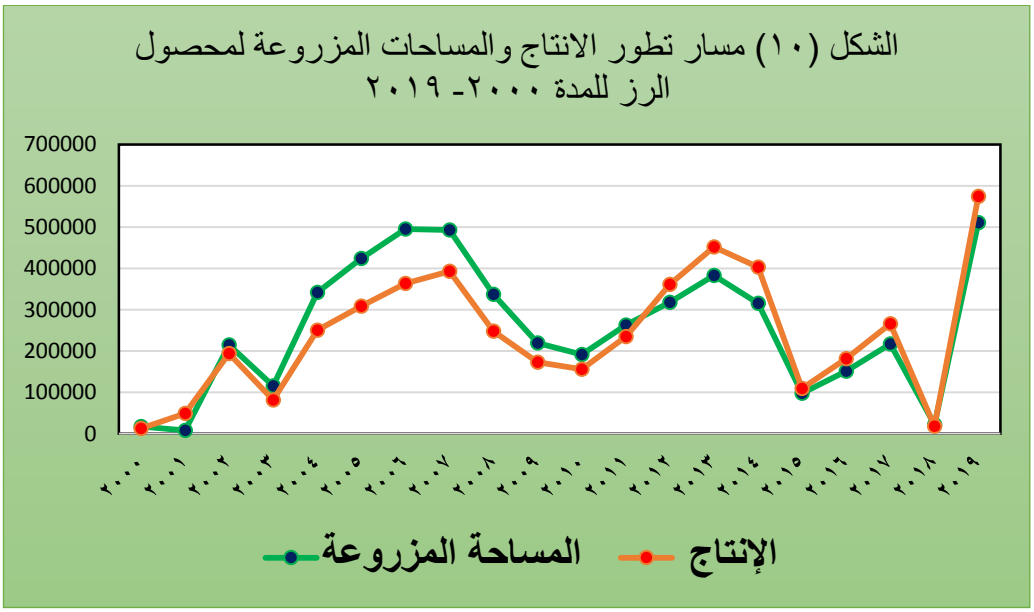

المصدر :- من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8) عن طريق برنامج Eexel

ومن الشكل (10)أعلاه يمكن ملاحظة تغير المساحات المزروعة والإنتاج لمحصول الرز بنفس الاتجاه بالزيادة والانخفاض مع ملاحظة أرتفاع الغلة للمحصول خلال المدة منذ عام 2012 ولغاية 2019 عن السنوات السابقة نتيجة للسياسات الزراعة المتبعة والمتمثلة بدعم مدخلات الإنتاج وأيضا دعم المنتج النهائي (أسعار شراء المحصول) بأستثناء سنة 2018 التي تراجع فيها المساحات المزروعة والإنتاج نتيجة الازمة في المياه خلال موسم الزراعة .

الجدول (8) المساحات المحصودة والإنتاج ومتوسط الغلة من الرز للمدة 2000-2019					
السنة	المساحة المحصودة (دونم) (1)	معدل النمو السنوي% (2)	متوسط غلة الدونم للمساحة المحصودة (كغم/دونم) (3)	الانتاج(طن) (4)	معدل النمو السنوي% (5)
2000	16803	-	737.84	254666	-
2001	80550	379.37	608.34	49002	-80.76
2002	214585	166.39	902.98	193767	295.43
2003	115802	-46.03	702.19	813150	319.65
2004	341806	195.16	732.21	250275	-69.22
2005	424250	24.12	727.54	308660	23.33
2006	495034	16.68	733.97	363338	17.71
2007	493108	-0.39	796.59	392803	8.11
2008	337408	-31.58	735.48	248157	-36.82
2009	219600	-34.92	788.13	173074	-30.26
2010	191895	-12.62	812.05	155829	-9.96
2011	262980	37.04	894.05	235118	50.88
2012	317884	20.88	1136.70	361339	53.68
2013	383231	20.56	1179.05	451849	25.05
2014	315795	-17.60	1276.23	403028	-10.80
2015	97560	-69.11	1119.40	109209	-72.90
2016	150922	54.70	1201.42	181320	66.03
2017	217133	43.87	1224.37	265852	46.62
2018	21690	-90.01	838.91	18196	-93.16
2019	510691	2254.50	1125.35	574705	3058.41
الفترة الزمنية		معدل النمو المركب %			
2000-2009		29.31			30.16
2010-2019		10.28			13.94

المصدر: - العمود (1،3،4) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي جداول خاضة بالوزارة العمود (2،5) من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة (1،3،4)

رابعا: -مؤشرات التجارة الخارجية

تؤثر التجارة في كل بعد من الابعاد الأربعة للامن الغذائي أي توافر الغذاء وإمكانية الحصول على الغذاء والاستفادة منه وأستقرار الامدادات منه[1] وتعد التجارة الخارجية من المحفزات الرئيسة للنمو الاقتصادي لما تسهمه الاستيرادات والصادرات من السلع الزراعية إسهامة فعالة في تحريك النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق تصدير الفائض من الإنتاج المحلي وسد النقص الحاصل عن طريق الاستيرادات وبالنظر لعدم الوصول الى نسبة الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل الزراعية كان للتجارة الخارجة الدور الكبير في تقليل حجم الفجوة الغذائية ومن المؤشرات المهمة لبيات حجم التجارة الخارجية مما يأتي :-

1- الميزان التجاري:- يعد الميزان التجاري من المؤشرات المهمة لقياس أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها في اقتصاد أي دولة [2] ويوضح الجدول (9) أن الاقتصاد العراقي يعاني من عجز في الميزان التجاري السلعي الزراعي طوال مدة الدراسة 2000-2019 حيث سجل (128736 -) مليون دينار في عام 2000 نتيجة لقلة الدعم المقدم الى القطاع الزراعي وخصوصا بعد توقيع العراق الاتفاقية (النفط مقابل الغذاء) أذ أخذت الحكومة بسد الفجوة الغذائية الحاصلة عن طريق الاستيرادات وقد أخذ هذا العجز بالانخفاض بعد أن سجل أعلى مقدار من العجز خلال مدة الدراسة (10964010 -) مليون دينار عام 2006 وبمعدل نمو للصادرات (51.6%) والاستيرادات (78.90 -%) إذ سجل أقل مستوى له في مدة الدراسة(28238 -) مليون دينارعام 2008 وبمعدل نمو الصادرات (46.9 -%)ومعدل نمو للاستيرادات (82.47-%) مقارنة بعام 2007 إذ بلغ مقدار العجز (379606-) مليون دينار ويعود هذا الانخفاض الى الازمة العالمية 2008 ولم تستمر هذه النسبة حتى أخذت بالتزايد ولكن بنسب متفاوتة وأستمرت هذه الزيادة للمدة 2009-2014 ويعود هذا التزايد الى زيادة قيمة الاستيرادات نتيجة أرتفاع أسعار النفط وتزايد حجم السكان وزيادة الطلب على الغذاء. ثم أخذ الميزان التجاري بالتراجع عام 2015 ليبلغ (641977-) ويعود هذا الانخفاض الى سيطرة العصابات الإرهابية على بعض المحافظات وقطع الطرق الخاصة بمرور التجارة البرية من الأردن وسوريا وتركيا.

[1] - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، التجارة والامن الغذائي ،2016 ،ص1

[2] حارث رحيم عطية الزرفي ،قياس وتحليل العلاقة بين الموازنة العامةوسعر الصرف والضرائب الكمركية في العراق للمدة (1988-2017) ،رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء لنيل درجة الماجستير 2018،ص122

أما معدل النمو المركب للصادرات للمدة من 2000-2009 إذ بلغ (2.36%) في حين بلغ معدل النمو المركب للاستيرادات وللمدة نفسها (14.42%).

أما معدل النمو المركب للصادرات للمدة 2010-2019 إذ بلغ (-5.02%) وللاستيرادات وللمدة نفسها بلغ (15.46%) ويعود ها الانخفاض في معدل النمو المركب للصادرات للمدة 2010-2019 الى سيطرة العصابات الإرهابية على بعض المحافظات والطرق التجارية البرية بالإضافة الى أزمة المياه عام 2018، مما أنعكس على زيادة معدل النمو المركب للستيرادات .

من خلال الشكل (11) يمكن ملاحظة مسار تطور الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري خلال المدة 2000-2019.

الشكل (١١) قيمة الصادرات والاستيرادات الزراعية والميزان التجاري للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٩

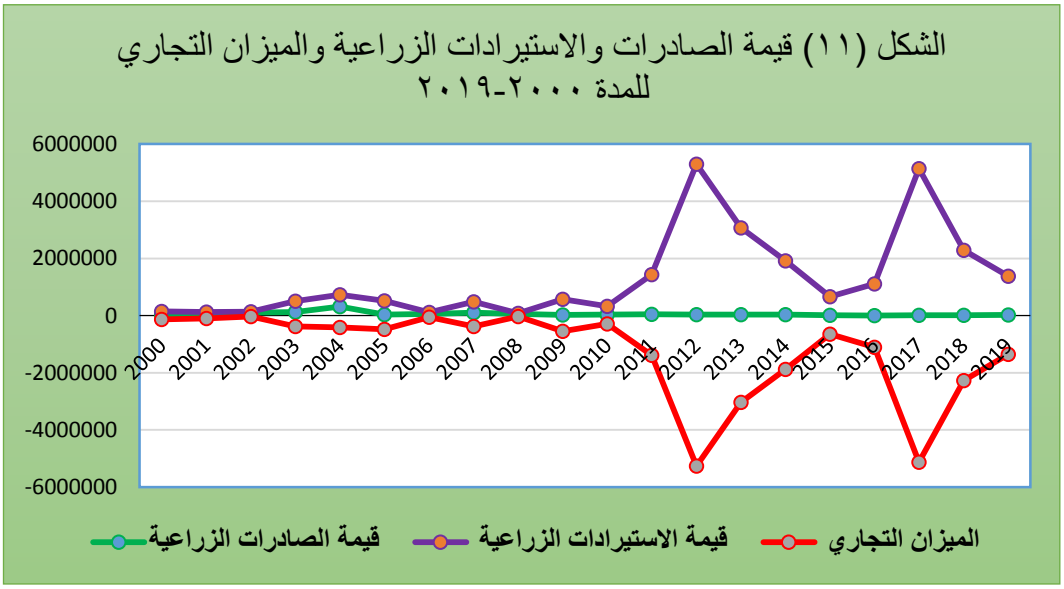

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري أخذ بالتزايد وبمعدلات متفاوتة نتيجة للانفتاح على الأسواق العالمية ومنافسة البضائع المستوردة للسلع المحلية من ناحية النوعية والسعر مما أنعكس سلبا على تراجع حجم الصادرات والإنتاج الزراعي.

جدول (9) قيمة الصادرات والاستيرادات الزراعية والميزان التجاري للمدة 2000- 2019(مليون دينار)						
السنوات	قيمة الصادرات الزراعية (1)	معدل النمو السنوي للصادرات الزراعية % (2)	قيمة الاستيرادات الزراعية (3)	معدل النمو السنوي للاستيرادات الزراعية% (4)	الميزان التجاري (5)	الانكشاف الاقتصادي % (6)
2000	20125		148860.6		-128736	0.34
2001	26822.6	33.3	126417.2	-15.08	-99595	0.37
2002	106195.6	295.9	133823.2	5.86	-27628	0.59
2003	130055.8	22.5	506634.8	278.59	-376579	2.15
2004	317781.8	144.3	731068.8	44.30	-413287	1.97
2005	38213	-88.0	520641.8	-28.78	-482429	0.76
2006	57927.8	51.6	109859.6	-78.90	-10964010	0.18
2007	107681	85.9	487287.2	343.55	-379606	0.53
2008	57164	-46.9	85402.4	-82.47	-28238	0.09
2009	25411	-55.5	572689.6	570.58	-547279	0.46
2010	35855	41.1	327785.0	-42.76	-291930	0.22
2011	47588	32.7	1439130.0	339.05	-1391542	0.68
2012	40443	-15.0	5299120.0	268.22	-5258677	2.10
2013	36183	-10.5	3068480.0	-42.09	-3032297	1.13
2014	33747	-6.7	1914330.0	-37.61	-1880583	0.73
2015	15832	-53.1	657809.0	-65.64	-641977	0.35
2016	6610	-58.2	1108835.0	68.56	-1102225	0.57
2017	8075	22.2	5139317.0	363.49	-5131242	2.32
2018	9727	20.5	2281847.0	-55.60	-2272120	0.85
2019	21413	120.1	1379665.0	-39.54	-1358252	0.50
المدة الزمنية		معدل النمو المركب%				
2009-2000		2.36		14.42		
2019-2010		-5.02		15.46		

المصدر:- العمود (1،3) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية أحصاء التجارة لسنوات متعددة العمود (2،4،5،6) من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (1،3)

- الميزان التجاري =الصادرات – الاستيرادات .....(10)

- **الانكشاف الاقتصادي= الصادرات + الاستيرادات × 100%.....(11)**

الناتج المحلي الإجمالي

3- **الانكشاف الاقتصادي:-**

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لبيان مدى التأثر بأزمات الاقتصاد العالمي إذ كلما كانت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كان ذلك يدلل على انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي والتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية وزيادة التبعية الاقتصادية، وعن طريق الجدول (9) يمكن ملاحظة درجة الانكشاف الاقتصادي خلال مدة الدراسة إذ سجل (0.34%) لعام 2000 وقد أخذت هذه النسبة بالزيادة لتسجل أعلى نسبة لها (2.32%) عام 2017 مقارنة بعام 2016 إذ سجل (0.57%) وذلك بسبب الحرب على العصابات الإرهابية وإنخفاظ أسعار النفط ، أما أقل نسبة سجلت خلال مدة الدراسة في عام 2008 إذ سجل (0.09%) ويعود هذا التراجع الى تأثر الاقتصادات العالمية بالازمة المالية عام 2008 وهجرة عدد كبير من العراقين خارج البلاد، وان معدلات النمو السالب للصادرات والاستيرادات الزراعية لاغلب مدة الدراسة يعكس الاختلال الكبير فيما بين الصادرات والاستيرادات الزراعية وتأثر ذلك بأي تقلبات في أسعار السلع الزراعية عالميا أو أي أزمة على المستوى العالمي وبالتالي تنعكس نتائجها على سلة الامدادات الغذائية للبلد محلياً أو بالاعتماد على الاستيراد وهذا أحد المؤشرات لاثر الازمات على الامن الغذائي للبلد[1]، ومن الشكل (12) يمكن ملاحظة تطورات الانكشاف الاقتصادي حيث نلاحظ هناك أرتفاع كبير خلال عام 2003 مقارنة بعام 2002 ويعود هذا الارتفاع الى تغير النظام في العراق والانفتاح على العالم الخارجي إذ أرتفعت كل من الاستيرادات والصادرات وبمعدلات نمو مرتفعة إذ سجلت الاستيرادات معدل نمو (278.59%) مما أنعكس على الارتفاع الكبير في الانكشاف الاقتصادي ثم أخذ

[1] - حالوب كاظم معله ،ومروة خضير سلمان ، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التوزيع الاقتصادي وتحديات الانظمام الى (WTO) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 22، العدد 88، 2016،ص330

بالانخفاض وبمعدلات متفاوته حتى عام 2012 إذ أخذ بالارتفاع مره أخرى بسبب الاستقرار السياسي وأرتفاع أسعار النفط والمبادرة الزراعة التي زادة من حجم الاستيرادات الزراعية ومن ثم عام 2017 بعد أن تراجع خلال المدة 2013-2016 بسبب الاحداث الأمنية للعصابات الإرهابية مما أنعكس على أنخفاض حجم الاستيرادات .

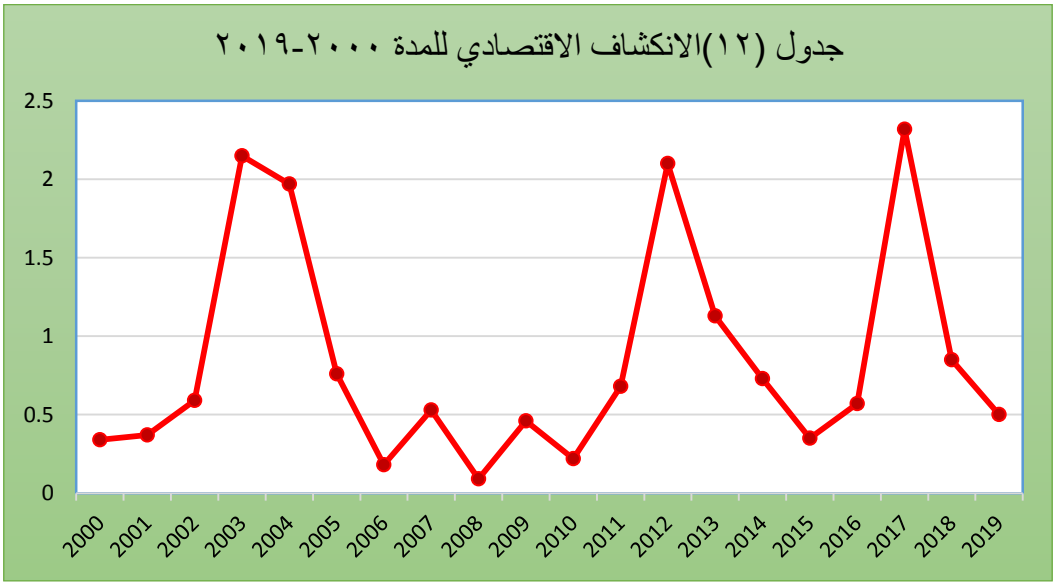

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

تعبر درجة الانكشاف الاقتصادي عن مؤشر أهمية التجارة الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي ففي حال أرتفاع هذا المؤشر يدل على تأثر الاقتصاد العراقي بالتجارة الخارجة والتبعية للخارج ومن خلال الشكل البياني أعلاه (12) نلاحظ تراوحت درجة الانكشاف بين حد أدنى بلغ(0.09%) عام 2008 وحد أعلى بلغ (2,32%) عام 2017 .

خامسا – الاستثمار في القطاع الزراعي: -

أن المعنى الاقتصادي للاستثمار هو تحويل رأس المال من شكله النقدي، الى شكله المادي الإنتاجي والخدمي والاستثمار الزراعي يمثل (توظيف رأس المال النقدي في مشاريع زراعية ، لغرض زيادة تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي، وتوفير ما يحتاجه البلد من سلع غذائية أساسية ، وضرورة تسهم في تحقيق الامن الغذائي وخلق نمو اقتصادي

عن طريق استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في الزراعة) [1]، فضلا عن أن الاستثمار في القطاع الزراعي لابد من أن يكون من الأولويات التي تتخذها السياسة الاقتصادية في البلد وذلك لما للاستثمار الزراعي من دور اقتصادي واجتماعي فأن زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي تعمل على زيادة الإنتاج وتقليل حجم الفجوة الغذائية وكذلك توفير فرص عمل ومن ثم الحد من الفقر وعلى الرغم من ما للاستثمار الزراعي من دور بارز الا أنه مازال حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي لاترتقي الى المستوى المطلوب وعلى الرغم من زيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي خلال مدة الدراسة إذا ماقورنت ببقية القطاعات، وكذلك الاستثمارات الأجنبية تتجه في الغالب الى القطاع النفطي والقطاعات الصناعية والبناء والتشيد ، أما الاستثمار في القطاع الزراعي لاتزال شبه معدومة ومن الجدول (10) يمكن ملاحظة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي خلال مدة الدراسة إذ بلغت (61666.3)مليون لعام 2000 وهي تمثل (17.77%)من التخصيصات الاستثمارية الكلية وهي نسبة متدنية وتعد أقل نسبة خلال مدة الدراسة وذلك للظروف التي كان يمر بها البلاد خلال تلك المدة وقد أخذت هذه التخصيصات بالتزايد مسجلة أعلى مستوى لها (2440258)مليون عام 2013 وبنسبة (6.04-%) من التخصيصات الاستثمارية الكلية وبمعدل نمو سنوي (3.64%)مقارنة بعام 2012 إذ بلغ 2354542 مليون وبنسبة (8.02%) من التخصيصات الكلية وبمعدل نمو سنوي (2.09%) ويلاحظ من الشكل (13) تطور التخصيصات الاستثمارية الكلية و التخصيصات الاستثمارية لقطاع الزراعي للمدة 2000-2019 .

أما معدل النمو المركب للمدة 2000-2009 للتخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي إذ بلغ (33.37%) في حين بلغ معدل النمو المركب للمدة 2010-2019 إذ بلغ (15.48-)ويعود هذا التراجع في معدل النمو المركب نتيجة تراجع أسعار النفط عام 2015 ولكون العراق يعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير أنعكس هذا التراجع على التخصيصات على بقية القطاعات ومنها القطاع الزراعي لاسيما الحرب على العصابات الإرهابية وتوجيه أغل التخصيصات الى وزرتي الدفاع والداخلية.

[1]- سعد عبد نجم العبدلي و هيفاء يوسف سلمان ، تحليل العلاقة السببية بين أجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي للقطاع الزراعي العراقي للمدة 1980- 2010 ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد19 ،العدد 73، 2021،ص282

جدول (10) التخصيصات الاستثمارية الكلية والتخصيصات الاستثمارية في القطاع الزراعي للمد 2000-2019 (مليون دينار)

السنوات	التخصيصات الاستثمارية الكلية (1)	التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي (2)	نسبة التخصيصات الاستثمارية الزراعية من التخصيصات الاستثمارية الكلية % (3)	معدل نمو التخصيصات الاستثمارية الزراعية % (4)
2000	347037	61666.3	17.77	
2001	578861	107272.3	18.53	73.96
2002	755602	151436.8	20.04	41.17
2003*	287881	211744.9	73.55	39.82
2004	3924260	272053	6.93	28.48
2005	3765018	272863	7.25	0.30
2006	2576852	319477	12.40	17.08
2007	6588511	381889	5.80	19.54
2008	14976016	1510488	10.09	295.53
2009	9648658	1098255	11.38	-27.29
2010	15553341	1615563	10.39	47.10
2011	17832114	2306172	12.93	42.75
2012	29350954	2354542	8.02	2.10
2013	40380750	2440258	6.04	3.64
2014	35487351	979510	2.76	-59.86
2015	18564676	313939	1.69	-67.95
2016	15894008	239587	1.51	-23.68
2017	16464461	41211	0.25	-82.80
2018	13820332	227788	1.65	452.74
2019	24422590	300695	1.23	32.01
الفترة الزمنية			معدل النمو المركب %	
2000-2009				33.37
2010-2019				-15.48

المصدر:- العمود (1) جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية العمود (2) من سنة 2000-2013وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجاميع الإحصائية ، من 2014-2019 وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية

-(4،3) من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (2،1)

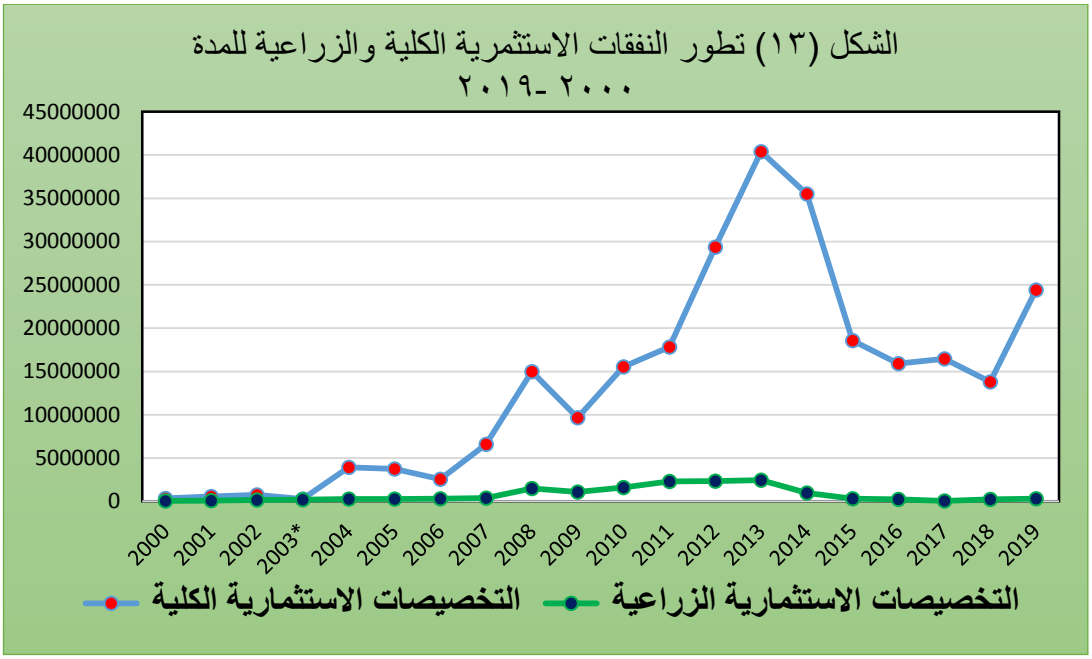

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10) عن طريق برنامج Eexel

المبحث الثاني

تحليل الواقع الغذائي في العراق بالاعتماد على مؤشري (الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي) للمدة 2000-2019

يعتمد الواقع الغذائي في العراق على ما ينتج داخل البلد من الغذاء فضلا عن ما يدخل للبلد من التجارة الخارجية (الاستيراد) وتتكون السلة الغذائية الرئيسة في العراق من مجموعة من السلع أهمها ما يأتي :-

1- مجموعة الحبوب (القمح ، الرز)
2- مجموعة اللحوم والاسماك
3- مجموعة الالبان ومشتقاتها
4- مجموعة الخضر والفواكه
5- مجموعة الزيوت النباتية
6- مجموعة البقوليات
7-السكر

وبالنظر لأهمية الحبوب كمحاصيل استراتيجية، ولأنها تمثل أكثر من 50% من الأراضي المستغلة في الزراعة، ولأهمية هذين المحصولين (القمح والرز) في السلة الغذائية من مفردات البطاقة التموينية من جهة أخرى، سوف نقتصر في هذا المبحث على بيان كل من الفجوة الغذائية، والاكتفاء الذاتي لهذين المحصولين للوقوف على ما يتطلب كل محصول من الدولة للارتقاء الى مستويات متقدمة من الإنتاج وخفض الاستيرادات ومن ثم بيان مقدار الامن الغذائي المتحقق عن طريق نسبة الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي ومعدلات نمو لكل من الإنتاج والاستيراد والاستهلال لمجموع المحصولين وكما يأتي :-

أولاً: -مؤشر الفجوة الغذائية

يعد مؤشر الفجوة الغذائية من المؤشرات المهمة الذي يهتم به المختصون بالأمن الغذائي لأنه يمكن عن طريقه معرفة مقدار الحاجة الفعلية من الغذاء الواجب توفيرها عن طريق زيادة كميات الإنتاج أولا والتجارة الخارجية (الاستيراد) ثانيا، وتمثل الفجوة الغذائية مقدار الفرق بين الإنتاج المتاح في البلد والاستهلاك الفعلي (مقدار الطلب) فكلما كان الإنتاج المتاح من الغذاء قريباً من الاستهلاك الفعلي كانت مقدار الفجوة الغذائية قليلاً، أما في حالة ارتفاع حجم الاستهلاك (الطلب) على المتاح دل على عجز الاقتصاد الوطني عن مواجهة الطلب ، ويتم الحصول على الفجوة الغذائية من خلال طرح الاستهلاك الفعلي من الإنتاج المتاح للسلعة المراد احتساب حجم الفجوة الغذائية لها وعلى النحو الاتي :

1- الفجوة الغذائية لمحصول القمح

يعد احتساب مقدار الفجوة الغائية لمحصول القمح من الموضوعات المهمة لأنها ترتبط بالغذاء اليومي ومن ثم احتساب مقدار الفجوة الغذائية يمكننا من معرفة ما يجب على الدولة توفيره من هذا المحصول أما عن طريق دعم الإنتاج للوصول الى الاكتفاء الذاتي أو تأمينه عن طرق الاستيراد، ومن الجدول (11) يمكن ملاحظة تطورات الفجوة الغذائية خلال مدة الدراسة 2000 -2019 إذ سجل نسبة الفجوة الغذائية(75.4%) عام 2000 إذ بلغت كمية الإنتاج من القمح لهذا العام (1040326) طن أما الكميات المستوردة فقد بلغت (3185000) طن ، ويعود السبب الى زيادة حجم الاستيرادات وانخفاض حجم الإنتاج بسبب تراجع دعم الدولة للقطاع الزراعي والاعتماد على الاستيراد بعد توقيع البرنامج (النفط مقابل الغذاء)* ولم تستمر هذه النسبة المرتفعة حتى أخذت بالتراجع مع زيادة الإنتاج والمساحات المزروعة ولكن بنسب متفاوتة لتسجل أقل نسبة لها خلال مدة الدراسة (3.20%) عام 2019 مقارنة بعام 2018 إذ بلغت 36.20% ويعزو ذلك الى زيادة وفرة الامطار خلال موسم الشتاء بالإضافة الى أسهام وزارة الزراعة بدعم الفلاحين بعدد من المستلزمات الزراعية كالبذور والمبيدات والاسمدة [1][2].

[1] - جمهورة العراق ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، 2019 مصدر سابق.
[2] - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الزراعي ، تقرير الحنطة والشعير 2019،ص2.

*-**برنامج النفط مقابل الغذاء** هو برنامج الأمم المتحدة، الصادر بموجب قرار مجلس الأمن الرقم 986، لعام 1995؛ المسمى بتصدير جزء محدد من نفطه، ليستفيد وهو برنامج يسمح للعراق.(Oil for Food Program) برنامج النفط مقابل الغذاء

الجدول (11) الكميات المنتجة والمستوردة والاستهلاك المتاح وحجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول القمح للمدة 2000-2019

السنوات	أنتاج القمح (طن) (1)	الكمية المستوردة (طن) (2)	المتاح للاستهلاك (طن) (3)	الفجوة الغذائية (3-1) (4)	نسبة الفجوة الغذائية $(100 \times \frac{2}{3})$ (5)	نسبة الاكتفاء الذاتي $(100 \times \frac{1}{3})$ (6)
2000	1040326	3185000	4225326	-3185000	75.4	24.6
2001	2219446	3000000	5219446	-3000000	57.5	42.5
2002	2589467	2417000	5006467	-2417000	48.3	51.7
2003	2329198	1277000	3606198	-1277000	35.4	64.6
2004	1832138	2501000	4333138	-2501000	57.7	42.3
2005	2228362	2536000	4764362	-2536000	53.2	46.8
2006	2286311	2839000	5125311	-2839000	55.4	44.6
2007	2202777	2424000	4626777	-2424000	52.4	47.6
2008	1254975	2963000	4217975	-2963000	70.2	29.8
2009	1700390	3050000	4750390	-3050000	64.2	35.8
2010	2748840	420512.5	3169353	-420512.5	13.3	86.7
2011	2808900	9521582.5	12330483	-9521582.5	77.2	22.8
2012	3062312	7512747.7	10575060	-7512747.7	71.0	29.0
2013	4178379	1132869.9	5311249	-1132869.9	21.3	78.7
2014	5055111	1133653	6188764	-1133653	18.3	81.7
2015	2645061	665312.7	3310374	-665312.7	20.1	79.9
2016	3052939	645323.8	3698263	-645323.8	17.4	82.6
2017	2974136	952986.3	3927122	-952986.3	24.3	75.7
2018	2177885	1235601.9	3413487	-1235601.9	36.2	63.8
2019	4343473	143659.7	4487133	-143659.7	3.20	96.8

المصـدر :- العمـود (2،1) وزارة التخطـيط ، الجهـاز المركـزي للإحصـاء ، مديريـة الإحصـاء الزراعـي ، جـداول خاصة بالوزارة للمدة 2000-2019 العمود(6،5،4،3) من أعداد الباحث بالاعتماد على الاعمدة (2،1)

ملاحظة/ تم الاعتماد على الصيغ التالية لاستخراج الفجوة الغذائية، ونسبة الفجوة الغذائية، الاكتفاء الذاتي.

- **الفجوة الغذائية =** الإنتاج –الاستهلاك المتاح .....**(12)**
- **نسبة الفجوة الغذائية =** $\frac{\text{الكمية المستوردة}}{\text{المتاح للستهلاك}} \times 100$ .....**(13)**
- **الاكتفاء الذاتي =** $\frac{\text{الانتاج المحلي}}{\text{المتاح للستهلاك}} \times 100$ .....(14)

في من عائداته في شراء الاحتياجات الإنسانية لشعبه، تحت إشراف الأمم المتحدة،في ديسمبر 1996؛ ووصلت أولى الشحنات إلى العراق مارس1997

2- الفجوة الغذائية لمحصول الرز: -

أن احتساب مقدار الفجوة الغذائية لمحصول الرز لا يقل بالأهمية عن القمح إذ يعتبر الرز من السلع الضرورية التي تدخل بالغذاء اليومي وبما له من هذه الأهمية لابد من معرفة مقدار المتاح من الإنتاج داخل البلاد وما نحتاجه من خلال الاستهلاك الفعلي، ومن الجدول (12) يمكن ملاحظة تطورات حجم الإنتاج والفجوة الغذائية خلال مدة الدراسة 2000-2019 ، إذ تراوحت نسبة الفجوة الغذائية بين (37.43،61.5%) للمدة 2000-2002- ويعود هذا التدني في حجم الإنتاج والمساحات المزروعة الى تراجع منسوب المياه في نهري دجلة والفرات وقلت الامطار [1]، لاسيما قلة الدعم المقدم من قبل الحكومة للقطاع الزراعي بعد الاتفاقية (النفط مقابل الغذاء) واعتماد الدولة في سد الفجوة الغذائية عن طريق الاستيراد.

وقد أخذت هذه النسبة بالانخفاض وبمعدلات متفاوتة للمدة 2003-2008 ويعود هذا الانخفاض في نسبة الفجوة الغذائية الى زيادة حجم الإنتاج والمساحات المزروعة ووفرة المياه بالإضافة الى الأسعار المقدمة من قبل الحكومة لاسيما توجيهها لوزارة التجارة بشراء مدخلات انتاج المواد الغذائية الداخلة بالبطاقة التموينية من الفلاحين المحليين بالأسعار الدولية[2].

أما المدة 2009-2018 لقد أخذت نسبة الفجوة الغذائية بالتزايد وبمعدلات متفاوتة إذ بلغت عام 2011 (98.73%) وهي تمثل أعلى نسبة للفجوة الغذائية في مدة الدراسة، ومن ثم فأن العجز يسد عن طريق الاستيراد الحكومي والاستيراد الخاص، وإذا ما قمنا باحتساب القيمة المقدرة للرز المستورد لسنة 2011 كمتوسط لسعر الطن والذي بلغ (689) الف دينار أي ما يعادل (615.2) دولار فأن قيمة الرز المستوردة[3]، قد بلغت (730.3) مليون دولار، وأن مبالغ الاستيرادات هذه تنهك الميزانية العامة وتكلف الدولة مبالغ باهضه من العملات الصعبة، وهذا يعتبر مؤشر سلبي يدعو الى مراجعة للسياسات الزراعية والاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة في البلد وصولا الى تحقيق الاكتفاء الذاتي بل وحتى التصدير الى الخارج وهذا ما يوفر مبالغ يمكن استثمارها في مجالات الاستثمار في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

---

[1] -حميد عبيد عبد، واقع الموارد المائية وتقدير الاحتياجات المائية للزراعة المروية في العراق للمدة 1980-2001، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس / العدد الرابع علمي كانون الاول 2007، ص132.

[2] - جمهورية العراق – البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث ،2003 و2004، ص19.

[3] - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، انتاج الشلب وزهرة الشمس 2011، ص1.

أما عام 2019 إذ بلغت الفجوة الغذائية (31.65) وهذا التراجع في مستوى الفجوة الغذائية يعود الى زيادة الإنتاج والمساحات المزروعة بعد زيادة منسوب المياه في نهري دجلة والفرات بالإضافة الى الدعم المقدم من قبل وزارة الزراعة بتوفير الأسمدة والمبيدات الزراعية، لاسيما تسليم المستحقات المالية للفلاحين المسوقين والخاصة بالسنة السابقة، كل هذه العوامل ساهمت بتشجيع المزارعين على زيادة المساحات المزروعة الذي انعكس على زيادة الإنتاج [1].

[1] - جمهورية العراق – البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث ،2019،مصدر سابق ص14

الجدول (12) الكميات المنتجة والمستوردة والاستهلاك المتاح وحجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الرز للمدة 2000-2019

السنوات	أنتاج صافي ألرز (طن) (الانتاج الكلي ×65%) (1)	الكمية المستوردة (طن) (2)	المتاح للاستهلاك (طن) (3)	الفجوة الغذائية (3-1) (4)	نسبة الفجوة الغذائية $(100 \times \frac{2}{3})$ (5)	الاكتفاء الذاتي $(100 \times \frac{1}{3})$ (6)
2000	8058.7	12629.24	20687.94	-12629.24	61.05	38.95
2001	31851.3	14040.402	45891.702	-14040.402	30.59	69.41
2002	125948.55	75348	201296.55	-75348	37.43	62.57
2003	52854.75	13958.7	66813.45	-13958.7	20.89	79.11
2004	162678.75	28899.5	191578.25	-28899.5	15.08	84.92
2005	200629	70400.95	271029.95	-70400.95	25.98	74.02
2006	236169.7	92424.57	328594.27	-92424.57	28.13	71.87
2007	255321.95	68712.878	324034.828	-68712.878	21.21	78.79
2008	161302.05	28177.6	189479.65	-28177.6	14.87	85.13
2009	112498.1	261888.5	374386.644	-261888.544	69.95	30.05
2010	101288.85	230286.5	331575.355	-230286.505	69.45	30.55
2011	152826.7	11870537.2	12023363.87	-11870537.17	98.73	1.27
2012	234870.35	915335.3	1150205.698	-915335.348	79.58	20.42
2013	293701.85	1512526.8	1806228.696	-1512526.846	83.74	16.26
2014	261968.2	930487.4	1192455.617	-930487.417	78.03	21.97
2015	70985.85	1301922.9	1372908.709	-1301922.859	94.83	5.17
2016	117858	338547.6	456405.617	-338547.617	74.18	25.82
2017	172803.8	423496.9	596300.6934	-423496.8934	71.02	28.98
2018	11827.4	434629.8	446457.15	-434629.75	97.35	2.65
2019	373558.25	172960.5	546518.7205	-172960.4705	31.65	68.35

المصدر :- العمود (2،1) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الزراعي والقسم التجاري ، جداول خاصة بالوزارة ، أما الاعمدة (6،5،4،3) من أعداد الباحث بالاعتماد على الاعمدة (2،1).

ملاحظة:- للحصول على الناتج الصافي من الرز يتم ضرب الإنتاج الكلي من الشلب في 65%[1].

[1] - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، انتاج الشلب وزهرة الشمس 2011، مصدر سابق.

ثانيا: -مؤشر الاكتفاء الذاتي

أن الاكتفاء الذاتي يعني قدرة الدولة على أنتاج جميع الحاجات الغذائية محليا من دون الاعتماد على الخارج وذلك بالاعتماد على الإمكانات الذاتية والاستغناء عن الاستيراد ومن ثم سوف يكون أضيق دائرة من الامن الغذائي لان الأخير يعني بتوفير الغذاء وتأمينه عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد [1] وتكمن أهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي في توفير الغذاء للسكان وتحصينهم من الازمات التي من الممكن أن تصيبهم بسبب نقص الامدادات في السوق الدولية أو ارتفاع الأسعار كما حدث في عام 2008 وسوف نتطرق لمحصولي القمح والرز عن طريق الجدولين آنفا (12,11) لبيان مدى أمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في العراق وكما يأتي :-

1- الاكتفاء الذاتي لمحصول القمح:

لايزال العراق يعاني من عدم الوصول الى درجة الاكتفاء الذاتي لمحصول القمح على الرغم من كونه من المحاصيل الاستراتيجية المهمة ويعود السبب الى كون القمح من المحاصيل التي يعتمد جزء كبير من المساحات المزروعة فيها على السقي الديمي (الامطار) وبسبب عدم الاستقرار المناخي للعراق بحكم موقعه نلحظ هناك تفاوت في كميات الإنتاج بين سنة وأخرى ومن الجدول (11) يمكن ملاحظة نسبة الاكتفاء الذاتي لمدة الدراسة2000 -2019 إذ بلغت نسبت الاكتفاء الذاتي (24.6%) لعام 2000 ويعود هذا الانخفاض في حجم الاكتفاء الذاتي الى تراجع حجم الإنتاج والمساحات المزروعة نتيجة لانخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات لاسيما قلة الامطار وقد أستمرت هذه الازمة في المياه حتى نهاية عام 2001 [2]، ومن ثم أخذت نسبة الاكتفاء الاتي بالتزايد للمدة 2002-2010 مع حصول تراجع في نسبة الاكتفاء الذاتي خلال 2008 بحث بلغ (29.75%)، ويعزى هذا التراجع الى عدة عوامل أهمها، سوء الأحوال الجوية المتمثلة بانخفاض معدلات سقوط الامطار، وهبوب العواصف الترابية بكثرة التي الحقت الأذى بكثير من المحاصيل الزراعية، لاسيما شحة المياه وعدم كفايتها[3].

[1] - يوسف بن يزة، محددات ومهددات الامن الغذائي في المنطقة العربية، مصدر سابق.
[2] - حميد عبيد عبد، مصدر سابق،ص132.
[3] - جمهورية العراق – البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث،2008،ص20.

أما نسب الارتفاع في معدلات الاكتفاء الذاتي في السنوات الباقية تعزى الى أتخاذ الحكومة جملة من القرارات بعد تغير النظام منها تحديد أسعار الأسمدة والمبيدات والقمح والشعير والرز لاسيما توجيهها لوزارة التجارة بشراء مدخلات انتاج المواد الغذائية الداخلة بالبطاقة التموينية من الفلاحين المحليين بالأسعار الدولية [1]، وزيادة حجم الإنتاج والمساحات المزروعة بعد زيادة منسوب المياه في نهري دجلة والفرات بالإضافة الى المبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة خلال عام 2008 [2].

أما المدة 2011-2019 أذ سجلت عام 2011 أقل نسبة للاكتفاء الذاتي أذ بلغت (22.8%) وهي أقل نسبة سجلت في مدة الدراسة ويعود هذا الانخفاض الى الازمة في المياه وتراجع منسوب المياه وقلت معدلات سقوط الامطار، ولم تستمر هذه النسبة إذ أخت بالتزايد وبمعدلات متفاوتة أذ سجلت أعلى نسبة عام 2019 مقارنة بعام 2018 أذ بلغت (96.8%)يعود هذا الارتفاع الى غزارة الامطار الذي أنعكس على زيادة المساحات المزروعة فضلا عن الدعم المقدم من وزارة الزراعة وتسليم المستحقات المالية للفلاحين الخاصة بمحصولي القمح والشعير للسنوات السابقة [3]، ومن الشكل (14) نلاحظ نسبة الاكتفاء الذاتي ومقدار الفجوة الغذائية لمحصول القمح إذ هناك علاقة عكسية بينهما أي كلما زاد الاكتفاء الذاتي قلة الفجوة الغذائية .

الشكل (١٤) الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لمحصول القمح للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٩

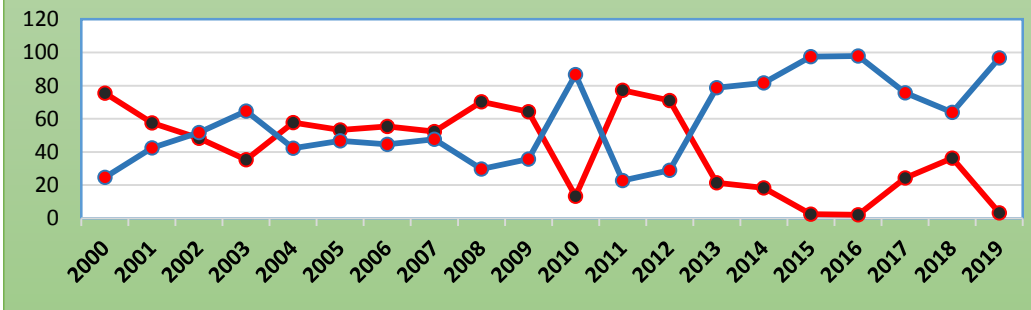

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

[1] - جمهورية العراق – البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث ،2003 و2004،مصدر سابق، ص19.
[2] - جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ، المصرف الزراعي التعاوني،https://www.agbank.gov.iq/ar/node/76 .
[3] -جمهورية العراق – البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث ،2019، مصدر سابق، ص14.

2- الاكتفاء الذاتي لمحصول الرز:

أن نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الرز تختلف عما هو عليه لمحصول القمح وذلك لكون محصول الرز من المحاصيل الصيفية والذي يحتاج الى مياه بكميات كبيرة طوال مدة الزراعة ومن خلال الجدول (12) يمكن ملاحظة نسبة الاكتفاء الذاتي في مدة الدراسة 2000-2019 إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي (38.95%) لعام 2000 بسبب قلة المياه المتوفرة واعتماد العراق على الاستيراد بعد الاتفاقية النفط مقابل الغذاء.

أما المدة من 2001-2008 اذ أخذت نسبة الاكتفاء الذاتي بالتزايد وبنسب متفاوتة وتعود هذه الزيادة الى عدة أسباب منها ارتفاع مناسيب المياه في موسم الزراعة لاسيما توجيهها لوزارة التجارة من قبل الحكومة بعد تغير النظام بشراء مدخلات انتاج المواد الغذائية الداخلة بالبطاقة التموينية من الفلاحين المحليين بالأسعار الدولية [1]، ومن ثم أخذ الإنتاج بالتراجع للمدة 2009-2011 نتيجة لقلة منسوب المياه في نهري دجلة والفرات لاسيما عدم تسليم المستحقات المالية لسنة 2010 إذ وصلت الى إدنى مستوياتها عام 2011 أذ بلغت (1.27).

أما المدة 2012-2019 وأن كان هناك تزايد في بعض السنوات الا أن طابع الاضطراب ساد هذه المدة لوجود عدد من الازمات منها أزمت العصابات الإرهابية وسيطرتها على بعض المحافظات ، وأزمة تراجع أسعار النفط عام 2015 الذي أنعكس على قلة الدعم المقدم من قبل الحكومة للمزارعين، لاسيما أزمت شحت المياه التي بلغت أعلى مستوياتها عام 2018 وهذا مادفع الحكومة الى منع زراعة الشلب في عموم العراق خلال هذا العام، ومن الشكل (15) يمكن ملاحظة تطورات الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية لمحصول الرز أذ نلحظ أن هناك علاقة عكسية بين الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية إذ سجل الاكتفاء الذاتي (38.95%)عام 2000 بينما الفجوة الغذائية لنفس العام بلغت (61.05%)ونستنتج مما سبق بأنه يمكن زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي أذا ما تم الاعتماد على طرائق الري الحديثة وترشيد الاستهلاك من المياه فضلا عن تخزين المياه في فصل الشتاء للاستفادة منها في فصل الصيف لكون محصول ألرز من

[1] - جمهورية العراق – البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث ،2003 و2004، ص19.

المحاصيل الصيفية لاسيما أن هناك أثر كبير للازمات الأمنية والاقتصادية على تحقيق الاكتفاء الذاتي كون الاقتصاد العراقي يعتمد على الإيرادات النفطية وتأثر النط بهذه الازمات مما ينعكس على قلت الدعم المقدم الى القطاع الزراعي وبالتالي قلت الإنتاج وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي .

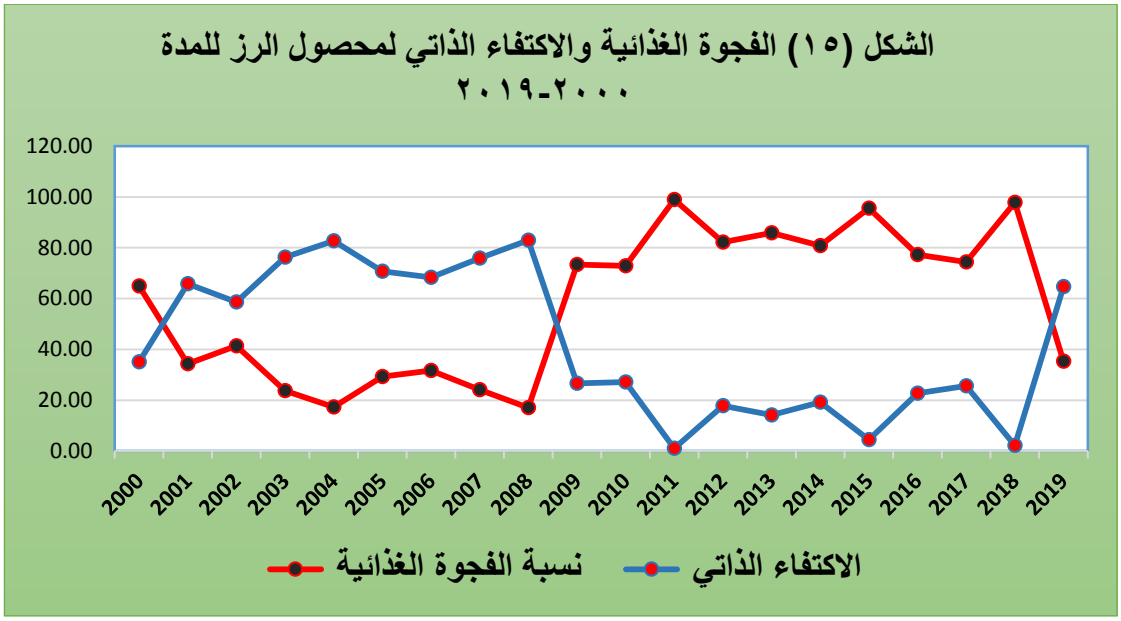

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12)

ثالثا – الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لمجموع أنتاج واستيراد القمح والرز

يعتمد الأمن الغذائي للبلد على ما متحقق من الإنتاج داخل البلد فضلا عن الاستيراد من السلع الغذائية عن طريق بيان مؤشر الاكتفاء الذاتي، والفجوة الغذائية لمجموع محصولي القمح والرز كونهما يمثلان أكثر من 50% من الأراضي المزروعة في العراق ومن الجدول (13) يتضح مقدار الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي خلال مدة الدراسة 2000-2019 قد تزايد وبمعدلات متفاوتة إذ بلغت نسبة الفجوة الغذائية لعام 2000 (75.31%) ومقدار الاكتفاء الذاتي (24.69%) للعام نفسه ونلحظ أن هناك علاقة عكسية بينهما بحث كلما زادت نسبة الفجوة الغذائية أنخفض الاكتفاء الذاتي والعكس بالعكس ولم تستمر هذه النسبة المرتفعة من الفجوة الغذائي حتى بدأت بالانخفاض حتى عام 2011 إذ أخذت بالارتفاع مرة أخرى لتسجل (87.84%) في حين بلغت

نسبة الاكتفاء الذاتي لنفس العام (12.16%) مقارنة بعام 2010 إذ سجلت (18.59%) وبنسبة اكتفاء ذاتي (81.41%) وهي أعلى نسبة للفجوة الغذائية وأقل نسبة للاكتفاء الذاتي، ويعود السبب الى زيادة كمية الاستيرادات إذ سجلت كمية الاستيرادات لعام 2011 (21392119.7) طن من القمح والرز لاسيما تراجع منسوب المياه في نهري دجلة والفرات وقلت معدلات سقوط الامطار، ومن ثم أخذة هذه النسبة بالانخفاض مسجلة أدنى مستوى لها عام 2019 إذ سجلت (6.29%) في حين بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي (93.71%) ويعود السبب الى زيادة المساحات المزروعة لمحصولي القمح والرز بسبب زيادة منسوب المياه في نهري دجلة والفرات لاسيما تزايد كميات تساقط الامطار خلال موسم زراعة القمح ، وكذلك ألغاء قرار منع زراعة الشلب الذي صدر خلال عام 2018 بالإضافة الى الدعم المقدم من وزارة الزراعة الذي ساعة على تشجيع زيادة المساحات المزروعة[1]، ويوضح الشكل (16) نسبة الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي للمدة 2000-2019.

أما معدل النمو المركب للمدة 2000-2004 إذ بلغ (4.58-%) للاستيرادات و(1.28%) للمتاح للاستهلاك في حين بلغ معدل النمو المركب لنفس المدة (5.78-) لنسبة الفجوة الغذائية و(12.29%) للاكتفاء الذاتي.

أما معدل النمو المركب للمدة 2005-2009 إذ بلغ (4.91%) للاستيرادات و(0.35%) للمتاح للاستهلاك في حين بلغ معدل النمو المركب لنفس المدة (4.54%) لنسبة الفجوة الغذائية و(6.01-%) للاكتفاء الذاتي.

أما معدل النمو المركب للمدة 2010-2014 إذ بلغ (25.97%) للاستيرادات و(16.09%) للمتاح للاستهلاك في حين بلغ معدل النمو المركب لنفس المدة (8.51) لنسبة الفجوة الغذائية و(2.42-%) للاكتفاء الذاتي.

أما معدل النمو المركب للمدة 2015-2019 إذ بلغ (30.60-%) للاستيرادات و(1.45%) للمتاح للاستهلاك في حين بلغ معدل النمو المركب لنفس المدة (31.60-) لنسبة الفجوة الغذائية و(10.07%) للاكتفاء الذاتي.

[1] -جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الزراعي 2019،ص1

ونستنتج مما تقدم أن هناك أرتفاع في معدلات النمو المركب للاكتفاء الذاتي للمدة 2015-2019 وأنخفاض في معدلات الفجوة الغذائية وهذا يدل على أن السياسة المتبعة من قبل وزارة الزراعة في هذه المدة وخصوصا في السنوات الأخير ساهمة وبشكل كبير من رفع معدلات الإنتاج مما انعكس على زيادة معدل النمو للاكتفاء الذاتي ومن الشكل (17) نلحظ معدلات النمو المركب.

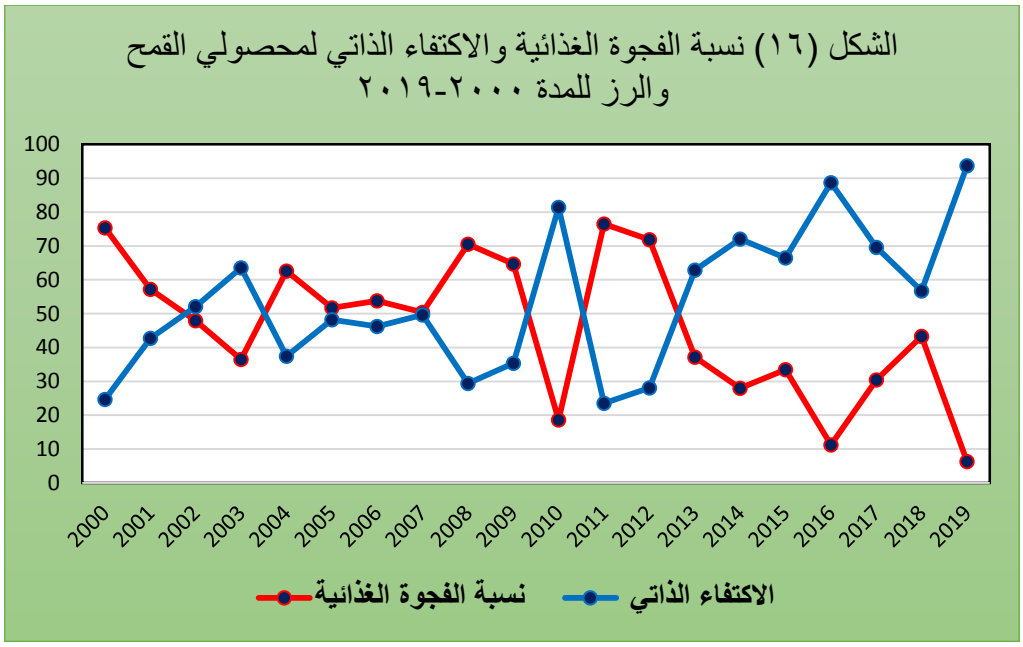

المصدر / من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13)

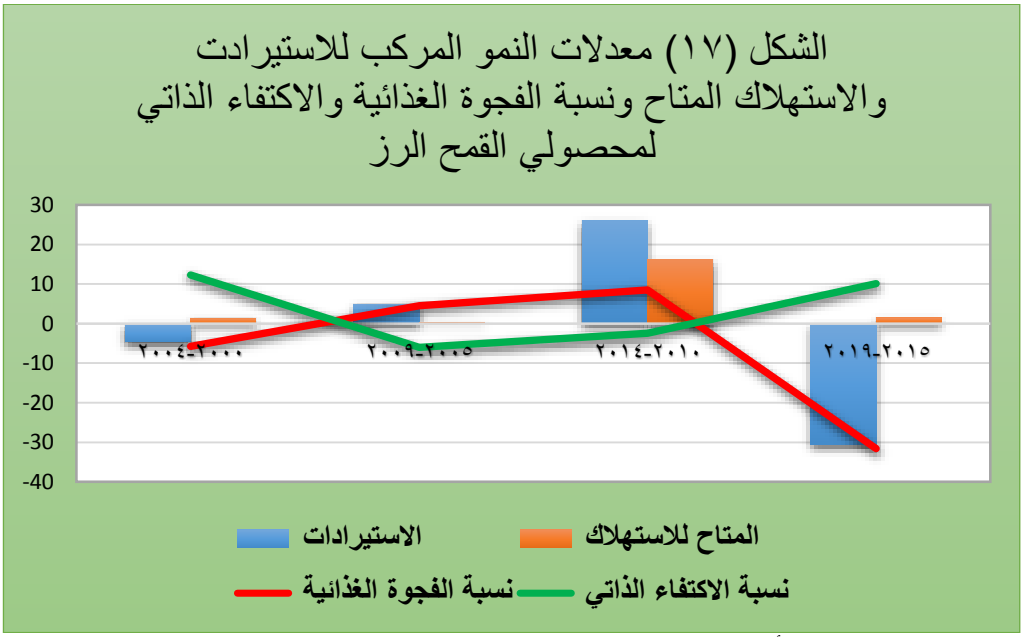

المصدر / من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13)

جدول (13) مجموع الإنتاج والاستيراد والمتاح للاستهلال والفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي للحبوب الاستراتيجية (القمح والرز) للمدة 2000-2019

السنوات	مجموع الإنتاج من القمح والرز (1)	مجموع الكمية المستوردة من القمح والرز (2)	المتاح للاستهلاك (طن) (2+1) (3)	الفجوة الغذائية (3-1) (4)	نسبة الفجوة الغذائية $(100 \times \frac{2}{3})$ (5)	الاكتفاء الذاتي $(100 \times \frac{1}{3})$ (6)
2000	1048384.7	3197629.24	4246013.94	-3197629.24	75.31	24.69
2001	2251297.3	3014040.402	5265337.702	-3014040.402	57.24	42.76
2002	2715415.55	2492348	5207763.55	-2492348	47.86	52.14
2003	2382052.75	1290958.7	3673011.45	-1290958.7	35.15	64.85
2004	1994816.75	2529899.5	4524716.25	-2529899.5	55.91	44.09
2005	2428991	2606400.95	5035391.95	-2606400.95	51.76	48.24
2006	2522480.7	2931424.57	5453905.27	-2931424.57	53.75	46.25
2007	2458098.95	2492712.878	4950811.828	-2492712.878	50.35	49.65
2008	1416277.05	2991177.6	4407454.65	-2991177.6	67.87	32.13
2009	1812888.1	3311888.5	5124776.6	-3311888.5	64.63	35.37
2010	2850128.85	650799	3500927.85	-650799	18.59	81.41
2011	2961726.7	21392119.7	24353846.4	-21392119.7	87.84	12.16
2012	3297182.35	8428083	11725265.35	-8428083	71.88	28.12
2013	4472080.85	2645396.7	7117477.55	-2645396.7	37.17	62.83
2014	5317079.2	2064140.4	7381219.6	-2064140.4	27.96	72.04
2015	2716046.85	1967235.6	4683282.45	-1967235.6	42.01	57.99
2016	3170797	983871.4	4154668.4	-983871.4	23.68	76.32
2017	3146939.8	1376483.2	4523423	-1376483.2	30.43	69.57
2018	2189712.4	1670231.7	3859944.1	-1670231.7	43.27	56.73
2019	4717031.25	316620.2	5033651.45	-316620.2	6.29	93.71
المدة	معدل النمو المركب %					
2000-2004		-4.58	1.28	-4.58	-5.78	12.29
2009-2005		4.91	0.35	4.91	4.54	-6.01
2014-2010		25.97	16.09	25.97	8.51	-2.42
2019-2015		-30.60	1.45	-30.60	-31.60	10.07

المصدر: -الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (12،11)

الفصل الثالث

قياس وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في العراق

المبحث الأول
توصيف إنموذج الأنحدار الذاتي للأبطاء الموزع (ARDL)

المبحث الثاني
تقدير الدوال بأستعمال إنموذج الأنحدار الذاتي للأبطاء الموزع (ARDL)

المبحث الأول

أولا: تعريف الاقتصاد القياسي:

يعد الاقتصاد القياسي(Econometrics) من أبرز العلوم التي يتضمنها علم الاقتصاد لما لهذا العلم من الدور في التعامل مع النماذج الاقتصادية المختلفة وهو من أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير العددي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وقد أستخدم لفظ اقتصاد قياسي لأول مرة سنة 1926 من قبل الاقتصادي (Frisch ranger) ، ويتكون الاقتصاد القياسي من كلمتين اصلها إغريقي economy،وتعني اقتصاد metrics وتعني قياسات، ويعرف الاقتصاد القياسي (علم اجتماعي تستخدم فيه أدوات النظرية الاقتصادية والرياضية والاحصائية لتحليل الظواهر الاقتصادية)[1].

ثانيا: توصيف النموذج القياسي:

تعد مرحلة توصيف النموذج أول مراحل القياس الاقتصادي وأصعبها وذلك لأنها تعتمد على تحديد المتغيرات التي يحتويها الانموذج وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الى معادلة رياضية ويعرف الانموذج بأنه (عبارة عن انموذج أقتصادي يبين رمزياً طبيعة العلاقة الاقتصادية للظاهرة المدروسة وبصورة أقرب الى الدقة مستخدما في ذلك العوامل المحددة أو المؤثرة في سلوك الظاهرة جزئيا أو كليا) [2] وسوف يتم الاعتماد على انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في هذا الفصل لقياس المؤشرات الخاصة بالأمن الغذائي والتي تم بيانها مسبقا وذلك لكونها من الموضوعات المهمة التي لا يمكن أن يقتصر تحليلها على الجانب الوصفي فقط بل لابد من تحديد وقياس أثرها ونسبة مساهمتها في المتغيرات التي تؤثر على الامن الغذائي خلال مدة الدراسة 2000-2019 وهذا يتم من خلال الاستعانة بالقياس الاقتصادي الذي يعد من الأساليب الكمية المميزة في هذا المجال، وذلك لانها تتسم بالسهولة والامكانية العالية في تحديد طبيعة المتغيرات التي يتم إدخالها أو استبعادها من النماذج .

أما بالنسبة لأثر الازمات على الامن الغذائي فقد تم اعتماد المتغير الوهمي (Dummy Variables) يستخدم هذا النوع من المتغيرات كممثل لبعض المتغيرات الوصفية التي تؤثر في

[1] - حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، عمان،2019، ص 18.
[2] - وليد أسماعيل السيفو وأخرين، أساسيات الاقتصاد التحليلي، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص47.

المتغيرات الاقتصادية، كالأزمات، أو المستوى التعليمي وغيرها وتأخذ هذه المتغيرات قيمتين هما الصفر والواحد، وقد تم اعتماد ذلك لبيان أثر الازمات على الامن الغذائي من خلال مؤشر الاكتفاء الذاتي أذ تم التعبير عن السنوات التي تضمنت الازمات بقيمة (صفر) وواحد للسنوات التي لاتوجد فيها الازمة.

1-الإطار النظري لأنموذج (ARDL):

يعد انموذج (ARDL) من النماذج الديناميكية القياسية الحديثة التي تعطي أفضل النتائج للمعلمات المقدرة في الاجل الطويل والقصير ، إذ يمكن من خلال الانموذج فصل تأثيرات الاجل القصير عن الاجل الطويل عن طريق تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الاجلين القصير والطويل في المعادلة نفسها ، فضلا عن أمكانية تحديد وتقدير حجم أثر كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ويتميز بأنه يصلح في تقدير الانموذج في حالة صغر حجم العينة (small sample size) وكذلك يتميز إنموذج (ARDL) بأنه يصلح في تقدير الانموذج أذا كانت المتغيرات مستقرة في المستوى I(0).أو مستقرة في المستوى الفرق الأول I(1) أو أن بعض المتغيرات مستقرة في الرتبة صفر وبعض الاخر مستقرة في الرتبة الأولى، كذلك يتميز ما اذا وجد متغير مستقر في الرتبة الثانية فيتم حذف المتغير المستقر في الرتبة الثانية. و لا يتطلب إنموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ان تكون كل المتغيرات مستقرة في المستوى الفرق الاول (1) ا كما هو الحال في اختبار Johansen.[1]

أما من ناحية تطبيق منهجية ARDL فقد طبقت من لدن محمد هاشمي بيساران وشين (Pesaran and Shin 1999) وتم تطويره من لدن بيساران وآخرون عام 2001.

وتقوم هذه المنهجية على استخدام الانموذج في أطار منهج الحدود (Bound Tast) والذي يتم فيه اختبار وجود علاقة طويلة الاجل فيما بين المتغيرات وفق هذا المنهج عن طريق مقارنة قيمة أختبار (F-Stat) مع القيمة الجدولية المقدمة من لدن (2005) Narayan فأذا كانت القيمة المحتسبة (F-Stat) المحتسبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة فعند أذ نرفض فرضية العدم (HO:b=0)وقبول الفرضية البديلة وقبول الفرضية البديلة (H1: b≠0) اي

[1] -محمد محمد السيد راضي وأسامة محمد حامد بدر، العوامل المحددة لنمو الإنتاجية الكلية للعوامل في مصر، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد(21) العدد2-2020، ص149.

وجود علاقة تكامل طويلة الاجل بين المتغيرات ، اما اذا كانت، القيمة المحتسبة، تقع بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة اما اذا كانت أقل من الحد الادنى فهذا يعني عدم وجود علاقة طويلة الاجل [1].

2-تقدير انموذج (ARDL) يمكن تقدير الانموذج من خلال الخطوات الآتية:

أ -اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية، وتحديد رتبة تكامل السلاسل الزمنية باستعمال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF).

ب -تحديد مدد الابطاء المثلى وذلك عن طريق استعمال انموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) وكذلك عن طريق مدة الابطاء التي يمكن أن تحمل اقل قيمة للمعايير الاكايك (AIC) و شوارز (SC) ومعيار هانن كوان (HQ) [2].

جـ - تقدير انموذج (ARDL) اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل باستعمال اختبار الحدود(Bound Tast) [3] ، ما إذا كانت البيانات سنوية وحجم العينة صغير يوصي (بيساران) يمكن استعمال حد اعلى لمدد الابطاء 2

هـ -اختبار سلامة واستقراريه الانموذج عن طريق مجموعة من الاختبارات وهي:

أ-اختار خلو الانموذج من الارتباط التسلسلي عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test).

ب-اختبار معنوية المعلمات المقدرة باستعمال اختبار (Wald Test).

جـ -اختبار استقراريه الانموذج عن طريق اختبار (CUSUM , CUSUM Squares)

د-أختبار معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي الانموذج (Jarque-bera)[4].

5 -تقدير المعلمات قصيرة الاجل (انموذج تصحيح الخطأ) وطويلة الاجل والذي يمكن تقديره وفق الصيغة الاتي

---

[1] - خضير عباس حسين الوائلي، أستعمال أسلوب ARDL في تقدير أثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، أطروحة تقدم بها الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، لنيل درجة الدكتوراه 2017، ص106.

[2] - خضير عباس حسين الوائلي، مصدر سابق، ص107.

3-زهرة هادي محمود و اكد سعدون بشار، تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول البطاطا للعروة الربيعية في العراق باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، مجلة زراعة الرافدين، جامعة بغداد، المجلد 40، العدد 4، 2012، ص49.

4-خالد محمد السواعي، EVIEWSوالقياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار المكتبة الوطنية، عمان –الأردن، 2012، ص 114.

$$\Delta(\boldsymbol{Y_t}) = \mathbf{c} + \boldsymbol{\lambda}\mathbf{Y_{t-1}} + \boldsymbol{\beta}\mathbf{X_{t-1}} + \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}} \mathbf{a_1}\Delta(\mathbf{Y_{t-i}}) + \sum_{\mathbf{i=0}}^{\mathbf{m}} \mathbf{a_2}\Delta(\mathbf{X_{t-i}}) + \boldsymbol{\mu_t} \ldots\ldots (1)$$

اذ ان:

Δ: تمثل الفرق الاول

c الحد الثابت

n, m تمثل الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع

$\boldsymbol{\lambda}$ معلمة تصحيح الخطأ او هي النسبة المئوية من اخطاء الاجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من اجل العودة الى الوضع التوازني طويل الاجل

$\boldsymbol{\beta}$ معلمات الانموذج الطويل الاجل

$\mathbf{a_1}.....\mathbf{a_2}$ معلمات الاجل الطويل

i الزمن

$\boldsymbol{\mu_t}$ حد الخطأ العشوائي

ثالثاً : توصيف المتغيرات وكما يلي :-

1 – المتغيرات التابعة (المعتمدة)

SE = الاكتفاء الذاتي (الإنتاج الزراعي من الحبوب / المتاح للاستهلاك من الحبوب)× 100

GAP = الفجوة الغذائية (كمية استيراد الحبوب /المتاح للاستهلاك الحبوب)× 100

2-المتغيرات المستقلة

AG = نسبة الإنتاج (الإنتاج الزراعي للحبوب /GDP)

AR = نسبة (المساحات المزروعة للحبوب / مساحات الأراضي الصالحة للزراعة)

EM = نسبة (الاستيرادات من الحبوب / GDP)

WR = نسبة (عدد العاملين في القطاع الزراعي / القوى العاملة الكلية)

TR = الانكشاف الاقتصادي (الصادرات الزراعية الكلية +الاستيرادات الزراعية الكلية / GDP)× 100

In = نسبة (التخصيصات الاستثمارية الزراعية / التخصيصات الاستثمارية الكلية)

D= متغير وهمي (كإشارة لفترات الازمات)

1- دالة الفجوة الغذائية

GAP= f (AG, TR, EM, WR, IN) … (1)

$$\Delta GAP = c + \lambda GAP_{t-1} + \beta_1 AG_{t-1} + \beta_2 TR_{t-1} + \beta_3 EM_{t-1} + \beta_4 WR_{t-1} + \beta_5 INr_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} a_1 \Delta GAP_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_2 \Delta AG_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_3 \Delta TR_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_4 \Delta EM_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_5 \Delta Wr_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_6 \Delta IN_{t-i} + \mu_t \dots\dots\dots (2)$$

2-دالة الاكتفاء الذاتي

SE = f (wR , AR , IN , D) ……(2)

$$\Delta SE_t = c + \lambda SE_{t-1} + \beta_1 WR_{t-1} + \beta_2 AR_{t-1} + \beta_3 IN_{t-1} + \beta_4 D_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} a_1 \Delta SE_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_2 \Delta WR_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_3 \Delta AR_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_4 \Delta IN_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_5 \Delta D_{t-i} + \mu_t \dots\dots\dots (3)$$

المبحث الثاني

تقدير الدوال باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

اولا: اختبار استقراريه متغيرات الانموذج المقدر(ديكي فولر)

للتأكد من استقراريه السلاسل الزمنية يتم استخدام اختبار ديكي فولرAugmented Dickey-Fuller test ويعد هذا الاختبار من الاختبارات التي يجب القيام بها قبل الشروع في إختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزع (ARDL)وذلك لمعرفة إذا كانت المتغيرات مستقرة في المستوى أو الفرق الأول أو مستقرة في الفرق الثاني (اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل) فاذا كانت بعض المتغيرات مستقرة في المستوى (level)والبعض الاخر مستقرة في الفرق الأول (first difference)فانه يجب استخدام اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)في تقدير النموذج ولا يمكن استخدام الأساليب التقليديه في ذلك .اما إذا وجد متغير مستقر في الفرق الثاني فانه يجب حذف هذا المتغير عن طريق الجدول(14) يمكن ملاحظة نتائج الاختبار للمتغيرات المستعملة في الانموذج .

جدول (14) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

Variable	رتبة التكامل	المستوى			الفرق الأول		
		A	B	Non	A	B	Non
GAP	I(0)	-4.45*	-0.39	-1.26			
AG	I(0)	-4.38*	-0.91	-1.92			
TR	I(0)	-4.37**	-3.47*	-0.62			
Em	I(0)	-3.80*	-1.86	2.77			
WR	I(0)	-3.67*	-3.85*	0.93			
SE	I(0)	0.33	-0.99	-0.07	-4.71*	-6.30*	-3.03*
AR	I(1)	-1.94	-2.22	-0.86	-15.15*	-15.13*	-15.34*
IN	I(1)	-1.96	-1.86	-1.45	-6.84*	-6.83*	-6.94*
قيم تاو (τ) الجدولية							
	مستوى %1	-4.37	-3.72	-2.66	-4.49	-3.75	-2.66
	مستوى %5	-3.60	-2.98	-1.95	-3.65	-2.99	-1.95
	مستوى %10	-3.238	-2.63	-1.60	-3.26	-2.63	-1.60

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

A تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام
B تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط
non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام
* تعني معنوي عند مستوى معنوية 5%
** تعني معنوي عند مستوى معنوية 10%

نلحظ من الجدول (14) أن بعض السلاسل الزمنية كانت مستقرة على المستوى (Level) سواء بوجود قاطع ام بوجود قاطع واتجاه عام اي انها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف وهذه المتغيرات هي (GAP , AG,TR , EM , WR) عند مستوى معنوية 5% وستكون متكاملة من الدرجة I(0)، في حين كانت بقية المتغيرات غير مستقرة لذلك تم اجراء الاختبار بعد اخذ الفروق الاولى (First - difference) للسلاسل الاصلية للمتغيرات , SE (AR,IN) وتبين انها استقرت عند مستوى 5%وستكون متكاملة من الدرجة I(1) سواء بوجود قاطع ام قاطع واتجاه عام .

ثانيا: تقدير الدوال باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)

1- أنموذج الفجوة الغذائية

بعد اختبار استقرارية المتغيرات تأتي مرحلة تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لأنموذج الفجوة الغذائية وبمدد إبطاء (2) وبعد اجراء عملية تقدير الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (15).

Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob*
GAP(-1)	0.536309	0.058658	9.143021	0.0000
AG	-14.7089	70.45077	-2.039849	0.0503
EM	7.820795	1.014290	7.710609	0.0000
IN	-1.590947	0.519376	-3.063190	0.0046
IN(-1)	2.111449	0.566966	3.724119	0.0008
TR	1.528811	0.570868	2.678046	0.0119
TR(-1)	0.859431	0.540689	1.589511	0.1224
WR	-1.930427	0.502431	-3.842173	0.0006
C	26.11808	7.186598	3.634275	0.0010
R-Squared	0.949821	Adjusted R-Squared		0.936440
F-Statistic	70.98199	Durbin-Watson Stat		2.034251
Prob(F-Statistic)	0.000000			

جدول (15) نتائج نموذج ARDLلأنموذج الفجوة الغذائية

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

نلحظ من الجدول(15) المذكور انفا الذي يوضح نتائج تقدير انموذجARDL اذ كانت القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر (R^2=0.94) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.93) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسرة 94% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وكذلك الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة (70.98) أكبر من القيمة الجدولية لها وهي معنوية حسب قيمة

(prob(F-Statistic)) اي ان الانمـــوذج المقـــدر معنـــوي اي نـــرفض فرضـــية العـــدم (H_0: b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1: b≠0).

أ-اختبار فترات الابطاء المثلى:

أن النمـوذج الأمثـل هـو الـذي يعطـي أدنـى فتـرات أبطـاء لمعيـار (AIC)وأن فتـرات الابطاء المثلى لانموذج الفجوة الغذائية هي (1,2,2,1,1,2,) كما مبينة بالشكل (18)

الشكل (18) فترات الابطاء المثلى

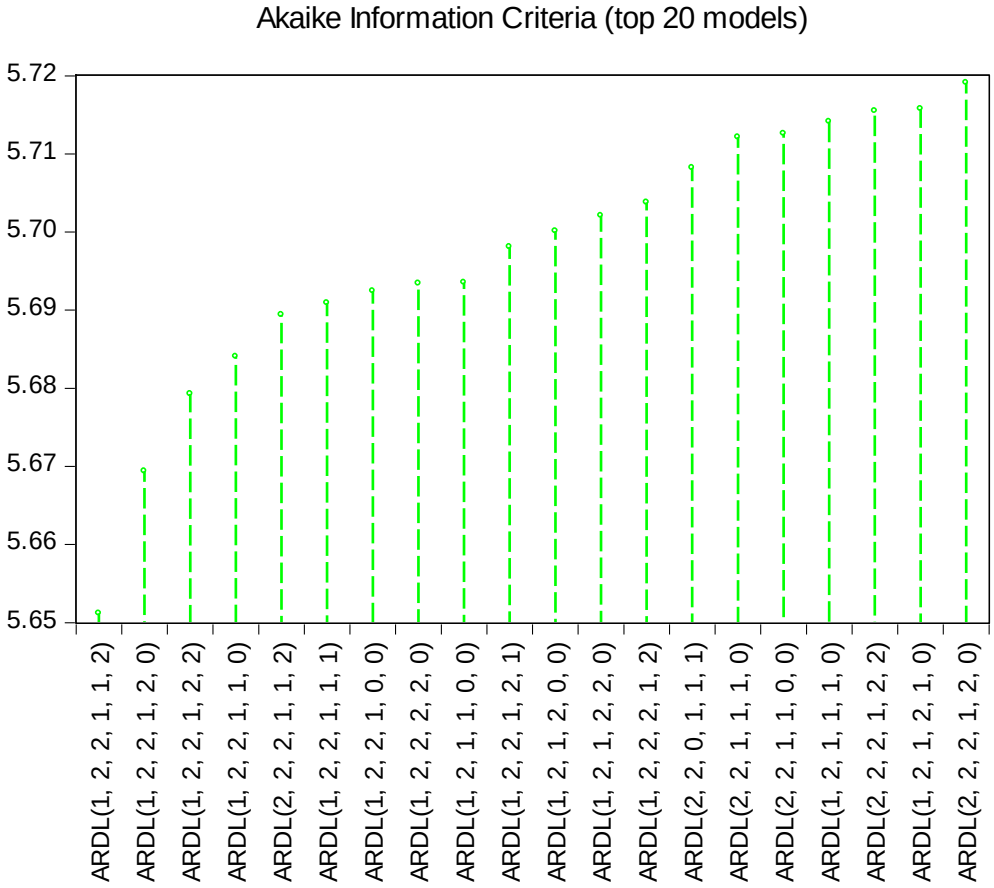

ب-إختبار الحدود (Bounds Test)

يستخدم اختبار الحدود (Bounds Test) لبان وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج اي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل وذلك من خلال مقارنة قيمة (F-statistic) مع القيمة الدنيا والعليا فأن كانت تزيد على الحد الأعلى(1)I نقول بأن هذه المعادلة متكاملة (لها تكامل مشترك) أما إن كانت تقل عن قيمة I(0) نقول بأن المعادلة غير متكاملة في حين إن وقعت بين الحدين (الأعلى والادنى) فهنا يكون الوضع مرتبك وغير واضح ومن جدول (16) يمكن بيان نتائج الاختبار

جدول (16) اختبار الحدود Bounds Test للنموذج المقدر لأنموذج الفجوة الغذائية

Test Statistic	Value	K
F-statistic	3.581918	5
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

من الجدول (17) الذي يوضح نتائج اختبار الحدود ومنه نلحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (3.58) وهي اكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (2.26) وأكبر من القيمة الجدولية العظمى (3.35) عند مستوى معنوية (10%)، وعليه ستكون المعادلة متكاملة وسنقبل بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الفجوة الغذائية وباقي المتغيرات المستقلة (الإنتاج الزراعي والاستثمار والعمل والاستيرادات والانكشاف الاقتصادي) خلال مدة الدراسة 2000-2019 اي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

جـ-اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي ومشكلة عدم ثبات التجانس للتباين

- اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (**Breusch-Godfrey Serial Correlation Lm Test**)

يعد اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي من الاختبارات المهمة في إنموذج (ARDL) للتأكد من خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي اذ يبين الجدول (17) خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي إذ أن (prob) للاختبارات (Ch- square ,F) غير معنوي عند مستوى معنوية (5%) وبناء عليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط تسلسلي بين المتبقيات العشوائية ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة ارتباط تسلسلي .

- إختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين Heteroscedasticity

يعد هذا الاختبار من الاختبارات المهمة التي تساعد على معرفة خلو الانموذج من مشكلة عدم التجانس اذ يبين الجدول (17) أن قيمة (prob) للاختبارات (Ch- square ,F) غير معنوي عند مستوى معنوية (5%) وبناءاً عليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة تبات تجانس التباين ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة وهذا أمر مرغوب فيه ويعزز من وجود الانموذج

جدول (17) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لأنموذج الفجوة الغذائية

اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch-Godfrey Serial Correlation Lm Test)			
F-Statistic	0.205742	Prob. F(2,28)	0.8153
Obs*R-Squared	0.564836	Prob. Chi-Square(2)	0.7540
اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين-Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan (Godfrey)			
F-Statistic	1.686675	Prob. F(8,30)	0.1428
Obs*R-Squared	12.09937	Prob. Chi-Square(8)	0.1468
Scaled Explained Ss	4.515119	Prob. Chi-Square(8)	0.6921

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

د ـ اختبار التوزيع الطبيعي (normality)

يبين هذا الاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للأنموذج المقدر(ARDL) أذ بلغت قيمة (prpbability) (0.85) وهي غير معنوية عند مستوى 5% وفقاً للقيمة الاحتمالية (Jarque-BERA) البالغة (0.32)، وهذا يعني ان السلسلة ذات توزيع طبيعي للبواقي وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بان سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة في توزيع البواقي وهذا أمر مرغوب به يعزز من وجود الانموذج وكما موضح بالشكل (19).

شكل (19) معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي أنموذج الفجوة الغذائية

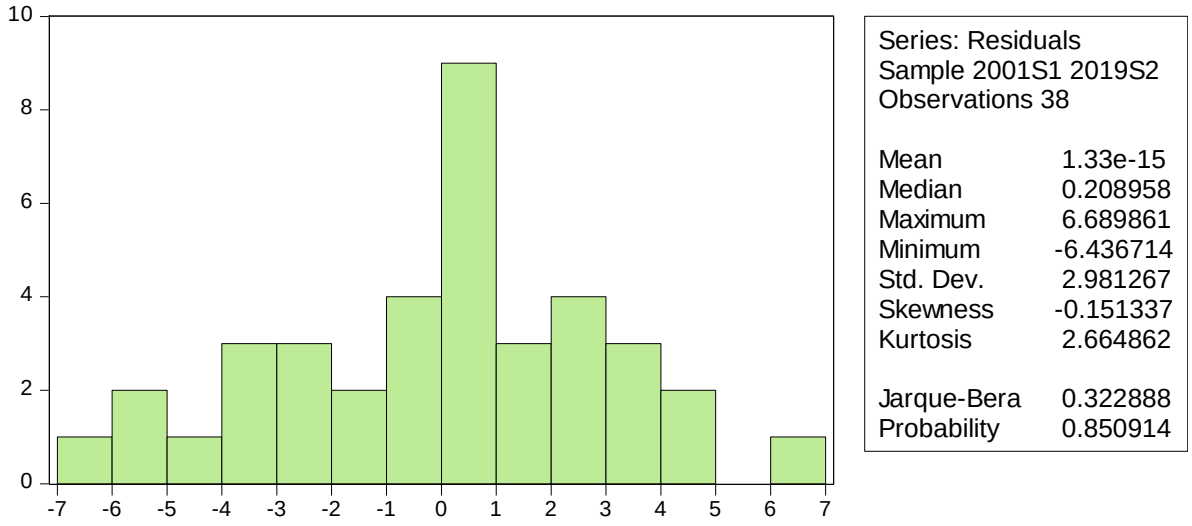

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

و -اختبار الاستقرار الهيكلي للأنموذج المقدر

لتقدير الاستقرار الهيكلي للمعادلة في إنموذج (ARDL) تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM Squares) الموضحة بالشكل (20) إذ أن الجزء A يمثل المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 % وهذا يعني أن المعلمات المقدرة للمعادلة في نموذج (ARDL) ثابتة ومستقرة، في حين الجزء B يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 % وذلك يدل على استقراريه المتغيرات الداخلة في الانموذج. وبعبارة أخرى أن نموذج (ARDL) قوي ويلبي شروط الاستقرار لجعل الاستدلالات الإحصائية غير متحيزه.

شكل (20) استقراريه الانموذج المقدر للفجوة الغذائية

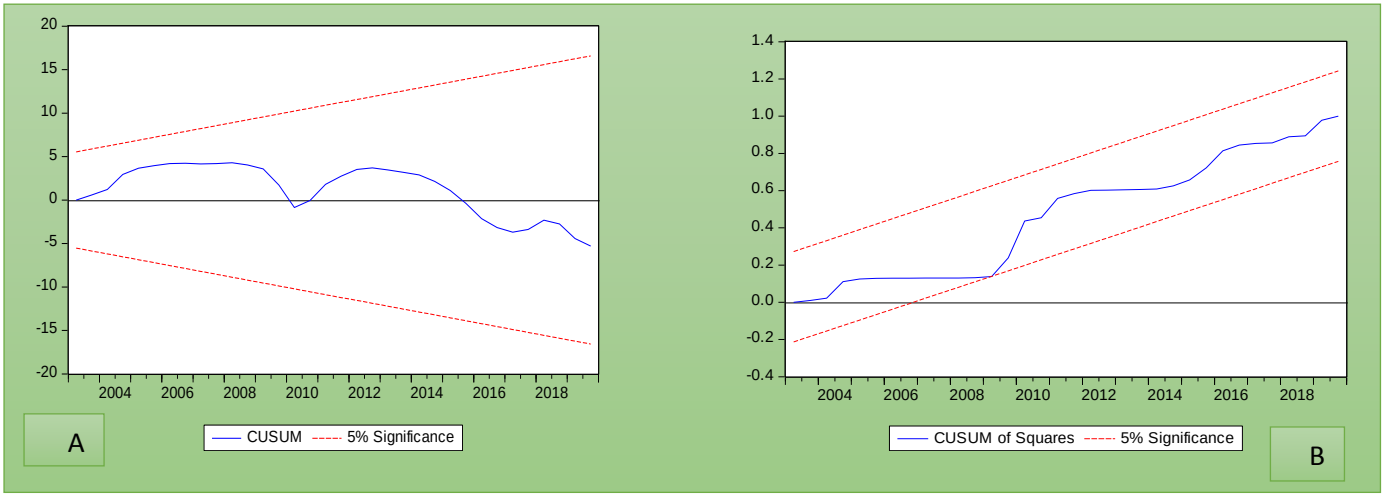

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

ي-المعلمات المقدرة قصيرة وطويلة الاجل

وبعد أجراء اختبار سلامة واستقراريه الانموذج المقدر وأيضا بالحصول على نتائج وجود علاقة طويلة الاجل سنقوم بتقدير معلمات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) والاجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد اجراء التقديرات على متغيرات الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (18)

جدول(18) نتائج أنموذج تصحيح الخطاء والعلاقة طويلة وقصيرة الاجل لدالة الفجوة الغذائية

الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
D(AG)	-14.708942	70.450773	-2.039849	0.0503
D(EM)	7.820795	1.014290	7.710609	0.0000
D(IN)	-1.590947	0.519376	-3.063190	0.0046
D(TR)	1.528811	0.570868	2.678046	0.0119
D(WR)	-1.930427	0.502431	-3.842173	0.0006
CointEq(-1)	-0.463691	0.058658	-7.905011	0.0000
(Cointeq = GAP - (-30.9243*AG + 16.8664*EM + 16.1225**IN + 5.1505*TR-4.1632*WR + 56.3265)** **معادلة تصحيح الخطأ**				
الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
AG	-30.924257	155.620723	-1.991536	0.0556
EM	16.866411	1.767762	9.541109	0.0000
IN	16.122521	0.896508	1.252103	0.2202
TR	5.150508	1.022261	5.038348	0.0000
WR	-4.163180	0.946809	-4.397065	0.0001
C	56.326524	12.287384	4.584094	0.0001

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

من الجدول (18) نلحظ ان معلمات الاجل القصير للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (AG,EM,IN,TR,WR) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى % 1 وحسب عمود الاحتمالية (Prob) .

وكذلك فان المتغيرات المستقلة للسنة الحالية(**نسبة الإنتاج، التخصيصات الاستثمارية ، عدد العامين**) كانت لها تأثير سالب في المتغير التابع (علاقة عكسية)اي ان الزيادة في احد هذه المتغيرات او جميعها يؤدي الى إنخفاض نسبة الفجوة الغذائية وهو مطابق لمضمون الفرضية الاقتصادية ، أي ان الزيادة الانتاج (AG) بنسبة 1% يؤدي الى أنخفاض الفجوة الغذائية بنسبة (14.7%)لان الانتاج يرتبط بعلاقة عكسية مع وزيادة التخصيصات الاستثمارية (IN)بنسبة 1% تؤدي الى أنخفاض الفجوة بنسبة (1.5%)، لان زيادة نسبة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي من التخصيصات الاستثمارية يؤدي الى توفر قاعدة إنتاجية وتبني التكنولوجيا الحديثة للإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي من الحبوب وسد الفجوة الغذائية من الإنتاج محليا، وزيادة عدد العاملين(WR) بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض الفجوة الغذائية بنسبة (1.9%) وذلك لوجود علاقة عكسية بين العمل والفجوة الغذائية نتيجة لما يمتلكه العراق موارد بشرية وقوى عمل في اقطاع الزراعي وكذلك المقومات الأخرى من أراضي صالحة للزراعة وموارد مائية كمقومات مثلى للزراعة.

أما المتغيرات المستقلة (الاستيرادات ، الانكشاف الاقتصادي) كان لها تأثير موجب (علاقة طردية) أي أن زيادة أحد هذه المتغيرات يؤدي الى زيادة الفجوة الغذائية ، فأن زيادة نسبة الاستيرادات (EM) بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الفجوة الغذائية بنسبة (7.8%) لان زيادة الاستيرادات تعني أن هناك زيادة في الفجوة الغذائية ويتم سد العجز الحاصل عن طريق الاستيراد لتحقيق الامن الغذائي، وأن زيادة الانكشاف الاقتصادي بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الفجوة الغذائية بنسبة (1.5%) وذلك لان زيادة الانكشاف الاقتصادي تعني التأثر باي صدمة خارجية سواءا سياسية او اقتصادية.

أما معلمة تصحيح الخطأ فتشير الى ان سرعة التكيف بلغت (0.46-%) وهي معنوية عند مستوى 1% اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (46%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال نصف سنة اي ان سرعة التكيف تكون نصف سنوية في الانموذج وهذا يعكس مدة الخزين الاستراتيجي للبلد لمواجهة أي أزمات وتوفير الامن الغذائي للبلد. ومن ثم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل ، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

اما العلاقة طويلة الاجل فنلحظ أن معلمات الاجل الطويل للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (AG,EM, TR,WR) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى (1%) بإستثناء (IN) غير معنوي(بسبب ضعف التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي أي ليس له تأثير على الفجوة الغذائية في الأمد الطويل) وحسب عمود الاحتمالية (Prob).

أي أن زيادة الانتاج (AG) بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض معدل الفجوة الغذائية بنسبة (30.92-%) لوجود علاقة عكسية بين زيادة الإنتاج والفجوة الغذائية، كما ان الزيادة (EM) بمقدار 1% يؤدي الى أرتفاع معدل الفجوة الغذائية بنسبة (7.82%) لوجود علاقة طردية بين الاستيرادات والفجوه الغذائية لان زيادة الاستيرادات تعني أن هناك زيادة في الفجوة الغذائية ويتم سد العجز الحاصل عن طريق الاستيراد لتحقيق الامن الغذائي، وكذلك أن زيادة الانكشاف الاقتصادي بمقدار 1% يؤدي الى زيادة حجم الفجوة الغذائية بمقدار (5.15%) وذلك لوجود علاقة طردية بينها لان زيادة الانكشاف الاقتصادي بالنسبة للعراق يعني إغراق الأسواق العراقية بالبضائع الأجنبية نتيجة عدم وجود قاعدة إنتاجية متنوعه .أما زيادة العمل بمقدار 1% سوف يؤدي الى إنخفاض حجم لفجوة الغذائية بمقدار (4.16- %) وذلك لوجود علاقة عكسية بين العمل والفجوة

الغذائية نتيجة لما يمتلكه العراق من ظروف ومقومات ملائمة للزراعة وعدم الوصول الى الحجم الأمثل في الإنتاج الزراعي.

2- إنموذج الاكتفاء الذاتي

بعد اختبار استقراريه المتغيرات تأتي مرحلة تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لأنموذج الاكتفاء الذاتي وبمدد إبطاء (2) وبعد اجراء عملية تقدير الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (19).

Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.*
SE(-1)	1.158242	0.101100	11.45641	0.0000
SE(-2)	-0.342380	0.104086	-3.289385	0.0029
AR	98.33276	33.06931	2.973536	0.0063
AR (-1)	-153.2307	37.39887	-4.097200	0.0004
AR (-2)	38.11048	26.22341	1.453300	0.1581
D	-977.8306	402.6299	-2.428609	0.0224
D(-1)	923.9940	526.1136	1.756263	0.0908
D(-2)	-581.6985	422.6811	-1.376211	0.1805
IN	2.323162	0.566020	4.104381	0.0004
IN(-1)	-3.849405	0.527584	-7.296284	0.0000
WR	-0.495877	0.231399	-2.142956	0.0416
C	29.74832	8.732686	3.406548	0.0021
R-squared	0.952465	Adjusted R-squared		0.932355
F-Statistic	47.36100	Durbin-Watson Stat		2.094360
Prop (F-statistic)	0.000000			

جدول (19) نتائج إنموذج ARDLلأنموذج الاكتفاء الذاتي

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

نلحظ من الجدول(20) المذكور انفا الذي يوضح نتائج تقدير انموذجARDL اذ كانت القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر (**R^2=%95**) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.93) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسرة (93%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وكذلك الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة (**47.36**) أكبر من القيمة الجدولية لها وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان

الانمـوذج المقـدر معنـوي اي نـرفض فرضـية العـدم (H_0: b=0) ونقبـل الفرضـية البديلـة (H_1: b≠0).

أ-أختبار فترات الابطاء المثلى:

أن النمـوذج الأمثـل هـو الـذي يعطـي أدنـى فتـرات أبطـاء لمعيـار (AIC)وأن فتـرات الابطاء المثلى لانموذج الاكتفاء الذاتي هي (2,2,1,0,0) كما مبينة بالشكل (21)

الشكل (21) فترات الابطاء المثلى

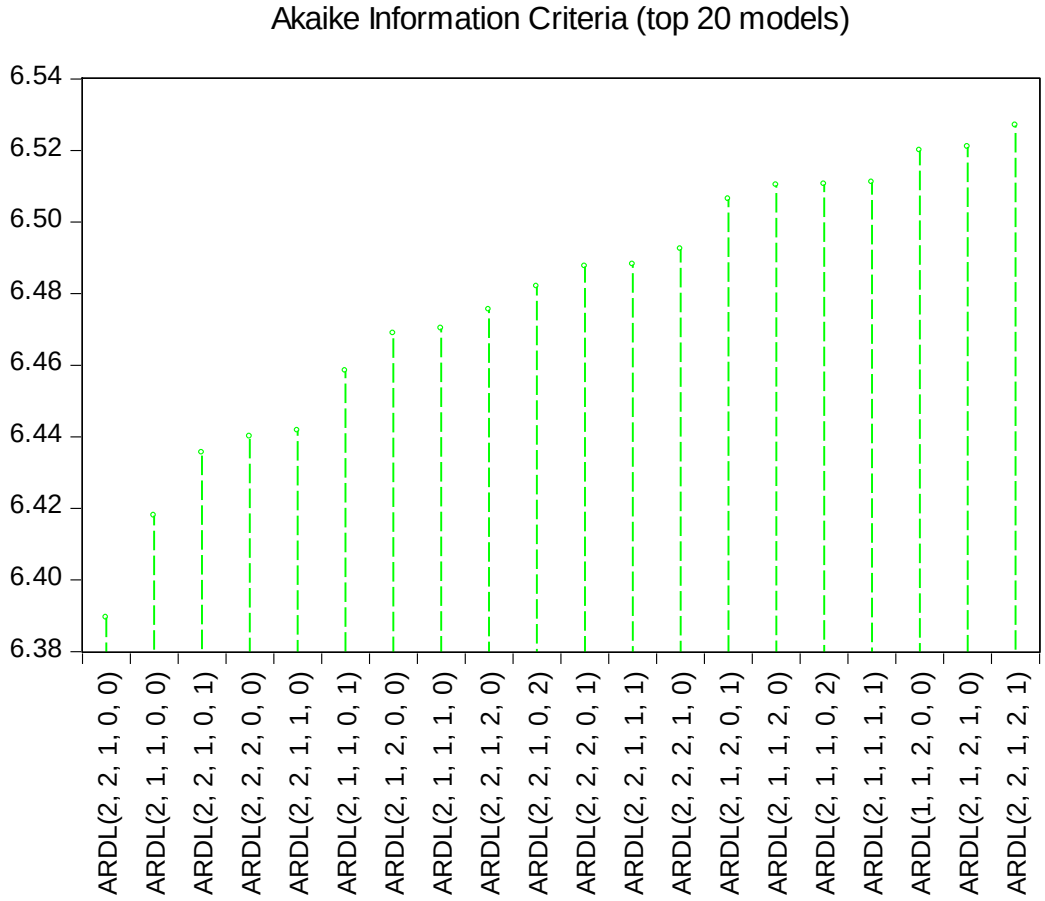

أ-اختبار الحدود (Bounds Test)

من الجدول (20) الذي يوضح نتائج اختبار الحدود ومنه نلحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (4.43) وهي اكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (2.86) وأكبر من القيمة الجدولية العظمى (4.01) عند مستوى معنوية 5 % وعليه ستكون المعادلة متكاملة وسنقبل بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الاكتفاء الذاتي وباقي المتغيرات المستقلة(المساحات المزروعة والتخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي والعمل في القطاع الزراعي والأزمات

جدول (20) اختبار الحدود Bounds Test للأنموذج المقدر لأنموذج الاكتفاء الذاتي

Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.439606	4
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

مصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

ب-إختبار مشكلة الارتباط التسلسلي ومشكلة عدم ثبات التجانس للتباين

- إختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (**Breusch-Godfrey Serial Correlation Lm Test**)

يعد اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي من الاختبارات المهمة في إنموذج (ARDL) للتأكد من خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي اذ يبين الجدول (22) خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي وكانت (Ch- square ,F) غير معنوية عند (5%) وبناء عليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط تسلسلي بين المتبقيات العشوائية ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة ارتباط تسلسلي .

- أختبار مشكلة عدم ثبات التجانس للتباين Heteroscedasticity

يعد هذا الاختبار من الاختبارات المهمة التي تساعد على معرفة خلو الانموذج من مشكلة عدم التجانس اذ يبين الجدول (21) وكانت (F، Chi- Squara) غير معنوية عند مستوى (5%) وبناءا عليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة تبات تجانس التباين ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة وهذا أمر مرغوب فيه ويعزز من جودة الانموذج

جدول (21) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لأنموذج الاكتفاء الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation Lm Test:			
F-Statistic	0.937274	Prob. F(2,24)	0.4056
Obs*R-Squared	2.753007	Prob. Chi-Square(2)	0.2525
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.756927	Prob. F(11,26)	0.1156
Obs*R-squared	16.20245	Prob. Chi-Square(11)	0.1338
Scaled explained SS	3.820052	Prob. Chi-Square(11)	0.9749

مصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

د- إختبار التوزيع الطبيعي (normality)

يبين هذا الاختبارالتوزيع الطبيعي للبواقي للأنموذج المقدر(ARDL) أذ بلغت قيمة (prpbability) (0.78) وهي أكبر من مستوى 5% وفقاً للقيمة الاحتمالية (Jarque- BERA)البالغة (0.48) ، وهذا يعني ان السلسلة ذات توزيع طبيعي للبواقي وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بان سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة في توزيع البواقي وهذا أمر مرغوب به يعزز من وجود الانموذج وكما موضح بالشكل (22)

شكل (22) معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي دالة الاكتفاء الذاتي

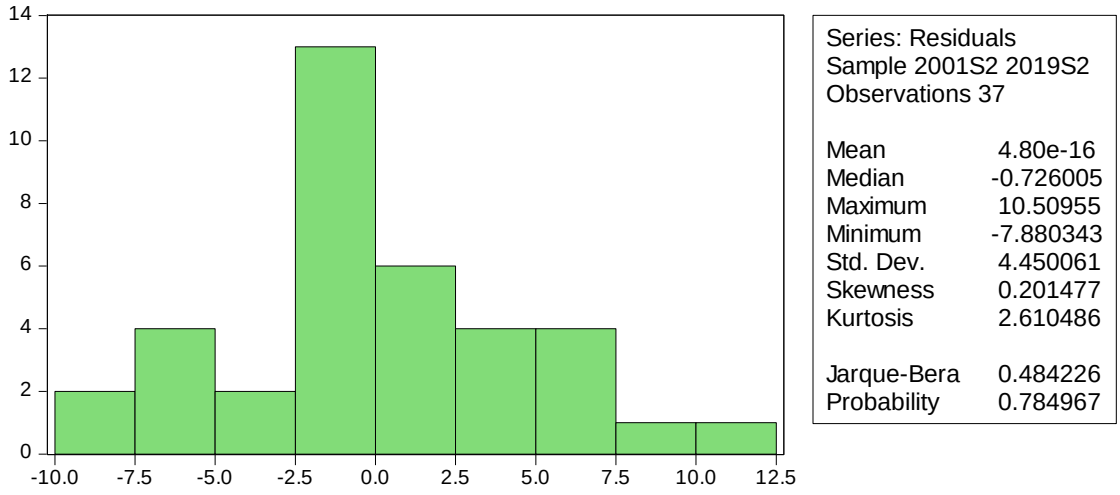

مصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

هـ -اختبار الاستقرار الهيكلي للأنموذج المقدر

لتقدير الاستقرار الهيكلي للمعادلة في إنموذج (ARDL) تم استخدام اختبار المجموع التراكمي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي للمربعات المتبقية (CUSUM Squares) الموضحة بالشكل (23) إذ أن الجزء A يمثل المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية % 5 وهذا يعني أن المعلمات المقدرة للمعادلة في نموذج (ARDL) ثابتة ومستقرة، في حين الجزء B يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية % 5 وذلك يدل على استقراريه المتغيرات الداخلة في الانموذج. وبعبارة أخرى أن نموذج (ARDL) قوي ويلبي شروط الاستقرار لجعل الاستدلالات الإحصائية غير متحيزه.

شكل (23) استقراريه النموذج المقدر لنموذج الاكتفاء الذاتي

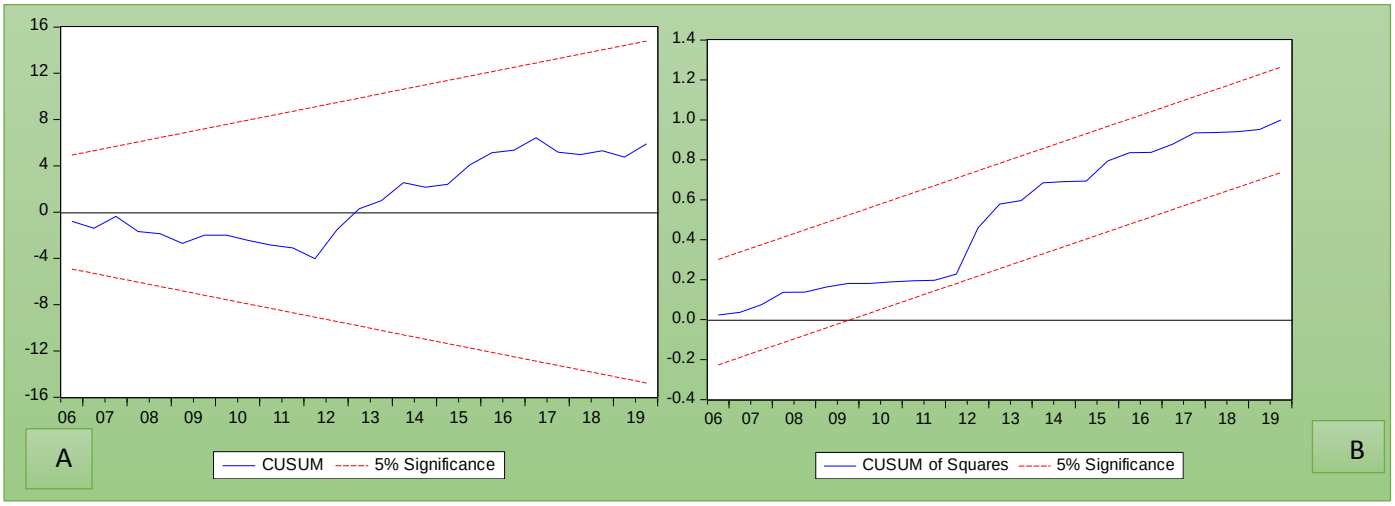

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

و-المعلمات المقدرة قصيرة وطويلة الاجل

بعد أجراء اختبار سلامة واستقراريه الانموذج المقدر وبعد الحصول على نتائج وجود علاقة طويلة الاجل سنقوم بتقدير معلمات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) والاجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد اجراء التقديرات على متغيرات الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (22)

جدول(22) نتائج أنموذج تصحيح الخطاء والعلاقة طويلة الاجل لأنموذج الاكتفاء الذاتي

الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
D(SE(-1))	0.342380	0.104086	3.289385	0.0029
D(AR)	9.332764	3.069305	2.973536	0.0063
D(AR (-1))	-3.110482	2.223415	-1.453300	0.1581
D(D)	-7.830641	4.629923	-2.428609	0.0224
D(D(-1))	5.698519	2.681053	1.376211	0.1805
D(IN)	2.323162	0.566020	4.104381	0.0004
D(WR)	-0.495877	0.231399	-2.142956	0.0416
CointEq(-1)	-0.184138	0.055961	-3.290453	0.0029
Cointeq = SE - (-91.1675*ARA -34.4044*D -8.2886*IN -2.6930*WR +11.5544) معادلة تصحيح الخطأ				
الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
AR	-91.167544	15.476534	-0.789490	0.4370
D	-34.404440	20.976001	-1.656163	0.1097
IN	-8.288577	3.471807	-2.387396	0.0245
WR	-2.692962	1.521495	-1.769945	0.0885
C	11.554371	36.989263	4.367602	0.0002

مصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

من الجدول (22) نلحظ ان معلمات الاجل القصير للمتغيرات المستقلة المتمثلة بالعمل في القطاع الزراعي (WR)، والتخصيصات الاستثمارات الزراعية(IN)، والازمات(D) والمساحات المزروعة بالحبوب (AR)وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى (5%) وحسب عمود لاحتمالية (Prob) .

كما أن المتغيرات المستقلة للسنة الحالية (AR, IN) كانت لها تأثير موجب في المتغير التابع (علاقة طردية) اي ان الزيادة في احد هذه المتغيرات او جميعها يؤدي الى زيادة الاكتفاء الذاتي وهو مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية ، اذ ان زيادة نسبة المساحات المزروعة بنسبة 1% تؤدي الى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي بنسبة (9.33%)، كما ان زيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الاكتفاء الذاتي بنسبة (2.32%)، في حين كانت المتغيرات المستقلة للسنة الحالية العمل والأزمات (D,WR) كان لها تأثير سالب على الاكتفاء الذاتي(علاقة عكسية) أي أن حدوث الازمات (D) تؤثر على نسبة الاكتفاء الذاتي بنسبة (**-7.83**%) نتيجة لانعكاس أثر الازمات سواء كانت داخلية أو خارجية على المساحات المزروعة من محاصيل الحبوب وحجم الإنتاج المحلي كحدوث ازمة المياه (الجفاف وشحة المياه) ،اذ تعد محاصيل الحبوب من المحاصيل التي تحتاج الى كميات مياه ري مناسبة (الرز وأيضا الحنطة في الأراضي المروية) إضافة الى معدلات مناسبة من الامطار (الزراعة الديمية). اما الازمات الاقتصادية كتغير أسعار الصرف فانها تؤدي الى تغير اسعار مدخلات الإنتاج وخاصة البذور والمبيدات الزراعية والاسمدة والآلات والمكائن الزراعية وكذلك ارتفاع اسعار الوقود والكهرباء او الازمات الأمنية محليا كالحرب على داعش الإرهابي واثره على تدمير جزء كبير من البنى التحتية في القطاع الزراعي او ازمة الرهن العقاري العالمي 2008 ، كما أن العمل (WR) يرتبط بعلاقة عكسية مع الاكتفاء الذاتي وأن كان مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية الا أنه موافق للوضع في العراق لان زيادة العمل تكون نتاج أنخفاض تبني أستخدام المكننة الحديثة وهذا ماينعكس على أنخفاض الإنتاجية الزراعية لاسيما الاستهلاك الذاتي لجزء كبير من الإنتاج من قبل المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي.

أما معلمة تصحيح الخطأ فتشير الى ان سرعة التكيف بلغت (-0.18%) وهي معنوية عند مستوى 1% اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (18%) تجاه القيمة التوازنيه طويلة الاجل خلال نصف سنة اي ان سرعة التكيف تكون لأكثر من سنة في الانموذج ومن ثم وجود علاقة

توازنيه طويلة الاجل، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

أما معلمات الاجل الطويل للمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (D , IN,WR,) وكذلك الحد الثابت كانت معنوية عند مستوى (10,5%) وحسب عمود لاحتمالية (Prob) باستثناء (AR) كانت غير معنوية في الاجل الطويل وكانت لها علاقة سالبة مع الاكتفاء الذاتي .

أي أن زيادة الازمات (D) بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض الاكتفاء الذاتي بمقدار (34.40-%) وذلك لوجود علاقة عكسية بين الازمات والاكتفاء الذاتي وهو موافق لمنطق النظرية الاقتصادية، في حين أن العمل (WR) غير معنوي عند مستوى (5%) وهي غير مؤثرة في الاجل الطويل.

ويمكن أيجاز خلاصة ماتقدم لتحليل انموذج الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي وكما يأتي:

1- أن المتغيرات المستقلة في إنموذج الفجوة الغذائية وهي نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي(EM) والانكشاف الاقتصادي الى الناتج المحلي الإجمالي (TR) كان لها تأثير معنوي موجب في الاجلين الطويل والقصير عند مستوى (1%) أما المتغيرات نسبة الإنتاج من الحبوب الى الناتج المحلي الإجمالي (AG) وعدد العاملين في القطاع الزراعي الى العمالة الكلية (WR) كان لها تأثير معنوي سالب في الاجلين الطويل والقصير وهي معنوية عند مستوى (1,5%)، في حين كانت نسبة التخصيصات الاستثمارية الى التخصيصات الاستثمارية الكلية (IN)،لها تأثير معنوي سالب في الاجل القصير وهي معنوية عند مستوى (1%) أما في الاجل الطويل فهي غير معنوية.
2- أن المتغيرات المستقلة في إنموذج الاكتفاء الذاتي وهي المساحات المزروعة (AR)، ونسبة التخصيصات الاستثمارية الى التخصيصات الاستثمارية الكلية (IN) كان لها تأثير معنوي عند مستوى (1%) في الاجل القصير أما في الاجل الطويل فأن (AR) كانت غير معنوية و(IN)معنوية في الاجل الطويل، في حين كان المتغيرات المستقلة الازمات الاقتصادية (D)، وعدد العاملين في القطاع الزراعي الى العمالة الكلية (WR) كان لها تأثير معنوي سالب في الاجلين.

وخلاصة ما تقدم من التحليل نستنتج أنه هنالك علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الامن الغذائي (الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي) ومؤشرات الاقتصاد الكلي وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات العامة:

1- وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في اهم مؤشرات الامن الغذائي (الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي)

2- ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة بعد أن سجل معدلات نمو سالبة خلال عامي 2014-2015 بسبب أحداث العصابات الإرهابية وانخفاض أسعار النفط أما نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي أخذت بالتراجع وبمعدلات متفاوتة بسبب قلة الدعم وتراجع نسبة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي المقدمة من قبل الحكومة.

3- انخفاض عدد السكان والعمالة في الريف إذ شكل سكان الريف حوالي (30.1%) من السكان الكلي عام 2019 في حين تشكل العمالة في القطاع الزراعي حولي (15%) من العمالة الكلية.

4- أن نسبة المساحات المستغلة بالزراعة لاتزال متدنية أذا ما قورنت بالمساحات الصالحة للزراعة إذ شكلت حوالي (6.2%) من المساحة الصالحة للزراعة على الرغم من امتلاك العراق قاعد زراعية تمكنه من زيادة حجم الإنتاج والرقي به الى مستولى الاكتفاء الذاتي أذا ما تم استغلال الموارد المتوفرة سواء أكانت موارد طبيعية أم بشرية أم رأسمالية.

5- وجود فجوة غذائية كبيرة بين الصادرات والاستيرادات الزراعية مما أدى الى عجز في الميزان التجاري الزراعي طوال مدة الدراسة وذلك بسبب انخفاض حجم الصادرات الزراعية فضلا عن ضعف تطبيق السياسة الضريبة الجمركية مما ساعد على أغراك السوق العراقية بالمنتجات الغذائية الأجنبية والذي ينعكس سلبا على الميزان التجاري.

6- أن نسبة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي ماتزال متدنية أذا ما قورنت ببقية القطاعات، بعد أن وصلت الى أعلى معدل نمو خلال عام 2008 ضمن مشروع المبادرة الزراعية إذ وصل معدل نمو التخصيصات الاستثمارية في ذلك العام الى (95.53%).

7- استطاعت الحكومة في السنوات الأخيرة من التوصل الى نسبة متقدمة في تحقيق الامن الغذائي من خلال رفع مستوى الاكتفاء الذاتي وتخفيض حجم الفجوة الغذائية للمحاصيل الاستراتيجية

ولاسيما في عام 2019 بحيث وصلت الى تحقيق (93.71%) من الكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية وتراجع حجم الفجوة الغذائية الى (6.29%)على الرغم من تذبذب مستوياتها في السنوات السابقة لعام 2019.

8- يعد عدم الاستقرار الأمني في البلاد وحدوث الازمات ذا أثر سلبي على تحقيق الامن الغذائي وهذا ما ظهر جليا خلال (2014-2015-2016) من سيطرة العصابات الإرهابية على بعض المحافظات والذي أدى الى انخفاض حجم الإنتاج في المحاصيل الاستراتيجية وتدني حجم الاكتفاء الذاتي وأتساع حجم الفجوة الغذائية وهذا ما أثبتته أشاره معلمة المتغير النوعي (D) في تأثيرها على متغير الاكتفاء الذاتي والتي جاءت سالبة.

9- زيادة نسبة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي من التخصيصات الاستثمارية يؤدي الى توفر قاعدة إنتاجية وتبني التكنولوجيا الحديثة للإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي من الحبوب وسد الفجوة الغذائية من الإنتاج محليا .

10-انخفاض معدل نمو الاستيرادات من المحاصيل الاستراتيجية وارتفاع حجم الاكتفاء الذاتي عام 2019 نتيجة الدعم المقدم من قبل وزارة الزراعة بتوفير البذور والاسمدة والمبيدات لاسيما توفر المياه بكميات كافية.

الاستنتاجات القياسية

1- في دالة الفجوة الغذائية يشير انموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود الى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الفجوة الغذائية ومتغيرات الفجوة الغذائية المتمثلة (AG , TR , EM , WR) فضلا عن علاقة قصيرة الاجل .

2- ان أكثر المؤشرات تأثير في الفجوة الغذائية في الاجلين هو نسبة إسهام القطاع الزراعي (نسبة الانتاج الزراعي / GDP) والاستيرادات، ويرتبط الإنتاج بعلاقة عكسية مع الفجوة الغذائية أما الاستيرادات فترتبط بعلاقة طردية.

3- أن التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي كانت غير معنوية في الاجل الطويل أي أن زيادة الاستهلاك سوف يتم تعويضها عن طريق الاستيراد.

4- كانت المتغيرات (AR,D) ذات تأثير كبير في الاكتفاء الذاتي وقد أقتصر تأثير المساحات المزروعة (AR) على الاجل القصير أما في الاجل الطويل فكانت غير

معنوية بخلاف الازمات (D) كان لها تأثير في الاجلين أما بقية المتغيرات فتأتي بالمرحلة الثانية.

5- أن معلمة تصحيح الخطأ في نموذج الفجوة الغذائية تشير الى ان سرعة التكيف بلغت (0.46-%) وهي معنوية عند مستوى 1% اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (46%) تجاه القيمة التوازنيه طويلة الاجل خلال السنة نفسها اي ان سرعة التكيف تكون نسبيا نصف سنوية في الانموذج وهذا يعكس مدة الخزين الاستراتيجي للبلد لمواجهة أي أزمات وتوفير الامن الغذائي للبلد. ومن ثم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

6- في دالة الاكتفاء الذاتي يشير انموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود الى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الاكتفاء الذاتي ومتغيرات الاكتفاء الذاتي المتمثلة التخصيصات الاستثمارية الزراعية(IN)، العمل(WR)، الازمات (D)، المساحات المزروعة(AR)، فضلا عن العلاقة قصيرة الاجل.

7- ظهر أن المتغيرات (نسبة المساحات المزروعة من الحبوب (AR) والأزمات(D) والعمل (WR)والتخصيصات الاستثمارية الزراعية (IN) تأثيراً معنوياً في الكتفاء الذاتي يتأثر بتلك العوامل بشكل كبير وأساسي.

8- أن سرعة التكيف في دالة الاكتفاء الذاتي (18%) اي ان تصحيح الاختلالات يحتاج الى أكثر من سنة تقريبا من اجل الوصول الى حالة التوازن.

التوصيات:

1- السعي الجاد الى تحقيق الامن الغذائي في البلاد واعتباره من الضرورات الأساسية لأنه يعد جزء من الامن العام في البلاد

2- التوجه الى تنويع مصادر الإيرادات من خلال توسيع الاستثمار في القطاع الزراعي لما يمتلك العراق من المقومات التي تساعده على التوسع في حجم القطاع الزراعي ولاسيما أن القطاع النفطي الذي يتم الاعتماد عليه كثير التأثر بالأزمات الخارجية.

3- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي عن طريق زيادة حجم التخصيصات الاستثمارية وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة لما للاستثمار من دور في نقل الخبرات والتقنيات

الاستنتاجات والتوصيات

الحديثة التي تساعد على رفع مستوى الإنتاج وزيادة حجم الصادرات الزراعية التي تنعكس أيجابا على الميزان التجاري.

4- تشجيع القطاع الخاص ـ لما لهذا القطاع من الدور الكبير في تطوير القطاع الزراعي ـ وذلك من خلال توفير البيئة المناسبة للاستثمار من خلال وضع القوانين التي تتناسب مع الواقع العراقي.

5- دعم الإنتاج المحلي من خلال، وضع خطط تحقق تنمية زراعية مستدامه، وأدخال التقنيات الحديثة في الزراعة والري مما تساعد على أتساع حجم المساحات المزروعة.

6- ضرورة رفع معدلات الإنتاج بنسب تفوق معدلات نمو السكان في العراق من خلال وضع خطط مستقبلية يمكنها التنبؤ بمستوى الإنتاج الذي يمكن تحقيقه وبيان مدى ملائمته مع حجم السكان.

7- توفير المخزون الاستراتيجي من المحاصيل الزراعية لتحقيق الامن الغذائي لاسيما المحاصيل الاستراتيجية لمواجهة أي تأثير طارئ ممكن أن يمر به البلاد لاسيما بعد أن مر العراق خلال مدة الدراسة بأزمتين أدت الى ارتفاع مستويات الفقر وهي أزمة الإرهاب وأزمة كوفيد 19.

8- حماية المنتج المحلي من خلال فرض ضرائب جمركية على السلع المستوردة أو منع استيراد بعض السلع التي تحقق نسبة الاكتفاء الذاتي في العراق.

9- توفير الدعم المالي الملائم للفلاحين مما يشجعهم على زيادة الإنتاج المحلي ومن ثم توفير الامن الغذائي.

10- توفير الخدمات في القطاع الزراعي وتوفير البنى التحتية مما يخلق بيئة ملائمة للحد من الهجرة من الريف الى المدينة.

المصادر

اولا: المصادر العربية

- القران الكريم

1- الكتب

1. سعيد، إبراهيم احمد، **مشكلات الأمن الغذائي دراسة تحليلية في مشكلات الأمن الغذائي العربي**، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1993.
2. العيسوي ،أبراهيم، **قياس التبعية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت،1989.
3. أبن منظور، **لسان العرب**، ج1، لبنان، مكتبة الاوس، بيروت ،1973.
4. علي، احمد أباريهي، **الازمة المالية الدولية وأثرها على قطاع المال في العالم**، الطبعة الأولى، دار الحكمة، بغداد ،2009.
5. المقداد ،أحمد وأبو ذيب عاهد، **أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الامن الغذائي العربي**، جامعة ال البيت، العدد3، الأردن، 2015.
6. عبد الرحمن، أحمد، **المنظومة المتكاملة لإدارة الازمات والكوارث (بناء المنظومة)**، ط1، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، القاهرة ،2008.
7. هيبة، احمد عبد السلام، **" الإنتاج الزراعي في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، مكتبة المتنبي، القاهرة، 1978.
8. فوزي، آمال عبد الله، **الامن الغذائي وتكنلوجيا الغذاء**، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان ،2017.
9. نصر، أياد، **سيكولوجية أدارة الازمات**، دار الخليج للطباعة والنشر، الاردن، 2017.
10. كروجمان بول، **العودة الى الكساد العظيم- أزمة الاقتصاد العالمي**، ترجمة هاني تابري، دار الكتب العربي، بيروت ،2010.
11. جيمس، واستروب ريجاد، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح وعبد العظيم، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
12. الدليمي، حمد فواز ودويدين أحمد يوسف، **أدارة الازمات الدولية المالية والاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

المصادر

13. محمود، خالد أحمد علي، **اقتصاد المعرفة وأداره الازمات المالية في أطار المؤسسات الاقتصادية**، دار الفكر الجامعي، القاهرة،2019.
14. السواعي، خالد محمد، **EVIEWS والقياس الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2012.
15. الوزني، خالد واصف والرفاعي أحمد حسين، **مبادى الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط3، دار وائل للطباعة والنشر، الاردن، 1999.
16. ارنولد دانييل، **تحليل الازمات للامس واليوم**، ترجمة عبد الامير شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.
17. زكي، رمزي، **الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة مساهمة نحو الأفضل**، منشورات المعهد العربي للتخطيط كاظمة لنشر والترجمة والتوزيع، الكويت ،1985.
18. .....، **المواقف الراهنة للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي**، دار الشباب للنشر، الكويت ،1986.
19. خليل، سامي، **النظريات السياسية النقدية والمالية**، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1989.
20. بلعباس، سعيد عبد الرزاق وآخرون، **الازمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي**، ط1، جامعة الملك عبد العزيز،2009.
21. السيد عليوة، **إدارة الازمات في المستشفيات**، القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
22. ياسر، صالح، **الاقتصاد السياسي للازمة المالية الراهنة محاولة في فهم الجذور**، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2009.
23. صقر، صقر أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، وكالة المطبوعات الكويتية، 1983.
24. عبد الحسين، محمد العنبكي، **الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق**، بغداد، مركز العراق للدراسات،2008.
25. أحمد، عبد الغفور أبراهيم، **الامن الغذائي- قياسه- متطلباته**، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن،2014 .
26. الجبوري، عبد القادر، **التاريخ الاقتصادي للازمة**، دار الكتب للطباعة والنشر، عمان، 1980.

المصادر

27. المخادمي، عبد القادر رزين، **الازمة الغذائية العالمية تبعات الازمة الاقتصادية والتكامل الدولي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2009.
28. الموسوي، عبد الوهاب محمد جواد جابر، **الليبرارية والأزمات دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن،2018.
29. سالم، عماد صالح، **إدارة الازمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة**، أبو ظبي للطباعة والنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2002.
30. يوسف، عمر، **الازمة المالية المعاصرة، (تقدير اقتصادي أسلامي)**، أربد عالم الحديث للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.
31. بشير، عوض، **تحديات الامن الغذائي العربي**، بيروت، لبنان ،2009.
32. اللامي، غسان قاسم داود وخالد عبد الله إبراهيم العيساوي، **إدارة الازمات والاسس والتطبيقات**، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016.
33. الكبدش، فاروق علي، **الموارد الزراعية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت،1994.
34. سيد عبد القادر، فاطمة، **المشتقات المالية والأزمات المالية**، دار حميثرا للنشر، القاهرة، 2017.
35. البياتي، فراس عباس، **الامن البشري بين الحقيقة والزيف المجتمع العراقي أنموذجاً**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
36. كمال، ظريف وعبد السلام عقون، **سياسة أدارة الازمات المالية العالمية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
37. مقدم، مبروك، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
38. الخضيري، محسن أحمد، **إدارة الازمات**، وكالة الاهرام للتوزيع، القاهرة، 1998.
39. الوكيل، محمد إبراهيم خيري، **الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور أسلامي**، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض،2014.
40. الافندي، محمد أحمد، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الطبعة الخامسة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2013.
41. السريتي، محمد، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

المصادر

42. المغربي، محمد الفاتح محمود بشير، **إدارة الازمات والكوارث**، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر ،2019.

43. امين، محمد رفيق، **الأمن الغذائي نظرية نظام وتطبيق**، الأردن، الطبعة الأولى، عمان، الجامعة الأردنية، 1999.

44. المرعول، محمد عبد الله، **الازمات مفهومها وأسبابها واثارها ودورها في تعميق الوطنية**، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض ،2014.

45. جمعة، مصطفى عطية، **منهج الرسول في إدارة الازمات**، الطبعة الأولى، شمس للنشر والاعلام، القاهرة ،2018.

46. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، القاهرة ،2004.

47. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الامن الغذائي في العالم**، روما ،2010.

48. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الامن الغذائي العربي**، جامعة الدول العربية، الخرطوم،2007.

49. المنظمة العربية للتنمية والزراعة، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية لسنوات متعددة العدد من (23-37).

50. اللوزي، موسى وآخرون، **الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية**، ج2، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ،2011.

51. الجنابي، نبيل مهدي، **التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ،2016.

52. أبو فارة، يوسف، **أدارة الازمات في المنظمات العامة والخاصة (مداخل وحلول عملية)**، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ، 2020.

53. يوسف، أحمد أبو فارة، **أدارة الازمات مدخل متكامل**، أثراء للنشر والتوزيع،عمان-الأردن ، 2009.

54. عبد الرضا، نبيل جعفر ومشاري خالد مطشر، **مستقبل الدولة الريعية في العراق**، الطبعة الأولى، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، العراق، البصرة، 2016.

55. عبد السلام، ياسين، **الاقتصاد الكلي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، 1986.

المصادر

2- التقارير والنشرات

1. أعلان روما بشأن الامن الغذائي العالمي، **مؤتمر القمة العالمي للأغذية روما**، 13-17 نوفمبر 1996. https://www.google.com/search?q
2. اوريش شيفر، **انهيار الرأسمالية**، ترجمة، عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 371، 2010.
3. برنامج الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية 2000**، متاح على الرابط، www.ELgzeera.net /NR/ exeres
4. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي لعام 2004.
5. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي لعام 2013.
6. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي لعام 2018.
7. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي لعام 2014.
8. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الامن الغذائي العربي، 2010.
9. جمهورية العراق – وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، أنتاج الحنطة والشعير، 2018.
10. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، 2019.
11. جمهورية العراق – وزارة الخطيط –الجهاز المركزي للإحصاء – تقرير محصول الشلب لعام 2013.
12. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2019.
13. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2013.
14. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير انتاج الحنطة والشعير 2014.
15. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات البيئية للعراق (المؤشرات الزراعية)، 2018.

المصادر

16.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي 2019.

17.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير أنتاج الحنطة والشعير 2005.

18.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي 2019.

19.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، انتاج الشلب وزهرة الشمس 2019.

20.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التنبؤات المستقبلية بالمتغيرات الاقتصادية،2017.

21. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي 2010.

22.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، انتاج الشلب وزهرة الشمس 2018.

23.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير الحنطة والشعير 2019.

24.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022.

25.الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التجارة، تقرير الاستيرادات2019.

26.معجم المعاني الجامع، متاح على الموقع،https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

27.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، التجارة والامن الغذائي ،2016 .

28.مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى، الدورة الخامسة والثلاثون، مسقط، عمان،2-4 مارس أ اذار 2020.

29.يحيى بكرو وآخرون، أزمة الامن الغذائي في سوريا، الندوة الاقتصادية الثانية والعشرون، دمشق، نيسان،2009.

المصادر

3- البحوث والدراسات

1. إبراهيم ،أبراهيم حربي، **سياسات الامن الغذائي في العراق التحديات والحلول**، مجلة الرافدين الجامعة 2016.
2. بلوافي، أحمد مهدي، **البنوك الإسلامية والاستقرار المالي**، تحليل تجريبي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المجلد 21، العدد 2، 2008.
3. ياسين، بشرى رمضان، **تحديات ومعوقات الامن الغذائي في العراق وآفاقه المستقبلية**، مجلة جامعة دهوك، المجلد(17)، العدد(2) ،2014.
4. السكارنه، بلال خلف، **خطط الطوارئ ودورها في إدارة الازمات المالية**، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الاسراء الخاصة، 28-29/نيسان 2009.
5. الربيع، بوعريوة ، **دور السياسة الفلاحية في تحقيق الامن الغذائي بالجزائر خلال الفترة (2002-2015)**، جامعة محمد بوقرة بومرداس.
6. الخزرجي، ثريا، **الازمة المالية العالمية الراهنة وأثرها على الاقتصادات العربية**، التحديات وسبل المواجهه، **بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث**، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الاسراء ، عمان ، 28-2009/4/29.
7. معله، حالوب كاظم، و سلمان مروة خضير، **التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التوزيع الاقتصادي وتحديات الانظمام الى (WTO)** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 22، العدد 88، 2016 .
8. السرحان، حسين أحمد و عبد الأمير حسين باسم ، **انعدام الامن الغذائي وسبل المعالجة (القارة الافريقية انموذجا)**، مجلة جامعة كربلاء العلمية –المجلد الخامس عش، العدد الرابع / انساني،2017.
9. البغدادي، حسين سلمان جاسم ، **تحليل واقع الامن الغذائي العراقي وإمكانات تحققه**،مجلة القاسم للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد16، العدد 3، 2014.

المصادر

10. فرحان، حماد نواف ، **الامن الغذائي في العراق مرحلة الاحتلال الأمريكي والحكومات المتعاقبات**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2017. https://harmoon.org/wp-content/uploads/2017/07/Food-Security-in-Iraq
11. عبد حميد، عبيد ، **واقع الموارد المائية وتقدير الاحتياجات المائية للزراعة المروية في العراق للمدة 1980-2001**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس / العدد الرابع علمي كانون الاول 2007 .
12. ال طعمة، حيدر حسين ، **أنهيار أسعار النفط وتداعياتها على الاقتصاد العراقي**، مركز الدراسات الستراتيجية،2015، http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2015/01/12.
13. خميس، خليل، **الازمات الاقتصادية والمالية واثارها على مسارات التنمية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، 2016.
14. العبدلي، سعد عبد نجم و سلمان هيفاء يوسف ، **تحليل العلاقة السببية بين أجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي للقطاع الزراعي العراقي للمدة 1980-2010**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد19، العدد 73، 2021.
15. أبن الباز، عبد الله محمد ، **مفهوم الامن الغذائي**، جريدة الرياض، مقالات في علم الاقتصاد، العدد 14591، 2008.
16. بلقاسم، سلطانة و ملكية عرعور ، **معالجة تصويرية لمفهوم الامن الغذائي وابعاده**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، العدد الخامس،2009.
17. سهيلة، شيخاوي والعجال عدالة، **نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية**، افاق 2022، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد6، العدد10، 2018.
18. المعموري، عبد علي كاظم و الحمداني احمد شهاب ، **أهم الطروحات الفكرية للمدرسة المؤسساتية**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية – كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد (21)، 2016.
19. النجفي، عماد حسن و العلاق لؤي غازي ، **تقدير مؤشرات الامن الغذائي وتحليلها في بلدان عربية مختارة للمدة 1996-2012**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (21)، العدد(84)، 2015.

المصادر

20. أحمد، غسان إبراهيم ، **أثر الصدمات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدول جنوب شرق أسيا (تايلاند، كوريا الجنوبية) حالة دراسية** ، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلت تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16)العدد (49) ج2، 2020 .

21. الفريق الفني للبحوث(إيكاردا)،**برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة** ،المراجعة االستراتيجية الوطنية لألمن الغذائي والتغذية في العراق،2018. https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000106050/download.

22. الشمري، مايح شبيب، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد15 ،2010.

23. علوان، محمد جمعة، **أثر الازمات المالية على الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية من الفترة 2004-2013**، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعيلية، المجلد الثامن، ملحق العدد الأول 2017.

24. السيد راضي، محمد محمد وبدر أسامة محمد حامد، **العوامل المحددة لنمو الإنتاجية الكلية للعوامل في مصر**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد(21) العدد2 -2020.

25. العجلوني، محمود محمد ، **إدارة الازمات في القطاع في أقليم الشمال**، دراسة ميدانية، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثالث (الازمة المالية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول – التحديات والافاق المستقبلية) كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الاسراء، عمان 28-2009/4/29.

26. مركز حوكمة للسياسة العامة، **مشكلات وحلول القطاع الزراعي في العراق**، http://www.iqgcpp.org/wp-content/uploads/2016/04/.

27. محمد، نصيف جاسم و حمد محمد علي ، **اثر السياسة الزراعية في تقليص الفجوة الغذائية وسبل تحقيق الامن الغذائي للمنتجات الحيوانية في العراق للمدة 1990-2015**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 42،جـ2، 2018.

28. محمد، نوال يونس و خلف سلطان أحمد ، **الامن الإنساني وتحديات البيئة**، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلت تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية مجلد 4، عدد10، 2008.

29. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، **القطاع الزراعي في العراق أسباب التعثر ومبادرة الإصلاح دراسة معدة من قبل قسم السياسات الاقتصادية**، 2012.

30. عبد الرضا، وسن كريم ، **نمو السكان في العراق وانعكاساته البيئية**، المجلة الطريق التعليمية والاجتماعية، المجلد(6) ،2018.

المصادر

31. بن يزن، يوسف ، **محددات وممهدات الامن الغذائي في المنطقة العربية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، 2018.

4- الرسائل والاطاريح

1. عبادي، أثير عباس، **الازمات في الأسواق المالية وانعكاساتها في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للاقتصاد العراقي**، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد،2011.
2. حسين، اخلاص محمد، **دور تقنيات الري الحديثة في تحقيق الامن الغذائي في العراق**، جامعة بغداد ،2012.
3. حسن، أمنة باقر، **سياسة الامن الغذائي المستدام في العراق ما بعد عام 2003**، جامعة بغداد، 2017.
4. جاسم، أيوب محمد، **تحقيق الامن الغذائي في منظور الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بغداد، 2011.
5. الخزرجي، بشرى عشور حاجم، **الاقتصادات النامية بين الازمات المالية وتحديات الإصلاح الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد،2002.
6. عبود، خالد قحطان، **الامن الغذائي في العراق وآفاقه المستقبلية في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية**، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية ،2016.
7. الوائلي، خضير عباس حسين، **أستعمال أسلوب ARDL في تقدير أثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق**، أطروحة، جامعة كربلاء، 2017.
8. داود، سمير سهام، **تحليل تطورات الازمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي مع التركيز على الازمة الاسيوية في جنوب شرق أسيا**، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2001.
9. الشمري، نوف علي عواد، **أدارة المتغيرات الكلية في ظل الازمات الاقتصادية – العراق حالة دراسية للمدة (1990-2013)**، جامعة كربلاء، 2015.

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. Elena Kopnova, Lilia Rodionova, AN ANALYSIS OF THE ECONOMIC DETERMINANTS OF FOOD SECURITY IN NORTH AFRICA,2017.
2. Briam snowdon and howard R.vane ,m0dern macrocon0mics (Edward Elgar publishing limited UK2005.
3. FAO the stata of food and agriculture ,food security some microeconomic dimensions,Roma,1996 .

المصادر

4. Fowler-h .w ,and fowler f.g (1he conise oxford dictionary of current english) oxford:oxford university press 1977.
5. Graciela L.kaminsky, varieties of currency crises, (national bureau of economy research,combridge,2003.

   Institute, Alabama, 2009.
6. Jesus Huerta De soto the theory of dynamic efficiency, first pubished (CPI Antony Rowe ltd uk 2009.
7. Jesus Huerta De Soto,money, bank credit and Economic cycles ,second edition,translated by Melinda A.STROUP (Ludwing von mises instituteAlabama2009
8. merriam webster webster new collegiate dictionary first brinting Massachusetts: merriam company,sprig field 1973.
9. Noor Thoyibbah and Nor'Aznin , An Econometric Analysis of Food Security Determinants in Malaysia: A Vector Error Correction Model Approach (VECM) , Universiti Utara Malaysia (UUM), Malaysia2015 .
10. Romanus Osabohien and Adesola Afolabi, An Econometric Analysis of Food Security and Agricultural Credit Facilities in Nigeria, Article in The Open Agriculture Journal · October 2018.
11. Ruth Haug, Noragric Report No. 83, Food security indicators, How to measure and communicate results Norwegian University of Life Sciences, Faculty of Landscape and Society Department of International Environment and Development Studies,noraqric,2018.
12. Saed Khalil and Michel Dombrecht ,The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing: application to opt inflation, PMA WORKING PAPER,2011.
13. Soto Jesus Huerta De Money,Bank Credit And Economic Cycles ,Second Edition, Translated by Melinda A. Stroup Ludwing Von Mises.
14. World Bank. Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries. Washington DC. 1986.
15. Paul C. Light ,Predicting Organizational Crisis Readiness, wagner school of public service, new York ,2003.
16. Johan Sloman,Economics,6thEd,pearson prentice Hall, England,2006.
17. 5-Ellit m Berry and wen peng, w,berry , e.m, the concept of food Security ,2018.

Abstract:

The problem of food security is one of the problems that emerged largely globally in the 1960s and has had the effect of causing a number of problems for a number of countries, especially those that are unable to provide food for their people, Iraq suffered from economic sanctions in the 1990s from this problem, and is one of the problems affecting the various economic, social, political and security systems on the state, Because the lack of food means security, political and economic instability, so Iraq was and still is one of the countries seeking to develop a number of strategies to try to raise the level of agricultural production to reach self-sufficiency and achieve eliminated security, especially after the change of political system in Iraq after 2003 because Iraq is an agricultural country because of its human and material resources and arable land, this study is launched to measure and analyze food security indicators and a statement that the country was able to face the crises that it has It can happen and have a negative impact if appropriate strategies are not developed, In order to determine the extent to which food security in the country has been achieved and available, this study was prepared from three chapters, the first addressed the concept of food security and the concept of crises, the second dealt with an analysis of the most important indicators of food security in Iraq, while the third dealt with the measurement and analysis of the most important indicators of food security (food gap and self-sufficiency in Iraq) through the use of standard analysis models, using the self-regression model of distributed slowing (ARDL), Which is one of the standard methods advanced, and this model depends on the test of stability of time series and gives this model results on the nature of the relationship in the short term (error correction model) as well as results for the long term, the study has reached a set of conclusions, the most important of which is the existence of a long-term balance relationship as well as the short-term relationship between the food gap and self-sufficiency as well as the speed of adaptation in most models was relatively fast and therefore the imbalances that can occur will be corrected The largest proportion of them in the same year and their return to the long-term balance value.

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics

Measuring and analyzing food security indicators in light of crisis(Iraq as case study)

A Thesis Submitted By

Ahmed Hassan Alwan al-Shammari

To the Board of the Faculty of Management and Economics - Karbala University, which is part of the requirements of obtaining a master's degree in economics

Supervisor By

Prof. Dr. Mahdi S. Gailan Al-Jebouri

2021م

1443 هـ